التجمع اليمني للإصلاح

الرؤية والمسار

دراسة في النشأة والتطور من ٩٥ - ٩٨م

محمد عبدالرحمن المقرمي

P131 a-1819



التجمع اليمني للإصلاح الرؤية والمسار دراسة في النشأة والتطور من ٩٠م — ٩٩٨

محمد عبدالرحمن المقرمي



مجفوظٽة جميع جفوق

متعام

1919A - ma1819

التحيرات العبية عبدالرتيز مسرخ

المداء كاه

- إلى الذين يسهمون بجهودهم الخيرة ، وأفكارهم النيرة في استنهاض واقع الأمة المستكين.
- إلى طلائع الشباب، الساعين نحو ترسيخ قواعد أساس مشروع النهوض الحضاري،
- الصاعدين بعقول متفتحة، تأخذ بأحسن مافي الماضي التليد والواقع المعيش.
 - وإلى والدي الفاضل ، وإخواني الأعزاء ، وأبنائي الأحبه.
 - 💠 إلى كل هؤلاء وأولئك ... وإلى رفيقة الدرب (أم مالك) ..
 - 🗢 أهدي هذه السطور.

عَلَم . الأستاذ/ محمد عبدالله اليدومي

الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح

منذ الإعلان عن تأسيس التجمع اليمني للإصلاح في ١٣ سبتمبر و ١٩ ٩ م ظل في دائرة الاهتمام لمدى مختلف الشرائح السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية باعتباره واحداً من أهم مؤسسات المجتمع المدني، وأحد أكبر ثلاثة أحزاب سياسية في البلاد، تمتلك أدوات وإمكانيات صياغة مستقبل اليمن ... وكان ذلك الاهتمام أمراً طبيعياً نظراً للثقل الذي يمثله (الإصلاح) في الحياة السياسية اليمنية ولهذا فقله قام العديد من الباحثين الأكاديمين والسياسيين الأشقاء والأصدقاء بإعداد الدراسات والأبحاث المتنوعة عن (الإصلاح) لكن تلك الدراسات والأبحاث المتنوعة عن (الإصلاح) لكن تلك الدراسات والأبحاث طلت تعكس وجهة نظر أصحابها، لذلك فلم تخل من نقص أو والأبحاث طلت تعكس وجهة نظر أصحابها، لذلك فلم تخل من نقص أو هوى أو كيد أو إساءة، لكنها - في كل الأحوال - تظل مفيدة، وتعكس مستوى الاهتمام بـ ((الإصلاح)) ودوره وتأثيره ومستقبله.

ولا يختلف اثنان على أهمية التوثيق والحفظ للوقائع المختلفة حتى لا يظل هناك أي احتمال لتزوير التاريخ وقلب الحقائقومن هذا المنطلق ظل ((الإصلاح)) مهموماً بهذا الأمر لكن مسار الأحداث في اليمن منذ إعلان الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٦ مايو ، ١٩٩٩م. لم يساعد على إنجاز الكثير من المهام بسبب الأزمات الداخلية والخارجية التي ظلت

تتحكم في مسار الوقائع والأحداث ... وكان لا بد لنا في (الإصلاح). أن نسعى لتقديم رؤانا للكثير من القضايا والأحداث وتفسيرنا لها حتى يفهمها شعبنا وكل المهتمين والباحثين كما هي لا كما تريده أهواء الحبين والمبغضين على السواء.

لقد سعى التجمع اليمني للإصلاح لإخراج هذا الكتاب الذي بين أيدينا، والذي تم تكليف الأخ الأستاذ/ محمد عبدالرحمن المقرمي بإعداده وإنجازه رغم ضيق الوقت وذلك ليكون في متناول المهتمين والباحثين والذي يعكس فيه تصور (الإصلاح) للكثير من القضايا والوقائع ورؤاه تجاهها التي لا تخلو من اجتهادات الباحث ورؤيته لها المنبثقة من موقعه كعضو في الدائرة السياسية بالتجمع.

لذلك فإننا نأمل أن نستقبل ملاحظات القارئ الكريم على ما ورد في الكتاب سواةً ما كان يعتبر في عداد القصور أو ما كان يحتاج إلى المزيد من التوضيح والتفصيل حتى يمكن تدارك ذلك في طبعات قادمة أو في إصدارات أخرى.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل...

سبتمبر ۱۹۸م

مقدمة الكتابي

نبعت فكرة الكتابة عن (الإصلاح) من الإحساس العميق بوجود إشكالية يعانيها (الإصلاح)، شأنه في ذلك شأن غيره من التنظيمات والأحزاب السياسية اليمنية، متمثلة بعدم توفر أي مرجع، أو دراسة مفصلة تتناول مجمل أداء ومناشط هذه الأحزاب بعدم توفر أي مرجع، أو دراسة مفصلة تتناول مجمل أداء ومناشط هذه الأحزاب، والتنظيمات السياسية ومن ثم خلو المكتبة اليمنية من أي كتابات والحية تعرف بالأحزاب، وأهدافها، ومنطلقاتها، ونشأتها، ومراحل تطورها، والتحولات والمتعطفات التاريخية التي مرت بها، وبالتائي استعراض المواقف، وطرق الأداء للمهام والوظائف المناطة بها، إلى غير ذلك مما يسلط الأضواء على واقع الأحزاب، ويستكشف تماسسها، وحقيقة تمايز البنسي والأطر التنظيمية الداخلية، والعلاقات المتبادلة بين الأطر القيادية العليا والوحدات الأدنى، ومدى المشاركة السياسية المتاحة للأفراد في إطار الحزب والتنظيم نفسه.

وانطلاقاً من الشعور بهذا المأزق المستفرّ، تبلورت الفكرة لتتحول إلى مشروع كتاب يشكل الحلقة الأساس في سلسلة دراسات نتغيا إصدارها - تباعاً - حول التجمع اليمني للإصلاح، ونستهدف - من خلالها - إعطاء فكرة كاملة، وصورة واضحة عن مجمل الفعاليات والوقائع والتطورات التي رافقت (الإصلاح) في مختلف مراحل مسيرته التاريخية المتواصلة، ومن ثم سد الفراغ الحاصل في هذا المضمار.

وفي هذه الدراسة الأولية، كان هدفنا الأساس تسليط الضوء على معالم الدور الذي نهض به (الإصلاح) منذ الأيام الأولى لإعلان نشأته عام (• ٩٩) ، حين تصدر صفوف المعارضة، وحتى وقتنا الراهن ، عقب انتقاله إلى صفوف المعارضة مين جديد، بعد معايشته للعديد من الانعطافات والتحولات ، شهدتها الساحة اليمنية، بشكل متلاحق، منذ مطلع العقد الحالي، لتؤثر بايقاعاتها السريعة على كل الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية العاملة في الساحة، وتلقى بظلافا، وانعكاساتها على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والأمنية ..، إلى غير ذلك ثما له علاقة بالأوضاع العامة لأفراد المجتمع ، وهو ما سنرى كيف أن (الإصلاح) عايش تلك المتغيرات والأحداث، وتعاطى مع

مفاعلاتها. وحاول الاستفادة من إيجابياتها، وكذا تحاشي سلبياتها، ومسن ثم تطويع الفرصة التاريخية لتطوير أدائه، وتحسين أساليب معاملاته، وتوسيع دائرة علاقاته ومعارفه.

هده الدراسة -إذا - تستعرض المعالم الرئيسة، للمهام التي أداها (الإصلاح) في المدى الزمني الممتد من (٩٩٠).

وفسمت الدراسة إلى ستة فصول، تمحورت مواضيعها كما يلي :

الفصل الأول: وعنوانه: ميلاد (الإصلاح):

وهو عبارة عن استهلال بمقدم (الإصلاح) ومدى الارتياح الذي عكسه إعلان النشاة، بالإصافة إلى استعراض موجز للجذور التاريخية، مع التعرض للظرف الساريخي، والجو العام الذي ولد في ظله (الإصلاح).

الفصل الثاني : وعنوانه : البناء النظري :

ويتصمن الحديث عن النظام الأساسي، والبرنمامج السياسي، لتسليط الضوء حول الأهداف والمنطلقات، والأسس، والمبادئ، التي يؤمن بها (الإصلاح)، ويسمى إلى تجسيدها في إطار الواقع العملي، وهذا القصل يقدم تعريفاً موجزاً لملامح (الإصلاح).

الفصل الثالث: وعنوانه: الهيئات والأطر التنظيمية:

ويتركز الحديث فيه عن التكوينات التنظيمية، وتمايزها، منذ انعقاد المؤتمر العام الأول، وكيفية تشكيل الأجهزة والأطر المتخصصة، مع إعطاء نبذة مختصرة عن المهام الموكولة إليها.

الفصل الرابع: وعنوانه: من المعارضة إلى المعارضة:

وتم فيه تتبع كافة الأنشطة والفعاليات منذ مرحلة المعارضة الأولى للإصلاح عــام(٠ ٩م) وحتى خروجه من السلطة والعــودة إلى صـف المعارضة عــام (٩ ٩م) ، بكــل مــا تخلــل هــذه

الفئرة الزمنية من أحداث وتحولات وقضايا، أهمست (الإصلاح) وتعامل معها وفيق رؤيته للحلول والمعالجات، الخاصة بكل منها.

الفصل الخامس : وعنوانه : قضايا عامة :

ونم فيه تناول خمس قضايا أساسية ذات علاقة بتحولات الواقع اليمني، في محاوله لتوضيح موقف (الإصلاح) ورؤيته لكل من هذه القضايا على حده.

أما الفصل الأخير: فقد خصص للملاحق:

وهي عبارة عن اتفاقيات سياسية ووثائق تنسيق بين كل من (الإصلاح) وبعض القوى السياسية الفاعلة، في مناسبات مختلفة، بالإضافة إلى وثائق أخرى ذات أهمية، رأينا تثبيتها لما من شأنه الاستفادة منها من قبل المهتمين والباحثين.

وبعد هذا الاستعراض لمضامين الكتاب تجدر الإشارة إلى أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد الدراسة، وتتمشل أولاها بصعوبة الحصول على المعلومات اللازمة والكافية لتحقيق الغاية، وإنجاز دراسة شاملة ومتكاملة.

ويظهر أن المشكلة التي يعاني منها (الإصلاح) في مسألة المعلوماتية ، وعدم توفر أجهزة متخصصة بحفظ المعلومات، وتصنيفها، وأرشفتها، ومن ثم تقديمها حال الطلب، يظهر أن هذه المشكلة تطال كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية، وخاصة تلك التي انتقلت من حالة السرية إلى جو العلن، حيث يبدو أن ظروف العمل السياسي لفرة ما قبل التعددية، ما تزال تفرض لفسها على جزء من الأداء العام لهذا الحزب أو ذاك، لدرجة أن الكثير من الأفراد والكوادر التنظيمية تعبش ماضيها المعيد، رافضة الخروج من شرنقاتها المعتقة، غير مفرقة بين ما هو علني وبين ما هو سري من المعلومات، مع العلم أن لهذه المشكلة العكاسات من حلال وآثار سلبية على مستوى الأداء التنظيمي نفسه، حيث تبرز هذه السلبيات من حلال ضعف قنوات المعلومات الموصلة بين محتلف الأطر والأجهزة التنظيمية، وعدم تبادل

المعلومات، وقلة دورانها وانسيابها لتشكل ذلك معضلة حقيقية، تعيق الكثير من الأعمال وتفوّت العديد من الفرص، وتجعل الأطو والبني التنظيمية شبيهة بالجزر المعزولة.

وللحقيقة أننا تعمدنا ذكر هذه الإشكالية في مقدمة الكتاب على أمل التفهم وأخلها في الاعتبار، والعمل مستقبلاً على تلافي هذا القصور، من خلال إرساء نظام معلوماتي وإنشاء جهاز متخصص بهذا الشأن، وإن بدأ الأمر بـ(ارشف مركزي) تنصب فيه كافنا المعلومات ذات العلاقة، ويتبع في تصنيفها وترتيبها الأسلوب العلمي المعروف.

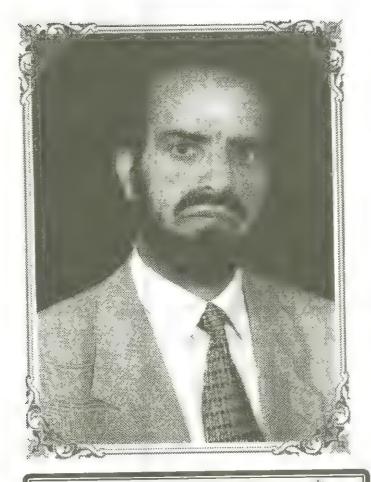
أما المشكلة أو الصعوبة الثانية التي واجهت إعداد هذا الكتباب، وينبغي التنويه بها، فتتمثل بضيق الوقت ، حيث أن الفوة الزمنية التي استغرقتها هذه الدراسة لم تتجاوز الشهر والنصف، مما يعني أن القصور وعدم الإلمام ، وكذا عدم اتصاف الدراسة بالشيمولية ، أمر وارد، ومتوقع ، وكما أسلفنا الحديث ، فأنسا سنعود في مرة قادمة لإعسداد دراسسة أخرى، تتضمن تناولة علمية ونقدية شاملة بهدف التقويم نجمل الأداء . . إن شاء الله .

وفي النهاية لا تفوتني الفرصة للإشادة بالعديد من الأخوة والزملاء، الذين كان لهم دور في الإسهام بإخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود، من خلال التشجيع والدعم المعنوي، والإسهام في تقديم النصيحة والملاحظة والمعلومة، إلى غير ذلك من الجهود، وأخص بالشكر الأستاذ/عمد اليدومي (الأمين العام)، والأستاذ/ محمد قحطان (رئيس الدائرة السياسية)، والزميل الأستاذ/ نصر طه مصطفى (رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية) والاستاذ/ شيخان الدبعي (رئيس المكتب الفني)، وكافحة طاقم المكتب الفني من الشباب العاملين، وعلى وجه الخصوص الأخوة/ عبدالرهن مشرح، عبدالسلام عيناء، فائز على، عبدالرزاق البكيلي، وكل من فم تحضوني أسماؤهم عمن أسهموا، بشكل أو بآخر، في إنجاز هذا العمل المتواضع...

سائلاً المولى عز وجل أن يتقبل منّا صالح الأعمال.



- 10 -



الأستاذ - ياسبن عبدالعزيز القباطي . نائب رئيس الهيئة العليا



بين يدي القادم الجديد. حديث في النشاة. من رحم المعاناة إلى قلب الأحداث.



ولد (الإصلاح) من رحم الأرض اليمنية في خلقته المكتملة وبنيته الفتية، وفي صورة كأفضل ما يكون عليه أي فارس قادم منتظر



بين يدى القادم الجديد

في الثالث عشر من سبتمبسر ١٩٩٠م، وبعد نحسو أربعة أشهرمن قيام الوحدة اليمنية ٢١/٥/١٩٩٨م، وفي أوج الأفواح، وغمرة (الكرنفالات) الاحتفالية الزاهية والتسي شملت كافة أرجاء الوطن اليمني بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية – والتسي كانت حلماً جميلاً وأملاً عريضاً يتهادى في الأذهان ويرتسم في المخيلات وراودت حلاوته كل المخلصين والشرفاء من أبناء اليمن والأمة العربية والإسلامية على مدى عشرات السنين – في أوج تلك الأفراح بزغت شمس التجمع اليمني للإصلاح وشع نوره وانداح ضوءه لتتم الفرحة وتكتمل البهجة والغبطة والغبطة

وبقدر عظمة الفعل الوحدوي، وأهمية الانعطاف التاريخي في حياة المجتمع اليمني فقد كانت للتحولات العميقة – والتي تلت ذلك الحدث المشهود – أهميتها وتأثيرها على صنع المتغيرات، ومن ثم تأثيرها على مسار المجتمع والانتقال به من حالة الاستبداد والركود والتخلف إلى اللحاق بركب الحضارة الإنسانية الصاعدة.

ولقد كان للمفاهيم الإيجابية التي حملتها رياح الوحدة تأثيرها البالع على بنية التفكير الجمعي، بما غرسته من قيم جديدة ناهضة تطلّع الرعيل الأول من المناضلين نحو تحقيقها باعتبار العديد منها حقوق فطرية ملازمة للإنسان، كالعدالة والمساواة وحق الحرية وحق التعبير والاعتراف بالآخر بمل تشيعه من أجواء نقية وبما تعكسه من حراك سياسي واجتماعي يفسح الطريق للأفراد والجماعات للاشتراك في بناء الوطن والإسهام بتشييد صوح فخضة وحضارته.

ولعل من أبرز التحولات والمستجدات التي طسرات على الساحة اليمنية – بعد توحيد شطري الوطن – هي تلك التي تتمثل بإشاعة مفاهيم الديمقراطية وتوسيع فضاءات الحرية وإقرار مبدأ التعددية السياسية والخزبية والتداول السلمي للسلطة.

في تلك الأثناء وفي زحمة المستجدات واشتداد وقع المتغيرات وحماة التفاعلات كان الجنين الذي طال حمله قد استكمل مقومات حياته واستوف شروط بقاته واستمراره، وولد (الإصلاح) من رحم الأرض اليمنية المني ضمته على مدى سنوات بين جنباها ، لتتخلق بنيته، وتتطور مختلف مراحل نشأته بين أضلعها حتى رأى النور في خلقته المكتملة وبنيته الفتية ، وفي صورة كأفضل ما يكون عليه أي فارس قادم منتظر.

وما إن استقبلت الأرض اليمنية مقدم (**الإصلاح**) إذا بالأنظار تتحمول نحو هذا القادم الوليد تتفحص ملامح وجهه، وتتلمسس حقيقة وجهت وستوضح تفاصيل شأنه، انشغل عامة الناس بأخباره، وذاع صيته في كسل أرجاء البلاد، بل تجاوز حدودها إلى الخارج، واهتمت به وسسائل الإعبلام

المحلية والخارجية، وتناقلت نبأ قيامه وكالات الأنباء العالمية، وأخذ المراقبسون والمتابعون للشتون السياسية اليمنية بتقصي أخبساره، كمسا أولاه المحللسون السياسيون في النطاق المحلي والخارجي اهتماماً ملحوظاً، أكد حقيقة تبولسه مكانة متقدمة في منظومة التعددية السياسية والحزبية.

واستبشر المخلصون من أبناء الأملة العربية والإسلامية بمقدم (الإصلاح) لما يحمله من قيم ومبادئ ومنطلقات نابعة مسن أرض الواقع، ومعبسرة عن خيارات المجتمع وتطلعات أفراده، ولما يختطه من أمج وسلطي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتُظِر إليه بأنه المعبسر الأصيل لصوت وضمير صحوة الأمة.

وبالفعل فقد جاءت أهداف (الإصلاح) معززة لهذه النظرات كونه يسعى إلى تحقيق غايات سامية بعيداً عن المصالح الذاتية والنظرات الضيقة، فهو يسعى للنهوض بواقع المجتمع على هدي من شرع الله تعالى ووفقاً لكتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد قدر لـ(الإصلاح) - يومذاك - أن يـــودي دوراً ريادياً في التعبير عن رأي المجتمع وتبني تحقيق مطالبه وحاجياته، ونقل همومه وآمالـــه وتطلعاته ناهيك عن النظر إليه بأنه المعول عليه في الحفاظ علــــى التــوازن السياسي في ظل المنظومة السياسية الحديثة النشأة والطرية المنبت والمتعــددة الاتجاهات.

كما عول على (الإصلاح) - أيضاً - في التصدي للأفكار الهدامة الوافدة، والقضاء على الدعوات الباطلة والميرة للنعرات القبلية الضيقة، والتعصبات المذهبية والسلالية والتي تستهدف النيل من تماسك أبناء المجتمع

ومحاولة العودة إلى الصراع والتشرذم والانقسام تماماً كما هو الحسال مسع الأفكار الوافدة والدعوات الهدامة على مختلف صورها وأشكالها.

إن سلامة النهج الذي يحمله (**الإصلاح**) ونزاهة الوسسائل المتباة لتحقيق ذلك النهج عكس نفسه مباشرة على أرض الواقع من خلال قناعسة الأعداد الغفيرة التي التحقت في صفوفه وانضوت تحت لوائه.

ويظهور (الإصلاح) وانضمامه إلى منظومة التعددية الحزبية ، وتواجده كشريك فاعل في الحياة السياسية، وبتأثيره على المجريات، واسهامه في صنع التحولات والأحسداث السياسية يكسون الجال قد أتيسح للتيار الإسلامي - للمرة الأولى في تاريخ اليمن المعاصر - لممارسة العمل السياسي والتنظيمي العلني والتعبير عن آرائه وتصوراته للعمل جنباً إلى جنسب مسع مختلف القوى السياسية اليمنية بعد أن استمد مشروعية التواجسد والعمسل العلني بنص الدستور والقانون.







يمثل (الإصلاح) الامتداد الطبيعي للحركة الإصلاحية اليمنية المجددة، وهـو – فـي الوقت نفسه – يمثـل الصيغـة النهائيـة للحركة الإسلامية المعاصرة في اليمن.

تمتد الجذور التاريخية للتجمع اليمني للإصلاح إلى البداية الأولى لنشوء الحركة الإصلاحية التجديدية اليمنية، والتي تواصلت جهودها التصحيحية والاحيائية والدعوية طيلة القرون الماضية، على أيدي العديد من المصلحيان الأعلام، كالعلامة ابان الوزيار،



والعلامة ابن الأمير الصنعاني، والعلامة الشوكاني، ومن اقتفى أثرهم ونهج نهجهم – خلال القرن الحالي – من الشخصيات المصلحة أمثال الشيخ/الحكيمي، والعلامة العبادي، وأحمد المطاع والعلامة/البيحاني وزيد الموشكي وقاسم غالب والوريث وأبو الأحرار الشهيد محمد محمود الزبيري، والشيخ/عبدالله بن حسين الأحمر، والذين حملوا – جميعاً – راية الحركة الإصلاحية اليمنية الحديثة.

وأذكوا في النفوس مقاومة الاستبداد والاستعمار، ومواجهة ظلم الحكام وفسادهم، ليتطور أداء الحركة الإصلاحية منف عقم الستينيات منتحياً منحى العمل الجماعي المنظم، والذي وضع لبناته الأولى، واقد الحركة

الإسلامية المعاصرة في اليمن الشهيد/محمد محمود الزبيري، ومن جاء بعده من تلامذته الذين خلفوه في قيادة الحركة أمثال، الأستاذ/عبده محمد المخلافي، والشيخ/عبدالمجيد عزيز الزنداني، والأستاذ/ ياسين عبدالعزيز القباطي، وغيرهم من رجالات الحركة الإسلامية اليمنية، والتي ظلت تنافح وتكافح من أجل استهاض الواقع اليمني، وإخراجه مسن إسار الجمود والتخلف، وعملت على إعادة غرس وترسيخ قيم ومقومات المجتمع اليمني، والحافظة على هويته العربية الإسلامية.

وقد بذلت الحركة الإسلامية - طيلة السنوات الماضية - مجهودات كبيرة في محاربة التعصبات المذهبية، والنعوات الطائفية، وقاومت - ببسالة التيارات التغريبية الوافدة، ووجهت طاقامًا وحشدت الإمكانات لحماية المجتمع اليمني وتحصينه من لوئات الأفكار الهدامة، وظلت هذه القضايا محل اهتمام الحركة على مدى العقود النلالة الأخسيرة، إلى أن تم تحقيق تقدم ملموس في هذا المضمار، انعكست صوره على مستوى النصوص الدستورية والقانونية، وظهرت آثاره الإيجابية على أرض الواقع.

لقد أتى (**الإصلاح**) ليواصل الدور المرسوم في إصلاح أوضاع المجتمع اليمني وتصحيح مساراته، باعتباره الامتداد الطبيعي للحركة الإصلاحيسة الميمنية المجددة، وبكونه يمثل الصيغة النهائية للحركة الإسلامية المعاصرة.

وهو – بذلك – يؤكد على أن شجرته الباسقة نبتت في صميم الأرض اليمنية، وارتوت من معين مائها العذب.

 من الشخصيات الوطنية ومن مختلف المناطق اليمنية وتم الاتفاق على تأسيس التجمع اليمني للإصلاح، وأعلن عنه يسوم ٩٩٠/٩/١٣ م ليضه في عضويته كل فئات المجتمع من علماء ومثقفين ومشهايخ القبائل وطلاب وعمال وغير ذلك من الشرائح الاجتماعية اليمنية رجالاً ونساءً.

وتسلمت قيادة التجمع اليمني للإصلاح في بداية تأسيسه لجنة تحضيرية عليا ضمت في عضويتها أكثر من ستين شخصية من رجالات اليمسن ومسن مختلف التخصصات، بعد انتخابهم من لجان المحافظات لينبثق عن تلك اللجنة هيئة عليا بمثاية المكتب السياسي للتنظيم، وتعتبر أعلى سلطة تنفيذيسة في (الإصلاح)، وبعد الفراغ من تشكيل الهيئة العليا تم اختيار القيادة العليسا للركافية العليا تم اختيار القيادة العليسا

الشيخ/عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً للهيئة العليا الأستاذ / عبدالوهاب الآنسي أميناً عاماً للإصلاح الأستاذ / محمد عبدالله اليدومي أميناً عاماً مساعداً

وإلى جانب الهيئة العليا لــ (لإصلاح) تشكلت خمس لجان متخصصة لتكون الأمانة العامة وهذه اللجان هي :

- اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية وترأسها الأستاذ/مشرف عبدالكريم المحرابي.

- لجنة التنظيم والتسيب وترأسها الأسياذ / محمد محمد قحصان.
- لجنة الإعلام والتوجيه وترأسها الدكتور / غالب القرشي.
- لجنة السكرتارية والمتابعة وتراسها الأستاذ / حمـــود هاشـــم الذراحي.
- اللجنة الاقتصاديــة والماليــة وترأســها الأســتاذ / محمــــد عبدالوهاب جباري.

وعلى نفس النمط تم تشكيل لجان متخصصة مناظرة للأمانة العامسة في مختلف محافظات الجمهورية المنية، وعلى القور بدأ تشكيل اللجان الفرعيسة والشعب في الوحدات الإدارية لتنسيب الأفراد ومنحهم بطاقات العضويسة وتأطيرهم في الأطر التظيمية المتخصصة.

وقد أولى (**الإصلاح**) تكويناته التنظيمية وأبنيته الداخلية اهتمامساً خاصاً استعداداً للقيام بالدور المناط بالتنظيم وتنفيذاً للمهام والمستوليات التي نشأ من أجلها (**الإصلاح**).

وما إن افتتح مقره الرئيسي يوم ١٩٩١/١/٣ م بالعاصمة صنعاء وفي المهرجان الكبير الذي شهده ملعب مدينة الثورة الرياضية وحضرت جموع غفيرة من الجماهير اليمنية المتوافدة من مختلف المناطق اليمنية حصى أخذت المقرات الفرعية في الافتتاح تباعاً في كل من أمانة العاصمة وغيرها من المحافظات والموحدات الإدارية إيذاناً بهدء ممارسة العمل الجماعي المنظم، وفتح المجال أهام الأعداد المتزايدة من الأفراد لتسبب أنفسهم في التنظيم، وتأطيرهم ضمن اللجان والأجهزة التنفيذية والتي أخذت في التشكل تباعاً.



مطرجان افتتاج القر الرئيميي للإصلاح ١١٣ ١٩٩

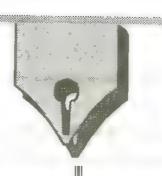
ومن ذلك الحين، ومقرات (**الإصلاح**) تفتح أبوابسا أمسام الأفسراد المنتسبين، وهي تباشر مهامها لتربية الأعضاء وتوعيتهم وتنميسة مسهاراتمم وتقوم بصفة مستمرة في الإعداد والتساهيل وتمارسسة مختلسف الأنشسطة الاجتماعية والسياسية والتثقيفية والدعوية.

وتعد هذه المقرات إحدى أهم آليات (الإصلاح) لتنفيذ أنشطته وفعالياته بما تحتويه من لجان تنظيمية متخصصة على مستوى الأمانة، أو المكاتب التنفيذية انحلية في كل الوحدات الإدارية، وتقوم اللجان المتخصصة بتأدية أدوارها لتنفيذ المهام والواجمات المنوطة بما بشكل متضاف وعمسل متكامل يشترك فيه الأعضاء – كل في مجال اختصاصه وبحسب التكساليف الموكولة إليه – لتأدية الأعمال والحدمات العامة وتنقيف الأفراد وتنويرهم.



مهرجان اعتناج مقر (الإسلاج) بمدينة تحر

ويعد التجمع اليمني للإصلاح - راهناً - أحد التنظيم البمنية القليلة الفاعلة والتي حققت انتشاراً جماه وحضوراً شعبياً فاعلاً، وتبرز أنشطته وفعالياته في كل محافظات الجمهورية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ليضفي ذلك عليه طابعاً حيوياً متميزاً عكس آثاره الجلية في التفاعل والالتحام مع الجماهير اليمنية والتعبير عن الهموم والمتطلبات العامة والاهتمام بقضايا المجتمع وحاجياته وتطلعاته.



ون رهم لهاناه المعاناة المعانا

عاش (الإصلاح) في خضم الأحداث وفي معترك الأزمات والمماحكات، وفي كل مرة كان يصعد من وسطها بعزيمة متجددة، وروح وثابة، وبنية أشد وأقوى.





وللحقيقة فلم يكن (الإصلاح) الأنعس حظاً — بالمقارنة مع غيره مسن التنظيمات والأحزاب السياسية الناشئة معه حديثاً — بفقر المسوارد وقلبة الإمكانيات وضعف الخبرات للعديد من الأسباب والعوامل والبي عضدت (الإصلاح) وساعدته في الوقوف على قدميه والنهوض بمسئوليته منذ اللحظة الأولى لميلاده، حيث أدى الإقبال الكبير من مختلف قطاعسات المجتمع دوراً في رفد التنظيم بأصحاب الخبرات والكفاءات والقدرات ومسن مختلف التخصصات مما ذلل الصعوبات وأزاح المعوقات وسهل الأداء.

ولا ينسى الفضل للخيرين من الأعضاء والمناصرين الذيسن لم يبخلوا بعطائهم المتواصل وبلطم السخي بالمال والجسهد والوقست حسى بسدى (الإصلاح) وكأنه الأوفر خبرة والأكثر قوة والأقدم عمراً.

إن حب الأفراد لتنظيمهم وإخلاصهم لمبادئه وإبماهم العميق بسلمة النهج وصحة التصور، ووضوح الرؤية كان له أبلغ الأثر في قوة التلاحـــم والتماسك بين الأفراد والهيئات.

وبتظافر الجهود وإخلاص النوايا والانسجام التام بين القيادة والقياعدة تنامت القدرات وقويت الإمكانيات وتصلب البناء وأمكن لـــ(الإصلاح) أن يشق طريقه مبكراً معتمداً – بعد توفيق الله – على إخـــــلاص أعضائه ودعمهم بمجهوداقم الذاتية المتواصلة.

ورغم هذه البداية الطيبة والمبشرة إلا أن الطريق لم تكن مفروشة بالورود خالية من الأشواك، بل على العكس من ذلك فقد ثقلت التعات وتضاعفت المستوليات وارتسمت التحديات وتوالت المشاكل والأزمات، ليجد (الإصلاح) نفسه محاطاً بغير قليل من الاستحقاقات، والمهام المطلوب ترتيبها وفق أولويات يتوجب إنجازها على المستوى التنظيمي الداخلي خاصة، وعلى المستوى الوطني بشكل عام.

ولأن فترة ما قبل الوحدة اتسمت بتحريم التعددية الحزبية والسياسية، ومنع العمل السياسي العلني، مما ألجأ القوى السياسية إلى التخفي والتواري عن الأنظار وممارسة العمل التنظيمي السري، بما فيه من متاعب ومخاطر ومعاناة، فإن الواقع الجديد – المتسم يحرية مزاولة العمل السياسي – أفسح المجال لكافة القوى السياسية والحزبية للخروج من تحت الأرض إلى ممارسة

نشاطها العلني، وفقاً للنصوص الدستورية والقانونية المنظمية، ثميا جعل الساحة السياسية تستقبل فيضاً من الأحزاب والتنظيمات تجاوز مجموعها الأربعين حزباً وتنظيماً سياسياً، الغالبية العظمى منها لم تكن سوى مجرد أسميك ولافتات يعزوها الحد الأدبى من مقومات البقاء والاستمرار، وليؤدي ذلك العدد المتضخم من المسميات إلى إرباك العمل السياسي المسئول والمنضبط.

وقد تلاشى العدد الأكبسر من تلك الأسماء مع مرور الأيسمام، لعسدم توافر شروط البقاء، وبفعل الأحداث والأزمات الماحقة، والستي لم تبسق إلاً على التنظيمات والأحزاب الحقيقية ذات الأثر الملموس والنشاط الفاعل.

ونظراً خداثة التجربة الديمقراطية والتعددية الحزبية، ولقصر نظر القوى الحزبية التي طغت على الساحة وهشاشة خبرها السياسية فقسد كات المماحكات والمكايدات السياسية أبرز ما يميز أداء هذه القوى طيلة الفسترة الانتقالية التي امتدت من قيام الوحدة (٩٩٥) وحتى أول انتخابات تشويعية عام (٩٣٩)، مما جعل (الإصلاح) ينال قسطاً وافراً من تلك المماحكات والمكايدات، تارة بالإقامات الباطلة وأخرى بالإشاعات المغرضة، غسير أن إيان وهاس أفراد (الإصلاح) وثقة انحين والمناصرين، بالإضافة إلى قناعة عامة أبناء المجتمع بسلامة أداء (الإصلاح) ومصداقية توجهه قلل من فاعلية تلك المكايدات والافتراءات، وشكل – بسدوره – دافعاً قويساً لقيادة (الإصلاح) في مواصلة الخطى والتحرك نحو الأمام، وعدم الاكستراث بمساكك ضده.

وفي ظل تلك الظروف - غير الطبيعية - لم تتح لــــ(الإصلاح) الفرصة الكاملة لبناء بيته من الداخل وإصلاح شأنه وترتيب أولوياته ومن ثم التفرغ لتأدية مهامه ووظائفه كاملة.

وهكذا فقد ولد (الإصلاح) من رحم المعاناة ليجد نفسه في قلب الأحداث والأزمات، غير أنه ولد ليبقى لا لتقضى عليه العوادي أو تقصمه العواصف أو تنال منه المشاكل والأزمات، لأن جذوره تضرب في أعماق التربة المنية.

وهو ما يؤكد حقيقة الواقع الراهن لـ (لإصلاح) إذ لم يحدث أن بنيانـ تداعى أو تشقق، رغم أنه عاش في خضم الأحداث وفي معـــترك الأزهـــات والمماحكات، وفي كل مرة كان يصعد من وسط الأنواء والإبتلاءات بعزيمــة متجددة وروح وثابة وبنية أشد وأقوى.

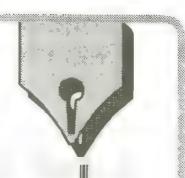
ولكون (الإصلاح) يحمل على عاتقه القيام بالعديد مسن الواجسات والمسئوليات، باعتباره أحد الفاعليات المحركة للمجتمع، فقد وضع نصب عينيه تحقيق هذه الغاية، مولياً قضية الالتحام بالمجتمع ما تستحقه من الاهتمام والجدية، بدلاً من هدر الجهد في صناعة الخصومات وحبك المكايدات الستي التسمت بما تصرفات بعض القوى آنذاك، ولم يتوان (الإصلاح) عن قسول كلمته الواضحة المهذبة في التعبير عما يعتقده الأصوب والأرجسسح – مسن وجهة نظره – إنطلاقاً من فهمه الواسع لمبدأ (الأمر بالمعروف والنهي عسن المنكي).

وسنتين فيما سيأتي مدى المواقف التي تصدى - من خلالها - لأبـــرز القضايا التي طرأت على الساحة وأهمت المجتمع سواء أكانت تلك القضايـــا محلية أوعربية أو إسلامية أو دولية.



الفصل الثاني

البناء النظري



النظام الأساسي



(التجمع اليمني للإصلاح تنظيم شعبي سياسي يسعى للإصلاح في جميع جوانب الحياة على أساس مبادئ الإسلام، وأحكامه ويأخذ بكـــل الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافه)

النظام الأساسي

البناء النظرى لدرلإصلاح)

قبل أن ندخل في تفاصيل عمل (الإصلاح) ودورة في الحياة العملية يجدر بنا أن نشير أولا إلى معالم الطروحات والأصول النظرية والأسس الفكرية.

ولكي نسلط الضوء على البناء النظري لـ (لإصلاح) فلا بـ د من الرجوع إلى أدبيات (الإصلاح) ووثائقه ..

ومن المعلوم أن أهم أدبيات (الإصلاح) تتمثل بالنظام الأساسي والبرنامج السياسي، بالإضافة إلى اللاحسة العامسة واللوائح التفصيلية وكذا البرامج الانتخابية.

النظام الأساسى

وهي الوثيقة الأهم والذي يعتبر بمثابة الدستور والمرجع القانوني المنظم الشئون (الإصلاح)، ويشتمل النظام الأساسي على شمسة أبواب بالإضافة إلى المقدمة، وقبل الحديث عما تحتويه هذه الأبواب يجدر بنا أن نشير إلى أهم خصائص التجمع اليمني للإصلاح كما أوردها النظام الأساسي في مقدمته وهذه الخصائص نوجزها فيما يلي:

- أنه يقوم على أساس منهج الإسلام الشامل لكل جوانب الحياة، فهو حركة إصلاح اجتماعي، ودعوة إحياء وتجديد فكري، ومحضن تزكية وتقذيب فردي، وهو تنظيم سياسي شعبي مفتوح لكل المؤمنين بمنطلقاته وأهدافه الملتزمين بنظمه ولوائحه.
- أنه لم يقم استجابة لدواعي الأهواء أو العصبية، ولا تمثيلاً لفئة أو طبقة، وإنما هو اجتماع على الخير وتعاون على الــــبر وتعاهد على التناصر في الحق والتواصى بالصبر.
- أنه يقوم على مبدأ الشورى الملزمـــة أساســـاً في اتخـــاذ
 القرار.
- أنه يأخذ بمنهج اليسر ويدعو إلى التسامح وينسأى عسن مواطن الخلاف.
- - يؤمن بالحوار الإيجابي البناء، والمجادلة بالتي هي أحسن.
 - الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكسر في أطرها الشرعية جوهر عمل (الإصلاح) وأساسه.
 - و نظراً للمكانة التي يتبؤها التجمع اليمني للإصلاح باعتباره الامتداد الطبيعي لحركمة (الإصلاح) اليمنية

الحديثة، وإطاراً يضم كل من ينشد تغيير الواقع على هدي من عقيدة الإسلام وشريعته - بما يتبناه من تطبيع مبادئ الإسلام على واقع الحياة العامة - فقد جماءت أهدافه ومنطلقاته معبرة عن حقيقة توجهه ومتناسبة مسع الغايات السامية التي يسعى لتحقيقها.

امنطلق ات:

وهي المرتكزات النظرية التي يستند عليها (الإصلاح) في ممارسته لهامه، وفي تأديته لكافة مناشطه الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية والسياسية وغير ذلك من المناشط، وبموجب هذه المنطلقات والتي تحسل في حقيقتها المبادئ الموجهة لطبيعة النهج - يتطلع (الإصلاح) إلى تحقيق أهدافه المرجوة، وعلى ضوئها يشق طريقه ويستبين مسلكياته، ووفقا لهذه المنطلقات يستن (الإصلاح) وسائله وآلياته.

وتمثل هذه المنطلقات الأسس العقدية والخلفيات الفكرية والقناعـــات الفلسفية والتي تكون في مجموعها مرتكزات البناء النظري الموجه لخطـــوات النطبيق العملي.

والأهمية هذه المنطلقات وشمولية معانيها ومقاصدها نوجزها فيما يلي :

- الإسلام عقيدة وشريعة تنظم الحياة بمختلف مجالاتما.
- كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أصل الشرعية والمشروعية وكل ما يخالفهما باطل ومردود.

- الديمقراطية المنضبطة بأحكام الإسلام أسلوب لممارسية الحكم ورفض للاستبداد بكل أشكاله وألوانه، وتعميس الشورى في الأمة واعتمادها مبيداً ملزماً في أمسور (الإصلاح) كافة.
- الحرية بمفهومها الإسلامي حق فطري كرم الله بها الإنسان
 ولا تستقيم الحياة الإنسانية إلا بها.
- العدل غاية وفريضة أوجب الله على المسلمين أن يقيمــوا
 حياقم الخاصة والعامة عليها حتى يقوم الناس بالقسط.
- اليمن أرض وشعب وحدة لا تتجزأ، وهي عربية إسلامية لا تنفصل عن الأمة العربية والإسلامية بحال مسن الأحوال.
- الأمة العربية والإسلامية أمة واحدة، والسعي لتحقيق وحدمًا واجب شرعى.

الأعداف والوسائل :

كما أن الإنسان الفرد خلقه الله في هذه الحياة لغاية نبيلة وهدف أسمى، فكذلك لا بد لأي مجتمع إنساني أو جماعة بشرية أو تنظيم سياسمي مسن أهداف واضحة ومحددة تكون بمثابة الدافع الذي يمد هذا الكائن أو ذاك بأسباب بقائه ومقومات حياته، وبغير ذلك فإن حياة الأفراد والمؤسسات تغدو ضرباً من العبث ويتساوى فيها البقاء والعدم.

من أجل ذلك فإن التنظيمات الحية لا يمكن أن تستوفي شروط بقائسها ولا يمكن أن يستقيم أمرها ما لم تكن هناك أهداف تستدعي وجودها.

وتختلف أهداف الأحزاب والتنظيمات والمنظمات باختلاف السرؤى والتصورات والتوجهات والمعتقدات التي تنتهجها وتعمسل جساهدة علسى تحقيقها وتنفيذها وفقاً للوسائل المتاحة لها.

وفي ضوء ذلك فإن التجمع اليمني للإصلاح وجد لأجل تحقيق أهداف وغايات ساهية هي نفس أهداف وغايات الغالبية العظمى لأبناء الشعب اليمني المسلم، ولعل الهدف العام يبرز جلياً في الكلمات التي أوردها النظام الأساسي كتعريف بالتجمع اليمني للإصلاح والذي ينص على أن:

((التجمع اليمني للإصلاح تنظيم شعبي سياسي يسعى . للإصلاح في جميع جوانب الحياة على أساس مسادى الإسلام وأحكامه ويأخذ بكل الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافه))

أما الأهداف التفصيلية فهي متعددة وتشمل مختلف محسسالات الحيساة المجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وتربويًا وثقافيًا . نقتطف بعضًا منها فيما يلي:

في الهجال الاجتماعي :

- إصلاح المجتمع والحفاظ على قيمه وأخلاقه الإسلامية وتقاليده
 وأعرافه الحميدة وحمايته من عوامل الفساد ومظاهره.
- تعميق الفهم بمقاصد الشريعة وهماية الدين والنفس والعقـــــل والمال والعرض، وتحقيق واجب المحبة والأخوة والمناصرة بــــين كافة أفراد المجتمع.

- الاهتمام بالأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء الجتمع.
- الاهتمام بالمرأة اليمنية وإبراز دورها الإيجابي في كافة الجلات من خلال الأطر التي حددتما الشريعة الإسلامية.
- ويمكن إجمال بقية الأهداف الاجتماعية في: الاهتمام برعايسة الشباب والمغتربين وتعميق مبدأ احترام العمسل وبسث روح التعاون والتكافل الاجتماعي وتطريسر الرعايسة المصحيسة، والاهتمام بالخدمات الأساسية ودعسم وتشسجيع النقابسات والاتحادات المهنية واحترام استقلاليتها.

في المحال السياسي والدستوري:

- العمل على أن يكون الحكم إسلامياً يرعى مقساصد الدين ويحقق حاجات الناس ومصالحهم، واعتبار الشريعة الإسسلامية مصدر التشريعات جميعاً.
- العمل على تحقيق أهداف الثورة اليمنية والجفاظ على النظام الجمهوري.
- تعميق الوحدة اليمنية وضمان استمراريتها وحمايتها، والسمعي لتحقيق الوحدة العربية والإسلامية الشاهلة.
- تعميق مبدأ الشورى والممارسة الديمقراطية، وتمكن الشمعب من ممارسة حقه في تقرير شنون العامة واختيمار ممثليمه وولاة أمره ومحاسبتهم.

- ترسيخ هبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق العدل وإصلاح القضاء.
 - الإصلاح الإداري الشامل بإيجاد إدارة حديثة فعالة.
 - تطوير القوات المسلحة والأمن بالتربية الإيمانية.
 - انتهاج سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة.

في الهجال الاقتصادي :

- بناء اقتصاد وطني متين يقوم على مبادئ الإسلام الاقتصاديــــــة
 ويحقق مقاصده العامة.
- استكمال مقومات اقتصاد وطني يرتكز على نشاط قطاع خاص يتميز بالكفاءة ودعم مؤسسات ومشاريع القطاع العلم في مجال الخدمات العامة.
- الاهتمام بالثروة السمكية والحيوانية وتوريسع الاسستثمارات على مختلف هناطق الجمهورية.
- دعم وتطوير الزراعة وتحقيق الاستغلال الأمسل للمسوارد البشوية.

فسي المجال الترجوي والثقافي :

- الحفاظ على الهوية الإسلامية للأمة.
- تعميم التعليم الأساسي وتكثيف الجهود للقضاء على الأحبية . وتحسين مستوى التدريب والتأهيل ، وربط العلم والمعرفسة عقاصد الشريعة.

- نشر العلم والمعرفة، وتوسيع التعليم العالي والبحث العلميني
 والعناية بالمدارس والمعاهد العلمية والفنية والمهنية ومسدارس
 تحفيظ القرآن الكريم وإعمار المساجد.
- العمل على تحقيق سياسة إعلامية هادفة، والاهتمام بالثقافـــة والنشر والتأليف.

لقد حاولنا تسليط الأضواء على أهم أسس البناء النظري للمرالخصلاح) والمتمثلة بالمنطلقات والأهداف والتي احتواها الباب الأول في تقسيم النظام الأساسي لاعتقادنا بأن الطروحات النظرية تعسد مقدمة ضرورية للتعريف بالتنظيم.

أما بقية أبواب النظام الأساسي فإلها تتضمن: العضوية (الباب الشلفي)، وهياكل التنظيم (الباب الثالث)، والأحكام المالية (الباب الرابع)، وأخسيراً أحكام عامة وانتقالية (الباب الخامس).

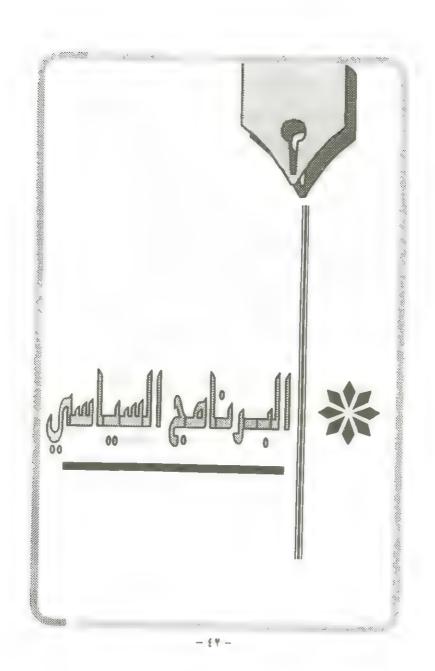
ولكي لا يطول بنا الحديث، وحتى لا نقع في التفصيل الممل فإننا نحيل القارئ الكريم إلى النظام الأساسي للإطلاع على مواد الفصول في الأبسواب الأربعة الأخيرة مع التذكير بأننا سنرجئ الحديث عن الهياكل والبنى المنظيمية بشكل مفصل نظراً لمقتضيات التقسيم الفني إذ أن هذه الهياكل والأطر التنظيمية برزت إلى حيز الوجود بشكل أكثر وضوحاً بعد انعقاد المؤتر العام الأول والذي تم في سبتمبر ١٩٩٤م، وهو ما لم يحسن الوقيت للحديث عنه الآن.

وهنا قد يقول قائل ترى مناهي الوسائل التي يتبناها (الإصلاح) لتحقيق أهدافه وغاياته؟

وللإجابة على مثل هذا التساؤل ، ينص النظام الأساســـي في الفصــــل الخامس من الباب الأول على ما يلي

يعتمد (الإصلاح) كافة الوسائل السلمية المشروعة لتحقيق أهدافه.

- الوسائل والتدابسير السياسسية والاقتصاديسة والاجتماعيسة والثقافية المشروعة.
- الاشتراك في مؤسسات الحكرم واستصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتحقيق أهداف (الإصلاح) وبرامجه.
- الدعوة للإصلاح الشامل على أساس عقيدة الأمة وشبريعتها الإسلامية بعيداً عن التعصب المقيت والرؤية الضيقة.
- الحوار بالحسنى والحجـــة مـع كافــة القــوى السياســية والاجتماعية.
- التأسيس والمشاركة في مختلف المنظمات والجمعات والجمعات والاتحادات والمؤسسات وسائر المنظمات المناسبة لأهداف (الإصلاح) ومقاصده.



البحرنامج السياسي

وكما أن النظام الداخلي أو الأساسي يعد بمثابة الدستور أو الوثيقة التي توضح الهياكل والبنى التنظيمية وتبين العلاقة التنظيمية والحقوق والواجبات للأفراد في مختلف مستوياتهم التنظيمية سواء، كانوا في الأطر القيادية الفوقية أو في الأطر القاعدية، فإن البرنامج السياسي يعتبر الدليل النظري والسذي يحوي في طياته الرؤى والتصورات والحلول والبدائسل التي يتبنى (الإصلاح) تحقيقها في الواقع المعيش.

وإذا كان النظام الأساسي - بما يتضمنه من أهداف ومنطلقات - يجيب عن سؤال مفاده: ما حقيقة النهج والتوجه والمعتقد الذي يتبناه الإصلاح ويؤمن به؟ فإن البرنامج السياسي يجيب - بدوره - عن سوال مفاده: كيف سيسعى (الإصلاح) إلى تحقيق وبلورة ذلك النهج وتحويله إلى واقع عملي من خلال السياسات المتبعة لتقديم البدائل في مختلف الجدالات والأصعدة؟

ولكي تكتمل الفائدة ويلم القارئ بأبرز المحاور التي تضمنها البرنــــامج السياسي فلا بأس من ذكر العناويين الرئيسية دون التعرض للتفاصيل.

يحتوي البرنامج السياسي على مقدمة مطولة تستعرض الجهو العمام للواقع اليمني في أهم مراحله التاريخية ، وكذا الجذور التاريخية الأصل نشاة (الإصلاح) حتى تحقيق الوحدة اليمنية وإعلان ميسلاد التجمع اليمني للإصلاح ، يلي هذه المقدمة ذكر للأسس والمنطلقات ثم يبدأ التقسيم كمسا يلى :

- الباب الأول: محوره (الإنسان): وعناوينه الرئيسة تتسلسل كما يلي: الثقافة والهوية، التربية والتعليم، الإعلام، تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني، الزكاة، الرعاية الاجتماعية، المسوأة، الشباب، الأمومة والطفولة.
- الباب الثاني ومحوره (الدولة): وعناوينه الرئيسة هي: النظام السياسي، سلطات الدولة، الإدارة المحلية وجهازها الإداري،
- الباب الثالث ومحوره: { الاقتصاد } وعناوينه الرئيسة هي: السياسات الاقتصادية، قطاع الخدمات.
 - الباب الرابع: ومحوره { الدفاع والأمن} وأخيراً: الباب الخامس: ومحوره { السياسة الخارجية }

الفصل الثالث

الهيئات والأطر التنظيمية

المؤتم راف ام مجل مجل الشوري الفي الشوري الشوري الشوري الميئ الميئ الميئ الميئ الأمان الأمان القام الميئات وأجمزة الوحدات التنظيمية ويئات وأجمزة الوحدات التنظيمية



تتكون البنى والأطر التنظيمية للتجمع اليمني للإصلاح من الأجهزة والهيئات التالية :

- المؤتمر العام.
- مجلس الشوري.
 - الهيئة العليا.
 - الأمانة العامة.
- أجهزة الغضاء التنظيمي.
- هيئات وأجهزة الوحدات التنظيمية المحلية.

وبعد انعقاد المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح في العاصمة صنعاء في الفترة من ٧٠ وحتى ٧٤ من شهر سبتمبر عام ١٩٩٤م، تم منافشة وإقـــرار النظام الأساسي، وكذا برنامج العمل السياسي بحضور نحو (٢١٥٨) عضواً مــن مختلف المحافظات والوحدات الإدارية في الجمهورية اليمنية، وأخذت هذه الهــاكل والهبتات التنظيمية في التمايز والبــروز إلى حيز الواقع العملي.

ولكي تتضح الصورة لمختلف الهياكل والأطر المكونة لـــــ(الإصلاح) فسوف نستعرض مكونات كل من هذه الهيئات بشكل موجز.

المؤتمر العام



وهو السلطة العليا في التجمع اليمني للإصلاح، ويصل عدد أعضائه حالياً إلى أكثر من (٣٠٠٠) عضو يمثلون مختلف الوحمدات الإداريسة بمحافظات الجمهورية اليمنية.

ويتحدد عدد أعضاء المؤتمر العام بحسب ما تفرزه الانتخابات في كــــل دورة انعقاد.

وتتكون تركيبة المؤتمر العام مما يلي :

- أعضاء منتخبون بالتمثيل النسبي المباشر في وحداث التنظيـــم المحلى.
 - أعضاء مجلس الشوري.
 - رئيس وأعضاء الهيئة العليا.
 - أعضاء الأمانة العامة.
 - رئيس وأعضاء الدائرة القضائية.
 - أعضاء كتلة الإصلاح النيابية.

- ويحق للمؤتمر العام أن يضيف إلى عضويته من بين أعضاء (الإصلاح) عدداً من الشخصيات الاجتماعية ومن أهل التخصصات العلمية ، على أن لا يزيد عدد هؤلاء عن ٥٥% منن أعضائه.
- ويعتبر المؤتمر العام الجهة المسئولة عن إقرار الخطط والسياسات العامة لــ(الإصلاح) وإقرار النظام الأساسي واللائحة العامـــة وتعديلاته مؤمة لكافة الهيئات والأجهزة التابعة لــ(الإصلاح).
- وبالإضافة إلى ما سبق فإن المؤتمر العام يختص بانتخاب رئيــــس الهيئة العليا ونائبه، وانتخاب أعضاء مجلس الشورى مــــن بــين أعضائه، وكذلك انتخاب رئيس الدائرة القضائية.
 - ويعقد المؤتمر العام دورته العادية كل عامين.



من التأسيسية إلى المؤسساتية

بعد مشاورات ونقاشات شارك فيها العديد من المتخصصين والأكاديمين وأصحاب الرأي في لقاءات عدة عقدها الهيئة العليا للتجمع اليمني لالإصلاح) واللجان المتخصصة المتفرعة عنها، على مدى السنتين التاليتين لقيام (الإصلاح)، أقرت الهيئة العليا يوم ٢٤/١٠/١٩ م مشروع النظام الأساسي للتجمع، استعداداً لتقديمه للمؤتمر العام من أجل مناقشته وإبداء الملاحظات والتعديلات، ومن ثم إقراره بشكل نهائي في المؤتمر العام.

وبسبب الظروف الصعبة التي شهدةا البلاد، أثناء الفترة الانتقالية وملا أدت إليه من آثار سلبية، طالت كل الأصعدة، وأخلت بالأمن والاستقرار، وأضعفت النظام العام، وأوجدت توترات سياسية بين الحزبين الحاكمين مسع بعضهما البعض من جهة، وبينهما وبين القوى السياسية المعارضة من جهة أخرى، نظراً لعدم التزامهما بإنماء الفترة الانتقالية في الموعد المحدد في يسوم والأموال العامة، وتأجيل قيام الانتخابات التشريعية عن الوقت الذي كسان يفترض أن تتم فيه، بسبب ذلك كله تردت الأحوال المعيشية، وأخذ الوضع يفترض أن تتم فيه، بسبب ذلك كله تردت الأحوال المعيشية، وأخذ الوضع وطأة الغلاء، واللهث وراء حاجاته ومتطلباته اليومية لسد رمقه، مما عكس

آثاره السيئة على أداء المؤسسات العامة والأحزاب والتنظيمات السياسية، وأضعف تحركاتها، وأربك خططها، وحال دون تحقيق الطموحات والأهداف التي تسعى لتنفيذها.

في هذا الجو الملبد بغيوم الخلافات السياسية الناتجة عن تقاسم السلطة، سرت موجة من الإحساس بمشاعر الخوف على مستقبل الديمقراطية، ومستقبل تجربة التعددية السياسية الوليدة، وارتابت بقية القوى السياسية بحقيقة قناعة الجزبين الحاكمين حول مسألة التلاول السلمي للسلطة، وتوسيخ التحولات المديمقراطية السياسية، لينتج عن ذلك كله مزيسد مسن الإحباط والشعور بالجبة، وانصراف العامة عسن الاهتمامات السياسية والتحول نحو ترتيب شنون الحياة اليومية، وتوفير لقمة العيش الضروريسة، ومن ثم تقديم الأولويات وفقاً لمتطلب الواقع المعيش.

وهذه الأسباب - وغيرها - لم يتمكن التجمع اليمني للإصلاح من عقد مؤتمره العام في وقت مبكر رغم الاستمرار في العمل من أجلل انجاز الترتيبات، واستكمال بقية الأدبيات للإنتقال من المرحلة التأسيسية إلى المرحلة المؤسساتية بما تحتاجه من وسائل وإمكانيات وبما تتطلبه من حشل للطاقات والقدرات.

ومع كل ذلك فلم تذهب الأيام هباءً، ولم تنقض الأوقسات هسدراً ولم يكن التأخير هروباً أو تسويفاً أو مماطلة، بل كان أمسراً لازباً وضرورة اقتضتها الظروف ، وللضرورة أحكامها.

غير أن الأمور بعواقبها وبخواتيمها، أو لم تكن العاقبة مسرة ؟ أجل ، لقد كانت مسرة ومبهجة ومبشرة أيضاً. وفي جو مغاير لما كان عليه الحال قبل بضعة أشهر ، عقد التجمسع اليمني للإصلاح مؤتمره العام الأول ، في عرس احتفالي ديمقراطهي بهيه، وسط أجواء مفعمة بالألفة والمودة والفرحة، فرحة الحدث، وفرحة ذكريات الثورة، وفرحة الانتصار على القوى الانفصالية، وفرحة ترسيخ الوحدة، وكان ذلك يوم (٢٠) وحتى (٢٤) من سبتمبر عام ١٩٩٤م ، وفي ظلل اهتمام جماهيري وشعبي كبير، ومتابعات إعلامية وسياسية لم يحض بمثلها أي حدث مماثل من قبل.

ووسط حضور مشهود - ضم عدداً كبيراً من الشخصيات السياسية الأعلى المستويات الرسمية وممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية والوجاهات الاجتماعية والسفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي والأجني المقيمسين بالعاصمة صنعاء .

وتداولوا فيها النقاشات حول العديد من القضايا المطروحة أمامهم. وتضمن جدول العمل قضايا عدة أهمها:

- مناقشة وإقرار مشروع النظام الأساسي.
- مناقشة وإقرار مشروع البرنامج السياسي.

- الاستماع إلى تقرير الأمين العام عن سير (الإصلاح) خــــلال الفترة الماضية.
 - انتخاب قيادات (الإصلاح) وهيئاته ..

وقد تمت الانتخابات وفقاً للإجراءات التالية :

بعد الاستماع إلى التقرير المقدم من الأمين العام :

- قامت الهيئة العليا واللجنة التحضيرية العليا بتقديم الاستقالة.
 ليتم تولي أكبر الأعضاء سناً رئاسة الاجتماع.
- تم اختيار هيئة رئاسة المؤتمر مكونة من أربعة أعضاء : رئيسس
 ونائب ومقرر ومساعد للمقرر.
- إقرار الوثائق الرئيسة للتنظيم بعد إبداء الملاحظــــات والآراء من قبل أعضاء المؤتمر.
- انتخاب كل من: رئيس الهيئة العليا ونائبه، رئيسس الدائسرة القضائية انتخاباً مباشراً.
- الانتخاب المباشر لأعضاء مجلس الشورى المركزي والمكسون من (۱۰۰) عضو بالإضافة إلى عشسرة أعضاء احتيساطيين للمجلس.
- انتخاب هيئة رئاسة مجلس الشورى من قبل أعضاء المجلسس
 نفسه.

- انتخاب الأمين العام والأمين العام المساعد من قبـــل مجلــس الشورى أيضاً
 - تم اختيار باقي العناصر القيادية وفقاً للنظام الأساسي.

وبذلك يكون (الإصلاح) قد انتقل من طور التأسيس وبناء الهياكل والأطر التنظيمية إلى الطور المؤسسي بكل مسا يعيه مسن تمايز للبخ (المتماسسة) وفقاً للمهام والاختصاصات، وفي ظل الانسمام والتكامل المفضي إلى سيادة الروح الجماعية المجسدة للقيم المؤسسساتية بعيداً عسن الشخصانية والفردية المتسلطة والمعيقة لسير العمل.

لقد مثل انعقاد المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح ونجاحمه الباهر انعطافاً تاريخياً للتنظيم، ونقلة نوعية في مسيرة حياته، ورسم خطوطماً عريضة لمستقبله الزاهر.

كما أعطى صورة حية ومشرقة لمسلكيات التيار الإسكامي وقدرته الفدة على ممارسة العمل الشوروي الديمقراطي الناجع يارساته لمبدأ الانتخاب الحر، وتحويل المفاهيم الديمقراطية إلى نهج ممارس، بعيداً عن التأثير والاملاء والتسلط.

وبالمقابل فقد دللت فعاليات المؤتمر الناجحة على مستوى التحسول الكبير في المفاهيم والسلوكيات والممارسات الهادئة والمعتدلة لسدى التيسار الإسلامي المتسم بالنهج الوسطي والمواكب لروح العصر، والجسامع بسين الأصالة والمعاصرة والذي يسعى لتقديم مشروع حضاري يرتكز على ثوابت الأمة ويطلق الطاقات للإبداع والابتكار على المستوى الفردي والجمساعي، من أجل اللحاق بركب الحضارة الإنسانية الصاعدة.

ولقد ترك المؤتمر الأول لـ(الإصلاح) انعكاسات وآثار إيجابية - ليس بما حقق من نتائج تخدم التجربة الديمقراطية وحسب، ولكن بما تحيز به مسن تنظيم وإدارة وفنيات عكست القدرة الفائقة على إمكانية تقسديم أنمسوذج في إدارة العمل السياسي والحزبي.

إن دقة الأداء والتنظيم الذي تميز به المؤتمر العام الأول لـــ(لإصلاح) وأسهم فيه إلى جانب الأعضاء منات الكوادر الشابة في العديد من اللجــان التي تشكلت لإنجاح فعاليات المؤتمر وتحقيق أهدافه تركت إعجاباً كبيراً للدى الأوساط السياسية والحزبية، وبدى ذلك الإعجاب من خـــلال المقــولات الكثيرة التي أشادت بمستوى الأداء ونجاحه الباهر.

تقول صحيفة الشرق الأوسط اللندنية الصادرة يسوم • ١٩٩٤/٩/٢م عن (الإصلاح):

((أنه أول حزب إسلامي في المنطقة يشهر مؤتمراً عاماً له بهذا الحجم ويضع وتائقه وأدبياته على بساط النقاش العلنسي ويخوض تجربة الانتخابات في اختيار قياداته في ملتقى علنسي أيضاً)).

ولعل الارتياح التام والاعجاب الواضح كان بسبب إقدام (الإصلاح) على عقد مؤتمره بشكل علني، دعى إليسه منتسبي الصحافة والإعلام ومراسلي وكالات الأنباء العربية والأجنبية، وبالتالي إعلان النتائج المتمخضة عن المؤتمر في الوقت الذي ما تزال فيه كثير من الأحزاب (التقليدية) علجزة

عن عقد مؤتمراتها رغم توفر كل الشروط الذاتية والموضوعية وتميز محتلـــف الإمكانيات المادية للإنعقاد.

وعلى العكس مما تحشاه بعض الأحزاب فقد ضرب (**الإصلاح**) مشلاً يذكر في عقده لمؤتمره الحاشد والذي خرج منه أكثر قوة وتلاحاً، وفتح مسن خلاله أفاقاً جديدة لأعضائه (وكوادره) عززت القناعات ورسخت الحسب والولاء.



مغل افتتاح المؤتمر العام الثول لــ (المسلاح) ١٠/٩/٢٠م

بلالات ومعاني الانعقاد

هناك العديد من الدلائل والمؤشرات التي يمكن استخلاصها من انعقـــاد المؤتمر وهي:

أنه أول مؤتمر عام لحزب سياسي يعقد بعد قيام الوحدة المباركة.

- أن (الإصلاح) يتعاطى مع العمل الشوروي الديمقراطي بشكل جاد، ويتجلى ذلك في سرعة عقد مؤتمره، بمدف الخسروج مسن واقعه التأسيسي إلى واقعه الجديد المبني على العمل المؤسسي.
- رغبة (الإصلاح) في إشاعة روح الاستقرار في المجتمسع بعسد أن أدى دوره الوطني في الحفاظ على المجتمع اليمني موحداً مستقراً في ظل الحفاظ على الدولة اليمنية الواحدة.
 - كانت رسالة وجهها (الإصلاح) لكل القوى السياسية في الساحة اليمنية دافعاً ومشجعاً لها على أن تحذو حذوه في الانتقال بأحزاها وتنظيماتها إلى العمل المؤسسي، لاعتقاده ويقينه أن تجذير الديمقراطية في بُسنى وقواعد الأحزاب والتنظيمات السياسية هو الفعل الحقيقي والخطوة الأولى في طريق تجذير العملية الشرووية الديمقراطية.

- كانت بادرة موفقة ومخلصة أكدت - بما لا يدع مجالاً للشك - أن عهد افتعال الأزمات قد ولى وأن عهد الالتزام بالشورى ونتائجها والتداول السلمي للسلطة قد أطل على كل اليمن.

ولعل من أهم الدلالات التي يمكن استخلاصها من انعقاد المؤتمر العام، ونجاح فعالياته، خروجه بالعديد من المنجزات المتمثلة بمأسسة العمسل التنظيمي، وإرساء قاعدة الممارسة الديمقراطية الداخلية، ووضع قيود لتداول المناصب، وتولي الوظائف القيادية العليا للأفراد داخسل مختلف الهيسات والأطر التنظيمية على المستوى المركزي، وتحديده للفترة الزمنية القصوى لولاية رئيس الهيئة العليا، ونائبه، والأمين العام، والأمين العام المساعد، ورئيس مجلس الشورى، ورئيس الدائرة القضاية بشلات دورات انتخابيسة فقط، لا يحق للقيادات المنتخبة لهذه المناصب البقاء فيها أطول هسمن المسلق المحددة، ثما يفتح الطريق للأفراد بترشيح أنفسهم وتولي المناصب والوظائف الرأسية والأفقية داخل التنظيم.

إن سلامة النهج الشوروي الديمقراطي، والتزام كل مسن: القيسادات والقواعد بمبدأية الشورى الملزمة، يشكل ضمانة حقيقية لتماسك التنظيسم واستمرارية بقائه، وهو - بالتالي - ما يحول دون أي انشقاقات أو تجنحات، كتلك التي تعانيها بعض الأحزاب الشمولية والديكتاتورية، بسبب مجانبها للممارسات المديمقراطية الحقة.

لقد أكدت الإجراءات التي تمت أثناء عمليتي الانتخساب والترشيع لعضوية كل من: المؤتمر العام، وغيسره مسن الهيئسات والأطسر القياديسة للالمعلاج)، أكدت حقيقة النوايا الجادة، والقناعة الكاملسة في إشساعة روح العمل الجماعي المتأسس على المبدأ الشوروي الديمقراطي، والاحتكام اليه كأسلوب وحيد في تسييسر دفة التنظيم وصناعة قرارته.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدورة الثانية للمؤتمر العام الأول عقدت في (٢٠) نوفمبر (٢٩م) يصنعاء بحضور نحو (٢٠٠) مندوب يمثلون مختلف محافظات الجمهورية.

وقد انعقدت الدورة الثانية بعد سنتين من انعقاد الدورة الأولى وست سنوات من قيام (الإصلاح)، وخلال الدورة الثانية وقف أعضاء المؤعسر العام أمام جملة من القضايا التنظيمية الداخلية بالإضافة إلى القضايا الخليسة والدولية.



لنطة لإمدى فعاليات الدورة الثانية للمؤتمر العام الأول ٩٩١

كما وقف المؤتمرون – في تلك الدورة – أمام اللائحة العامة للتنظيم والتي تفسر النظام الأساسي وتأتي في الدرجة الثانية بعد النظام، وبعد نقداش مواد اللائحة، وإبداء الملاحظات، تم إقرار اللائحة العامة بصفة نمائية.

واعتبسرت هذه الدورة بمثابة المحطة الرقابية الأولى، استعرضت كافسة المناشط والفعاليات السابقة، وتم – من خلالها – تقويم الأداء لفترة ما بعسد انعقاد الدورة الأولى للمؤتمر العام.

ويرسي التجمع اليمني للإصلاح هذا التقليد بحيث يتم انعقاد دورة في كل عامين لاستعراض وتقييم الفيترة الماضية، ومناقشة المستجدات والتطورات، ووضع الرؤى والتصورات المستقبلية، لما من شأنه تجديد حيوية التنظيم وإرساء دعائم المؤسسية في أوسساطه، وداخسل أطسره وهياكله التنظيمية.





وهو الجهة المستولة عن بلورة أهداف (**الإصلاح**) وقرارات وتوصيلت المؤتمر العام ، ومراقبة الأجهزة المختصة في تنفيذها.

- مائة عضو ينتخبهم المؤتمر العام.
- رؤساء هيئات الشورى المحلية وعددهم (١٨) عضواً.
- قيادة كتلة (ألإصلاح) النيابية وعدد أعضائها (٥) أعضاء.

ويحق للمجلس أن يضيف إلى قواهه من تدعو إليهم الحاجة مسن بسين أعضاء (الإصلاح) من أهل الخبسرات والتخصصات العلميسة المختلفة، ومن الشخصيات الاجتماعية على أن لا تزيد الإضافة عن نسسبة ٥٪ مسن أعضائه.

وتتكون رئاسة نجلس الشورى من رئيس المجلس ونائبيه وأمــــين ســـر المجلس.

ويتم انتخاب رئاسة المجلس من قبل المجلس نفسه ومن بين أعضائه، ولمجلس الشورى عدد من الاختصاصات نوجز أبرزها فيما يلي :

- انتخاب الأمين العام والأمين العام المساعد لـــ(**الإصلاح**):■
 - انتخاب عشرة أشخاص لعضوية الهيئة العليا.
 - انتخاب أعضاء الدائرة القضائية.

ويقوم مجلس الشورى برسم السياسة العامة لـــ(الإصلاح) ومراقبــــة الأجهزة المختصة وإقرار خطط العمل السنوية للأمانـــة العامـــة والأجــهزة التابعة لها، بالإضافة إلى متابعة الهيئة العليا والأمانة العامة في تنفيذ قــــرارات وتوصيات المؤتمر العام.

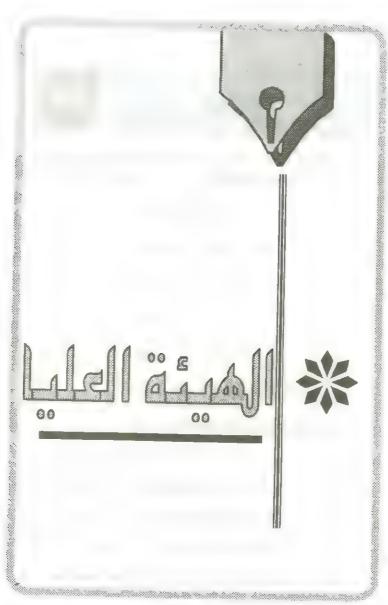
ويعقد مجلس الشورى دورته العادية كل ستة أشهر، ولمه أن يعقم دورات استثنائية عند استدعاء الأمر وفقاً للنظام الأساسي.

وتتكون رئاسة الجلس الحالية من الأخوة :

١- الشيخ / عبدالجميد عزيز الزنداني (رئيساً)
 ٢-الأستاذ / محمد علي عجلان (نائباً أول)
 ٣- د/ عبدالرحن بافضل (نائباً ثاني)
 ١-الأستاذ / شيخان الدبعي (أميناً للسر)

وبالإضافة إلى هبئة الرئاسة يتكون مجلس الشورى من الأعصاء التالي ذكرهم .

Minne	10	lkimp	10	الاسم	P
غالب ناصر الأجدع	AV	عياس أحبد التهاري	14.	أحبد حسين فبهمان	0
قائز جمعان خميس،	TA	عبدالجليل سعيد بن سعيد	4.6	حمد حمود الثيخ	4
فيص عبداسزيز الضلم	AVF	عبدالحاقظ الغتيه	10	أحمد حمود طاهر	٧
قايد شويط على شويط	AS	عبدالرحمن عبدات بكير	13	أحمد عبده القميري	Α
محمد أحمد الأفندي	Ad	عبدالرزاق محمد قطران	£V	حمد عبدالك القرمي	4
محمد أحمد الصرمي	AN	عبدالعزيز حمود الحشر	£٨	أحمد علي باحاج	١-
محمد المابق عبدات	AY	عبدالعزير محمد الربيري	69	أحمد ناصر الثبق	-11
محمد خسن دماج	- AA	عيدالطليم محمد الممري	0.	احمد شرف الدين	١٢
محمد حسين عشال	A4	عبدات أحمد البازلي	91	إسماعيل على الأكوع	13"
محمد حمود الخميسى	4.	عبدائه أحمد المديتي	70	إسماعيل غائم الحمادي	11
محمد سعيد السمدي	41	عبداته حسين المثدل	aY	الحسن على حدير	10
محمد عبدالخالق حنش	47	عبدانه سعيد عثال	at	أمين أحمد طربوش	15
محمد عبدالرب جابر	44	عبدائد ستان الجلال	0.0	امين علي المكيمي	- 33
محمد عبدالكريم محمد	46	عبدالله عبدالله قلثوة	45	جميل محمد طميمان	17
محمد عبدانه بدر الدين	40	عبدات على الجالدي	øV	حسن حسين الرحبي	34
محبد عبداقه اليدومي	95	عبدات على صمتر	av.	حصن صفير يفتم	Ψ.
محمد على القيلى	ψV	عبدالة عوش بامطرف	26	خسن محمد اليمري	Ą.
محمد فرحان عيدالسلام	QA.	عبدات قاسم الوخلي	161	حسن محمد جاير	4.
محمد مثنى الربية	94	عبدات محمد الخياري	31	حسن محمد الوجيه	₹1
محمد محمد البهلولي	3++	عبدائه محمد القس	44	حمن مقبول الأهدل	4
محمد محمد قحطان	1+1	عبداللك داود عبدالصمد	75	حمود هاشم الذارحي	٣
محمد ناصر الطهيف	7+7	عبداللك محمد الوادعي	74	حميد عبداظ المذري	T
محمد نامي عجو	1+7"	عيداللك مرشد الشيباني	3.0	حميد عبداته الأحمر	, A
محمد يحيي مظهر	3-6	عبدالوهاب أحمد الأنسى	11	خالد حسين الذهار	7
محبد يوسف حرية	110	عبده عبداته الحبيدي	17	خالد على المرادة	7
مشرف عبدالكريم المحرابي	117	علي سالم يكير	3/4	داوود عيده للسياحي	٧
مقيل أحمد المياهي	1.7	على سالم باقتير	35	زيد علي الشامي	1
متعبور عزيز الزنداني	1+4	على مبالح شطيف	Vε	سالم أحمد ين طائب	١
مهدي مهدي جاير	3+4	على صغير شامي	V١	سالم حسن الممري	1
مهيوب سنيد مدهش	110	علي عبدات الواسم	YT	سعد أحمد المماري	1
ناجى على الخزاعي	111	علي بن على القيسى	VI	سعيد عبدالرجمن سهيل	1
ناصر عبداس البجيري	317	على تاجي المبلاحي	V.	سميد مبارك مومان	
وحيد علي رطيد	337	علي نامر السنامي	Ye	سليمان علي الفرح	
ياسين حميد المجاهد	1115	علي وهبان المليي	V1	سيف أسعد عبدالوهاب	
يحيى محمد منصر	110	على يحيى الشاحذي	VV	شرف محمد عباد	
يحيى محمد منصر	113	عوض سالم الربيزي	VA	صادق عبدالله الأحمر	I
يعقوب أحمد بن حمدون	111	عوض محمد بانجار	- V4	مالح بالع خليس	Ι
يسوب برحد بن حبس	+	غالب عبدالكافي القرشي	۸٠	مالح محمد البيل	T



- 18 -

الميئة المليا



وتعتبر القيادة السياسية العليا لـ (الإصلاح) وتتكون من :

- رئيس الهيئة العليا.
- نائب رئيس الهيئة العليا.
- رئيس مجلس الشورى.
 - الأمين العام.
 - الأمين العام المساعد.
- رئيس كتلة (الإصلاح) النيابية.
- عشرة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى.

ومن مهام الهيئة العليا الإشراف والتوجيه لسير العمل في الأمانة العامـة، وتقــوم وهي المعنية باتخاذ مواقف (**الإصلاح**) عند محتلف القضايا العامــة، وتقــوم بإصدار البيانات الرسميــة لــــ(**الإصلاح**) بالإضافــة إلى العديــد مــن الاختصاصات والمهام المنصوص عليها في النظام الأساسى.

وتتكون الهيئة العليا (الحالمسية) من الأخوة التالمسي ذكرهم :

١- الشيخ / عبدالله بن حسين الأحمو ٧- الأستاذ / ياسين عبدالعزيز القبـــاطي ٣- الشيخ / عبدالجيد عزيز الزندانـــي ٥- الأستاذ / عبدالوهاب الآنسي ٧- القاضي / محمد بن اسماعيل العمرانسي ٩- الشيخ / على عبدربه العواضـــــي ١٠ الأستاذ / أحمد القميــــــري ١٤ الأستاذ / محفوظ شماح ١٦ الأستاذ / مشرف عبدالكريم الحسرابي

وقد تشكلت الهيئة العليا الحالية بعد المؤتمس العسام الأول في ٩٤م، باستثناء الدكتور / عبدالرحمن بافضل – بصفته رئيس الكتلسة البسرلمانية الحالية – والذي حل محل الأستاذ / عبدالرحمن العماد، والأستاذ / مشسرف عبدالكريم الحسسرابي والذي حل محل القاضي / يجبى لطف الفسيل والذي انتقل إلى جوار ربه، كما تم تجميع نشاط الأستاذ / محمد حسن دماج بعسد انتخابه نائباً لرئيس اللجنة العلياً للإنتخابات وفقاً لقانون الانتخابات.



الأمالة العاجة



وهي الجهاز التنفيذي المباشر في (**الإصلاح**) وتتكون من الأمين العام المساعد بالإضافة إلى تسع دوائر تنفيذية متخصصة.

وتختص الأمانة العامة بتنفيذ السياسات العامة لـــ(الإصلاح) بالإضافة إلى العديد من الاختصاصات وققاً للنظام الأساسي.

والأمين العام هو المستول عن سير العمل في الأمانة العامــــة وأجـــهزقما المختصة وفي الدوائر التنفيذية التابعة لها وفي وحدات التنظيم المحلي.

ويتكون مكتب الأمانة العامة من الأمين العام والأمين العام المساعد ورؤساء الدوائر التنفيذية.

ويعقد المكتب دورته الإعتيادية كل نصف شهر.

أما الدواتر التنفيذية فتتكون من رئيس الدائرة ونائب رئيس الدائسرة وأمين سر الدائرة بالإضافة إلى رؤساء الشعب والذين هم أعضاء في الدائرة.

٧- الأستاذ / عبدالوهاب الآنسيسي الأمين العام المساعد

رئيس الدانسرة السيساسية رئيس دائرة التنظيم والتساهيل رئيس دائرة التنظيم والإعسلام وئيس دائسة التعليم والثقافسة وئيس دائسرة الشستون الاجتماعية رئيس دائرة الثقابات والمنظمات رئيس دائرة الشنون المالية والإدارية رئيس دائرة الشنون المالية والإدارية

٣- الأستاذ / عمد قحطان
 ٤- الدكتور / عبدالله قاسم الوشلي
 ٥- الأستاذ / عبدالله قاسم الوشلي
 ٢- الأستاذ / زيد الشام
 ٧- الأستاذ / حود هاشم الذارحي
 ٨- الدكتور / عمد أحمد الأفسدي
 ٩- الأستاذ / عبدالله عمر الزبيسدي
 ٩- الأستاذ / عبدالله عمر الزبيسدي
 ٩ - الأستاذ / عبدالله عمر النبيسدي

ويتبع الأمانة العامة عدد من المكاتب المتخصصة وهي :

ويرأسه الأستاذ / شيخان عبدائوهن الدبعي ويرأسه الأستاذ / محمد الصادق عبدالله وترآسه الأستاذة / أمة السلام رجاء ويرأسه الأستاذ / عادل يجيى الروحايي ويرأسه الأستاذ / ابراهيم مصلح الحائو المكتب الفـــــــني المكتب القانـــــوني مكتب التنظيم النــــوي مكتب الاتصال الخارجـــي مكتب شنوذ الطــــــالاب







وهي الهيئة المستولة عن متابعة الأمور القضائية والقانونية، والفصل في الخصومات والمنازعات التنظيمية الداخلية، وفقاً لأحكام النظام الأساسي واللامحة العامة.

ويتكون القضاء التنظيمي لــ(الإصلاح) من الأجهزة التاليـــة :

١- الدائرة القضائية.

٢- اللجان القضائية المحلية.

وقد تشكلت الدائرة القضائية على إثر المؤتمر العام الأول عـــــام £ ٩م، وتتكون من الأخوة :

الدكتور / عبدالوهاب الديلمي رئيساً الأستاذ / محمد الصادق مغلس -4 عضوأ القاضي / محمد يحيى مطهـــر -4 عضوا الأستاذ / محمد الحاج الصالحي -tعضوا القاضي / يحيى الشبــــامي --0 عضوا القاضي / عبدالله سنان الجلال -1عضوا

القاضي / محمد أحمد الجسراني

عضوا

--٧

وتعقد الدائرة القضائية اجتماعاتها كلما دعت الحاجة وفقاً للنظام الأساسي.

أما اللجان القضائية المحلية فتتكون من ثلاثة أعضاء تنتخب هم هيئات الشورى المحلية.







يولي التجمع اليمني للإصلاح اللا مركزية أهمية خاصه لقناعته ان المركزية الشديدة – بما تفرزه من امراض وعلل – تقتل المسروح الجماعية والابداع والابتكار، وتصيب النفوس بالاحباط والملل وتصادر الأراء والاجتهادات مما يجعل المرء اشبه بالالة المبرعجة والذي ليس له شمأن، ولا مجال امامه في الاسهام – بأي شكل من الاشكال – في صناعة القسرار، ولم تعد أمامة من وظيفة إلا ان يؤمر فيطيع ، في حين أن الملا مركزية تتيم للأفراد ان يتولوا إدارة شئون حياقم وفقاً لمتطلبات واقعهم المعيش وبالكيفية التي تناسب مع القدرات والإمكانيات المتاحة لهم.

وفي ظل اللا مركزية تتفجر الطاقات، ويتنوع العطاء، وتتبلور السرؤى والاجتهادات لما من شأنه ترسيخ البناء العام وتجديد حيوية النظام واطالسمة أمد بقائه، وبالتالي استمراره لتأدية وظائفه ومهامه.

وفي ظل هذا الفهم فقد كان (**الإصلاح**) السبَّاق لإعطاء التنظيم المحلي صلاحيات واسعة واعتبار هذه التنظيمات نظائر للتنظيم المركزي، ولم يطلسق عليها فروع، كما هو الحال لدى معظم التنظيمات والاحزاب السياسية.

وتتواجد تنظيمات (**الإصلاح**) المحلية – راهناً – في كل ارجاء الوطن، بدءا من أهانة العاصمة صنعاء ومروراً بالمحافظــــات ثم المــــدن والمديريـــات والمراكز والعزل والاحياء وانتهاءاً بالقرى والحارت.

وكل ذلك من أجل توزيع السلطات للإسهام في صناعة القرار.

وتعتبر أمانة العاصمة صنعاء والمحافظات الأخرى هي وحدات التنظيم المحلي، ويقع على هذه الواحدات مسمئولية تحقيق اهمداف ومقساصد (الإصلاح) ،كل في نطاق تواجده الجغرافي الذي يعمل فيه.

وتتكون قيادات التنظيمات المحلية لـ(الإصلاح) من الهيئات والاطـر التنظيمية التالية :-

أولاً: المؤتمر المحلي :

ويتكون من الأعضاء المنتخبين والممثلين لوحدة التنظيم المحلسي لسدى المؤتمر العام، أعضاء هيئة الشورى المحلية، رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي المحلي، اعضاء هيئة الشورى المحلية، رئيس واعضاء المكتب التنفيذي المحلي، أعضاء مجالس الوحدة التنظيمية الفرعية التاليه مباشرة لوحدة التنظيم المحلي، ممثلين عن ألوحدات التنظيمية الفرعية الفتوية، أعضاء كتلية (الإصلاح) النيابية في وحدة التنظيم المحلي، بالإضافية إلى عسدد من الشخصيات الاجتماعية ومن ذوي التخصصات العلمية المختلفة من اعضاء (الإصلاح)، بعد ما يقوم المؤتمر المحلي بالإقرار اضافتهم إلى قوامه وذلك بحسب الحاجية وبناء على ترشيح هيئة رئاسته، على ان لا يزيد هولاء عن النسبة ٥٪ مسن اعضاء المؤتمر.

يمارس المؤتمر المحلي مهامه واختصاصاته وفقاً لما حددته اللائحة العامــــة ويعقد دورته العاديه كل سنة.

ثَانِياً: هيئة الشوري المحلية :

تتكون هيئة الشورى المحلية من عدد من الاعضاء المنتخبين، علي الايزيدوا عن هسين عضواً ورؤساء مجالس الوحدات التنظيمية الفرعية السي تلي وحدة التنظيم المحلي مباشرة، أعضاء مجلس الشورى التابعين لوحدة التنظيم المحلي، بالاضافة إلى عدد من أهل الاختصاص والشخصيات الاجتماعية، تختارهم هيئة الشورى المحلية، بما لا تزيد نسبتهم عن ١٠٪ مسن أعضاء هيئة الشورى المحلية.

من مهام هيئة الشورى المحلية: انتخاب رئيسها ونائيه، وأمسسين سر الهيئة، وانتخاب رئيس وأمين المكتب التنفيذي، بالاضافة إلى انتخاب الأمسين المساعد للمكتب التنفيذي ورؤساء الدوائر التنفيذية المتخصصة.

وتعقد هيئة الشوري المحلية دورقما العادية كل ستة أشهر.

ثالثاً: الهكتب التنفيذي:

وهو الجهاز القيادي المباشر ويناط به توجيه وتنسيق أعمال وانشطة (الإصلاح) في نطاق عمله، تحقيقاً للمقاصد والأهداف المنشودة:

ويتكون المكتب من: رئيس المكتب والأمين والأمين المساعد ورؤسساء الدوائر النسع المتخصصة المناظرة للدوائر العامة في التنظيم المركزي، وهـــذه

الدوائر هي السياسية، التنظيم والتأهيل، والتوجيسه والاعسلام، والتعليسم والثقافة، والنقابات والمنظمات الجماهيرية، الشئون الاجتماعية، الاقتصاديمه، المالية والادارية، وأخيرا دائرة التخطيط والاحصاء.

ويختص المكتب التنفيذي المحلي بتحديد المواقف السياسية المحليسة ازاء القضايا والمستجدات ذات الطبيعة المحلية، وفي ضوء سياسات وتوجيسهات الأجهزة العليا المركزية والمحلية، ويقوم بالتشاور مع رئاسة هيئسة المسورى باقرار قوائم مرشحي (الإصلاح) لدى مختلف الجهات في إطسار الوحدة المنظيمية المحلية.

وبالاضافه إلى وضع الخطط والسياسات والبرامج التنفيذية في النطاق المحلي، والاشراف على سير أعمال الدوائر المتخصصة، وكذا الاشراف على الوحدات التنظيمية الفرعية، فهناك العديد من المهام والاختصاصات التي يتوجب على المكتب التنفيذي المحلى القيام 14.

وتحدر الأشارة إلى ان المدة القصوى لكل من رئيس المكتب، والمسير المكتب، والأمين المساعد حددت بثلاث دورات انتخابية.

رابعا : اللجان القضائية المحلية :

إلى جانب الهيئات والاجهزة السابقة - في النطاق المحلي - تتكون لجان قضائية محلية في كل محافظة من محافظات الجمهورية، وتتكون هذه اللجان من : ثلاثة أعضاء تنتخبهم هيئة الشورى المحلية، على أن تحتار هذه اللجان رئيسا لها من بين اعضائها الثلاثة، وتعقد دورها الاعتبادية كل شهر.

وتختص بالمسائل المتعلقة بالتنظيم واعضائه في المحافظة، وتنظر في كل مها يرفع اليها من مختلف الهيئات الأحسرى التنظيمية المحلية، وبالتظلمات والشكاوى المرفوعة من أعضاء (الإصلاح) في النطاق المحلي.

بعد هذا العرض المفصل لهيئات التنظيم انحلي التابع للتجمع اليميني للإصلاح يتبين لنا مدى الصلاحيات المتاحة لهذه الوحدات في ثمارسة مهامها وانشطتها المحتلفة وفقاً لمبدأ اللا مركزية التنظيمية، لتسهم هذه التنظيمات المحلية إلى جانب الهيئات القيادية المركزية في تنفيد السياسات وصناعة القرارات التي تحقق الغايات والأهداف المرجوة.

ومع أن أجهزة وهيئات التنظيم المحلي لـ (المحلاج) تمارس نفس المهام والاختصاصات، ولديها الصلاحيات التي تمتلكها نظيراتها المركزية، وذلـك في نطاقها المحلي، فإن حجم هذه الهيئات يتحدد وفقاً لجحم النشاط التنظيمي لكل وحدة من وحدات التنظيم المحلي.

وبالإضافة إلى الهيئات والأطر التنظيمية السابقة، فإن البناء التنظيمية السابقة، فإن البناء التنظيمية السابقة الأدنى، والمتمثلية بالفروع، ثم الشعب، وأخيراً الحلقات، وتعد الحلقة أصغر وحدة تنظيمية، وتتكون - في حدها الأعلى - من ٣٣ عضواً، أما الحيد الأدنى للحلقية فيتكون من ١٩ عضواً، في حين أن الشعبة تتكون من تسع حلقات، كما أن الفرع يتكون من أربع شعب.

وقد استكملت كل وحدات التنظيم المحلي هياكلها واطرها التنظيمية في مختلف محافظات الجمهورية بعد انعقاد المؤتمرالعــــام الأول عــام (٩٤م)

لتتمايز هذه الأطر والاجهزه طبقاً للبناء النظري الذي رسمه النظام الاساسي، وفصلته اللاتحة العامة للتجمع اليمني للإصلاح.

والجدول التاني يوضح أسماء قيادات (**الإصلاح**) في وحدات التنظيم المحلي لمختلف محافظات الجمهورية :

جدول يوضح أسماء قيادات (الإصلاح) في وحدات التنظيم الحلي

رثوس اللجنة التحالية	امين الكتب التنفيذي	رئيس الكتب التنفيذي	رذوس هيئة الشورى الطبة	اعضاء هيئة الشوري	للمائظة	P	
داحسن عبد طيول ، لاهذل	احد عرج	د) عبد الطليم المبري	زيد ، لندمي	رده) مجوزاً	and in		
عمد ص غ رجب	داعمد عده ه عدون	حاخ مالم حليس	المحاجد الرب يعاور	(۱۳) عمر	ميدن	7	
آخذ طبل بن تصر	عيد ، خالا مي ، نافيد	عيد ، وقبل معيد عمد	وده) عصو " ميد نقته داود		pa .	F	
عيد الوحان يكو	كسن على ياصره	حبر صاغ الجيلاي	وده) محودًا على ساة يكو		حصرموب		
محملة ووصاف حرية	حسن صفو خود	دود نلعیاحی	المذ فني عجاران	(e+) ame	English	٥	
عيدط عني نائيل	لعل عد الدور العص	عسد عيدية يدر الفين	گھھ جس جدج	زدها معوا	5 NG-0	1	
دله عمد مروض	عبت ديق الربية	الماهيل غام الحمادي	عيده عيد الله الحبيدي	(۱۵) عموا	ب	4	
، حد اطفي راوان	خاك حسين لمجاو	حسن محمد المري	خلى تاحر السنامي	(e) me(فهر	1	
حيد عمد على بقصر 1	عبد اللوي الله ص غ	عبد زين أهد	(۳۱) عصر المد حود طابق عدد سجد عبد الرخن مهال عدد الرخن مهال ۳- عصد بطاوب بان هدون (۲۷) عصد حسين عبد الر		<u> </u>	4	
راشة عوطي الوصابي	ميدنة احد ترزل	مهبوب معبد مفعتى			مارب		
وست طومل موطيع حسن طيول الأعدل	سار آخذ السلوف	قائر جمان طيس			لهرة		
المحد سنياد السندي	د, عبد ناصر گذاشتی	عيد الله معيد عشال			V#		
احد سميل شنابي	عيدالة ، بادائدي	المبط أحد الصرعي	أخد خود الشيخ	افعدوا	-190		
أحد حسين طون	هد على ياسج	الحسن على المثير	الله لاصر تشيق	دا عطو	طيوه		
ده جسی باوهمی	ميد الله حسين ملتمالي	مقيل أحد رئيمي	معد آخذ العدري			,	
مان عبد ، خبیسی	ميد الرواق لطوان	عبد فة عبد الله قشوة	غمد عبى ليبي	۵۰ عصو	خبره	41	
عين عيدة موب	عبد بيدالة كنو ب	مس مید تـوور	عني ب لخ پن شطرف	، Pعطو	باوف		
جد عني لو رحي	عيدالك عبد الوادعي	فاید شویط عبی	سيددعي لفيسرح	"pase Ti	صدد		





على الديمقراطية الداخلية

تعزّز البناء التنظيمي والمؤسسي لـ(لإصلاح) بصدور اللوائح الخاصة باالاجهزة والأطر التنظيمية المركزية ونظيـراقما انحلية.

وعلى ضوء النظام الأساسي واللاتحة العامة تم صياغة واقرار اللوائست المنظمة لأعمال محتلف الوحدات والأبنية التنظيمية الداخلية ليبلغ عدد هذه اللوائح نحو ثلاثين لائحة، كلاتحة مجلس الشورى، ولاتحة الأمانة العامسة، ولاتحة الكتلة البرلمانية، ولاتحة التنظيم النسوى ولاتحة القطاع الطسلابي، الى غير ذلك من لواتح الأطر العليا والوحدات التنظيمية المخلية والوحدات الفرعيه الأدبي.

وبموجب هذه اللوائح تسؤدي الأطنو التنظيمية مهامها وتحسارس اختصاصاتها وصلاحياتها، وهي تسعى نحو ارساء معاييو العمل المؤسسسي المستوعب لحاجات الواقع، والمستجيب لروح العصر.

وبموجب القواعد القانونية المنظمة للحقوق والواجبات، يستمد الأفسواد حقوقهم الانتخابية، ويمارسون مشاركتهم السياسية، وفقا للشروط الموضحة في النظام الأساسي واللائحة العامة واللوائح الداخلية، وبالطريقة الديمقراطية الشورية.

ونبدأ الانتخابات من أدبى الوحدات التنظيمية، لتتدرج إلى أعلى الهيئات القيادية، وتشمل كافة الأطر التنظيمية الداخلية.

ولعل أوسع الانتخابات المباشرة هي تلك التي تتمسم علم مستوى الوحدات التنظيمية في كل محافظات الجمهوريسة، لتصعيم ممثلمي همذه الوحدات إلى المؤتمر العام.

وقد نصت لائحة الانتخابات -لمقاعد التمثيل في المؤتمر العام للتجمسع اليمني للإصلاح- على ان أدنى وحدة تنظيمية تحشل في المؤتمسر العام، بالانتخاب المباشر، هي الشعبة، على ان تكون هسنده الشعبة مستكمله للشروط والمواصفات المنصوص عليها في لائحة التنظيم المحلى.

ومن الشروط الواجب توافرها لدى من يريد ترشيح نفسه لعنبويسة المؤتمر العام أن لايقل عمره عن عشرين عاماً، وأن يكون قد مضمى علمى عضويته في (الإصلاح) عاماً واحداً على الاقل.

وتقوم الوحدات التنظيمه والفرعيه في المحافظات بانتخاب ممثليها إلى المؤتمر العام بالاقتراع السري المباشر بحيث تتوزع مقاعد التمثيل بالمحافظة على الوحدات توزيعا عادلاً، بحسب عدد أعضاء (الإصلاح) المؤطريان والعاملين، مع مراعاة الكتافة في هذه الوحدات ، وبحيث يشمل المؤتمر العام كافة محافظات الجمهورية.

واذا كانت المديرية أو الدائرة الانتخابية تخلو من الشعب أو أن الشعبة ماترال قيد التاسيس فيجب أن تمثل بشخص واحد على الاقل.

وهذه الكيفية ينتخب أعضاء (الإصلاح) عمليهم - من عمليه وحداقهم التنظيمة سليتم تصعيدهم إلى المؤتمر العام ليقوم بهدوره بانتخساب رئيس الهيئة العليا - والذي هو نفسه رئيس المؤتمر العسام - بالاضافة الى انتخاب نائب رئيس الهيئة العليا، وكذلك رئيسس الدائسرة القضائية، ثم انتخاب (۰۰) عضو نجلس الشورى المركزي، وكسل ذلسك بالاقتراع السري المباشر، وفي جو يسوده الاختيار الحر للاعضاء.

وكما اسلفنا سابقا ،فان مجلس الشورى يقوم بانتخاب هيئة رئاسته انتخاباً مباشراً، وينتخب بالطريقة نفسها بقية أعضاء الهيئسة العليا، كمسا ينتخب أيضا - بقيه اعضاء الدائرة القضائية، وهو الذي ينتخب كالأمن الأمين العام والأمين العام المساعد، ليتم - بعد ذلك - تكويسن كافية الأجهزة والدوائر التنفيذية المتخصصة.

وبنفس الكيفيه التي يتم فيها تشيكل الأجهزة والأطر التنظيمية المحلون المركزية بالانتخابات الديمقراطية، فإن الأطر التنظيمية المحلية المناظرة تتكون عن طريق الانتخابات الديمقراطية نفسها، وبنفس الأجواء التي سبق ذكرها.

وفي ضوء ذلك نستطيع أن نتبن مدى الانتقال بالخيار الديمراطي مسن مجرد الطرح النظرى الى فمج يمارس داخل مختلف الأطر والبسنى التنظيميسة الداخلية (للإصلاح)، ليتاح المجال أمام الأفراد في التمتع بحقوقهم السياسية من خلال مشاركتهم في الإدلاء بأصواهم وترشيح أنفسهم، وفقاً لما ينسس عليه النظام الأساسي واللاتحة العامة، باعتبار المشاركة السياسية في مختلف الأطر التنظيمية، عن طريق الانتخاب والترشيح وتولي المناصب، حقوق ثابتة للأعضاء يمكنهم من -خلالها - الإسهام الفعلى في صناعة القرار.

وهذه الصورة يكون (الإصلاح) قد وضع قدمه على أول مسلم التجربة الشوروية الديمقراطية متوخيا ترسيخ هذا النهج وتحويله إلى ممارسة عملية تتجذر في كافة أجهزته وأبنيته السطيمية الداخلية، بمدف الانتقال نحو العمل المؤسسي المعبر عن تطلعات الأفسراد، والمواكب لمتطلبات وضرورات الواقع المطل على بوابة القرن الحادي والعشرين.



الفصل الراجع

من المعارضة إلى المعارضة

مرحلت أولدى معارضة تجربد أولدى انتخابات نتائج انتخابات الدورة الأولى ٩٣م (الإصلام) والمشاركة في السلطة موقف (الإصلام) من الأزمة السياسية تجربحة ثانيدة انتخابات الدورة الثانية ٩٧م بيدين دورتيدن معارضية معارضية



نظراً لحجمه الكبير وثقله السياسي الفاعل فقد خاض التجمع اليمنيي للإصلاح تجربة المعارضة باقتدار منطلقاً من قاعدة هامة خلاصتها: أن معارضتنا هي معارضة للمناهج والسياسات وليسس معارضية للأشخاص ولا للأحزاب.



وهو في أسلوب معارضته هذا يلتزم بقواعد الشرع المتمثلة بمسادئ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو - أيضاً - لم يعارض نجرد المعارضة ، بل يقف معارضاً للسياسات والأمور الخاطئة في الوقت الذي كان يقف إلى السياسات السلمة والرشيدة.

وبالرغم من أن (الإصلاح)، أثناء الفترة الانتقالية، كانت لـــه كتلــة برلمانية محددة لم يزد أعضاؤها عن عشرين شخصاً إلا أن أداؤها تميز بالفعالية العالية، وإلى جانب كتلته البــرلمانية فقد استخدم كافة الوسائل الســــلمية والنـــزيهة لرفع صوته ونقل رأيه والتعبير عن الهموم الاجتماعية إزاء كــــل القضايا العامة والمستجدة.

ولعل أول وأهم القضايا التي وقف (الإصلاح) منها موقفاً معارضاً هي قضية الاستفتاء على الدستور قبل تعديله، والذي كان يحتوي على العديسة من المخالفات الشرعية والقانونية، طالب (الإصلاح) بتعديلها، لينسبجم الدستور مع الثوابت الشرعية والوطنية، كما طالب السلطة ياعادة النظسر بتلك النصوص المعدة في فترة سابقة، وكانت تحمل نفساً تشطيرياً يتنساقض مع الواقع الجديد الذي أفرزته دولة الوحدة، ولما (الإصلاح) إلى حشد الرأي العام من خلال العديد من الندوات والقعاليات السياسية والثقافيسة والإعلامية بين فيها جوانب القصور، والتناقضات وطالب بإصلاحها علسي ضوء الشريعة الإسلامية والمبادئ السياسية المعساصرة، وعندما أصسرت طوء الشريعة الإسلامية والمبادئ السياسية المعساصرة، وعندما أصسرت والقوى السياسية، صعسدت فعاليات المعارضة لتبليغ ذروقها يسوم والقوى السياسية، صعسدت فعاليات المعارضة لتبليغ ذروقها يسوم المراقبون بأنها كانت أغوذجاً للانضباط والالتزام، وأعطت انطباعياً جيداً المراقبون بأنها كانت أغوذجاً للانضباط والالتزام، وأعطت انطباعياً جيداً بالأسلوب الحضاري الذي ابتدر به (الإصلاح) معارضته السلمية للسلطة.

ويومها عدت تلك المسيرة السلمية الأكبر في تاريخ اليمن المعاصر، حيث جابت شوارع العاصمة صنعاء حاملة للآفتات ومسرددة للشعارات المطالبة بتصحيح الأخطاء الواردة في الدستور، واتجهت تلك المسيرة إلى مجلس الرئاسة، واستطاع بعدها (الإصلاح) أن ينتزع بياناً من المجلس يلتزم فيه بتضمين القضايا التي طالب بمد (الإصلاح) في الدستور، وقد تم سالفعل - إصدار البيان في ١١/٤/٢٩م، ومن المعلوم أن مشروع الدستور كان أعد بصيغ توافقية من قبل النظامين الشطريين قبل الوحدة، على أن

يكون دستوراً انتقالياً، غير أن السلطة، بإنزاله للإستفتاء، أرادات أن تحسرره بما فيه من قصور وأخطاء ومخالفات، مع معرفة القائمين على السلطة بتلسك المخالفات.



المبيرة الليونية لتعديل الدستور ٩٢م

وبعد أن أصرت السلطة على الاستفتاء لذلك المشروع، وحددت الاستفتاء الشعبي العام يومي ١٩٥٥ مايو ١٩٩، وأعلنت نتيجة الاستفتاء في (٢٠) مايو (٩٩١)، وتم إقراره كلسيتور للولة الوحدة، أخذت السلبيات والمثالب تتبدى، وتتكشف واحدة بعد الأخرى، كأوجه قصور واضحة، لا تتناسب مع التحولات السياسية والاجتماعيسة الجديدة، ولا تواكب تطلعات الجتمع وقواه السياسية المختلفة، ومن ثم فقد بدى الاحتياج من قبل السلطة – نفسها – للتعديل، حتى جاء الوقت المناسب وتم التعديل – بالفعل – في سبتمبسر عام ١٩٤، لتتوافق تلك التعديلات مع المطالب

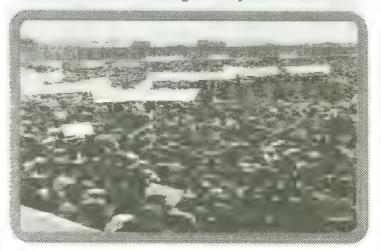
التي كان قد تقدم 14 (الإصلاح) سابقاً، ولتؤكد بُعد نظره، ومصداقية طرحه، علماً أن عدد المواد المعدلة بلغت اثنين و شمين مادة، كما تم إضافة تسع وعشرين مادة أخرى.



المسيره الليوبيه لتعديل الدستور

ثم برزت قضية قانون التعليم الشهيرة، والتي تمثلت بالتصويت على مشروع قانون التعليم في مجلس النواب خلال دورة شهر اغسطس ٩٢م دون توفر النصاب القانوي داخل المجلس، وقد وقف (الإصلاح) معارضاً لتمريره في البرلمان كونه يتضمن مؤامرة على التعليم في البلاد، وبما يتضمنه من أمور تخدم السلطة فقط، وهدف معدوه من إقراره – يومداك – إيجاد فتنة داخل الوطن، وبغرض تأجيل الانتخابات التشريعية عن موعدها.

وكما هو الحال في مسألة الدستور استخدم (الإصلاح) كل الوسسائل السلمية والمشروعة في معارضته لقانون التعليم وقام بالعديد مسن الأنشطة والفعاليات على مختلف الأصعدة الإعلامية والسياسية ، وحرك معه السرأي العام ، وشهدت العاصمة صنعاء – يومها – مهرجاناً جماهيسرياً حاشسداً، دعا الحاضرون فيه إلى وقف المؤامرة على التعليسم ، ونبهوا المسلطة إلى المخاطر المترتبة على تمرير مشروع القانون، وبإزاء ذلك أصدار (الإصلاح) بياناً دعا فيه أبناء الشعب اليمني إلى مواصلة التعبير عن رفضهم للمؤامرة باستخدام كافة الوسائل السلمية المتاحة، كما تم رفع دعوى دسستورية إلى المتحكمة العليا بمخالفة هيئة رئاسة المجلس.



مسيرات احتجاج على قادون التعليم ٩٩٢م

وبدت من خلال تلك الفعائيات المعارضة المبصرة والفاعلة للرالهملاح)، كما وقف (الإصلاح) موقفاً صلباً من مسألة وجود مصبع الخمور في اليمن، وبدت معارضته واضحة وحرك من أجل ذلك الرأي العلم واستخدم الوسائل الشرعية إلى أن حصل على حكم قضائي بإغلاق مصنع الخمر وتحويله إلى مصنع للمشروبات الغازية كما أمكنه استصدار توجيهات سياسية بذلك الشأن.

وفي العديد من القضايا التي تمس مبادئ الأمة وعقيدةا قام (الإصلاح) بواجباته ومارس حقه الديمقراطي في إبداء الرأي المعارض كما حدث تجساه بعض نصوص مشاريع القوانين التي عرضت على مجلس النسواب كقانون الصحافة والقضاء والانتخابات والتجنيد وقانون الأحسزاب والتنظيمات السياسية والذي أسهم فيه (الإصلاح) بشكل جلي بما يكفل ترشيد العمل السياسي وإنجاح التعددية الحزبية على أساس تعدديسة برامسج لا تعدديسة مناهج، للفرق الواضح بين هذه وتلك.

وخلال (الفترة الانتقالية) بذل (**الإصلاح**) جهده في تأديسة المسهام المناطة به تجاه أبناء مجتمعه، وتفاعله مع مختلف القضايا العامة، وبسذل استطاعته لإيجاد مخارج وحلول لمختلف الأزمات والمشاكل التي تعرض لهسا الوطن والمواطن آنذاك.

ولقد عمل (**الإصلاح**) ما أمكن من أجل إنجاح تجربــــــة الديمقراطيـــة والتعددية الحزبية، وحاول تحريك الرأي العام للضغط على الحزبين الحلكمين بإنماء الفترة الانتقالية وإجراء انتخابات تشريعية نزيهة.

ومع أن الفترة الانتقالية غيزت بالمكايدات والمماحكات السياسية وافتعال أزمات ومشاكل تخدم القائمين على السلطة وغير ذلك من الدسائس إلا أن (الإصلاح) حاول أن يجنب نفسه وأفسراده الوقوع أو الإنشفال في تلك المماحكات والدسائس والتفرغ لماهو أجدى وأنفع.

واستطاع أن يكسب احترام وتقدير القوى السياسية المنصفة بأسلوب عمله السلمي، وعدم تورطه في الوقوع في الأعمال المنافية لأخلاق العمسل السياسي والتنظيمي، وبالتزامه المبدئية والموضوعية والنزاهة والمصداقيسة بعيداً عن أساليب العمل الكيدي والتهريج، أو التورط في أي أعمال عنيفة، وبتظافر الجهود بين القيادة والأعضاء عمل (الإصلاح) على وضع الأسسس وإقامة الأعمدة لهناء هياكله التنظيمية وتربية كوادره وتأهيلهم وتدريبهم على التزود بمختلف المعارف للإسهام في خدمة المجتمع وبناء الوطن.

يذكر أن أحداثاً وقضايا عديدة - محلية وإقليمية - أهست الساحة اليمنية وتركت آثارها السلبية على عامة الشعب اليمني، تمثلت بانعكاسات أزمة الخليج بين العراق والكويت، وما أدت إليه من مواجهات عسكرية دموية بين الشعب العراقي وقواه المسلحة من جهة وقوات التحالف الغسري من جهة أخرى، ثم ما نتج عن ذلك من تغييسرات اقليمية سيئة وتسرت العلاقات العربية العربية، وفرقت الصف ووصلت مضاعفاقا إلى الواقع اليمني، وأدت إلى عودة متات الآلاف من المغتربين اليمنيين الذبين كانوا يعملون في السعودية والكويت، وهو - بالتالي - ما زاد الأوضاع المحليسة سوءاً، وألقى بالتبعات التقيلة على كاهل الدولة والمجتمع ومختلسف القسوى السياسية الفاعلة في الساحة.

وكما هي عادته فقد تحمل (الإصلاح) مسئولياته الوطنية والدينية إزاء تبلك الأوضاع المتردية وتعامل معها بشكل جاد، حيث حشيد طاقاته وإمكانياته، ودعا مختلف القوى السياسية والرأي العسام اليميني للتعاون والوقوف صفاً واحداً للحيلولة دون المزيد من التدهور للحالة المعشية.

وبذل الجهود لحل مشكلة المغتربين المتفاقمة، وأصدر حول ذلك بيانساً في ١٩٣٠م دعا من خلاله إلى تشكيل لجنة من مختلف القسوى السياسية لبذل المساعي الحميدة وحل تلك المشكلة، كما دعا الحكومة إلى أن تولي قضية المغتسريين جل اهتمامها، وتقديم كافة التسهيلات للعسائدين، ورعايتهم والاهتمام بشئوهم، وناشد كل أبناء الشعب اليمني للمسارعة في التبسرع لإخواهم المتضورين وذلك من خلال لجان شكلت لذلك الغرض.

وفيما يتعلق بمسار أزمة الخليج أصدر (ألإصلاح) عدة بيانات خسلال شهر يناير (٩٩ م) أوضح فيها موقفه من مسار الأحداث، وندد بسالعدوان الوحشي الذي شنته قوات التحالف الدولية على الشعب العراقي الشيقيق، وأشاد بجهاد أبناء العراق وصمودهم تجاه العدوان السافر، وطالب بسحب قوات التحالف من الأراضي العربية، كما طالب بانسحاب الجيش العراقي من الكويت الشقيق وحل الإشكالات القائمة بسين الدولتين الشيقتين بالطرق الودية والسلمية، كمسا دعسا إلى توجيد المسف العربي ازاء المستجدات، والتحديات التي تواجه الأمة العربية كلها.

ومن القضايا المحلية التي وقف (**الإصلاح**) إزاءها موقفاً مشرفاً، تلك المتمثلة بالكارثة الاجتماعية الناتجة عن زلزال العدين (٩٩م) حيبث بادر بتشكيل لجان في المحافظات لمواجهة آثار الكارثة من خلال مد يك العون

للمتضررين، والتحرك من أوساط المجتمع للتفاعل مع هذه المأساة، وانقساذ الضحايا والمتأثرين ومدهم بالمساعدات المادية والعينية، وقد تركست تلك التحركات انعكاسات طيبة، وإيجابية في التخفيف من آثار الكارثة، ومعالجة أضرارها الفادحة، وكان لها أبلغ الأثر في تعويسض المتضرريسن، وإدخال السرور إلى أنفسهم.

ومن القضايا العربية التي وقف (الإصلاح) إزائها موقفاً حازماً، مؤتمر الاستسلام الذي انعقد بمدريد في شهر أكتوبر (٢٩١)، والدي استهدف النيل والانتقاص من حقوق الشعب الفلسطيني، وأوجد – بالتالي – شرخا جديداً في الصف العربي، وباعد من مسألة الاجماع العسربي ووسع شقة اخلافات، وبإزاء ذلك فقد أدان (الإصلاح) – في بيانه الصادر بتاريخ بمؤامرة التفريط بالحقوق الفلسطينية، ورفض صبغة الحل الدولي الهادف إلى تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية إقليمية، كما دعا إلى تعبية الشعوب العربية والاسلامية للقيام بدورها الواجب للوقوف في وجه المخططات الدولية، ودعا الشعب اليمني والأمة العربية والإسلامية إلى دعم الانتفاضة

وبالإضافة إلى أزمة الخليج ومسيرة التطبيع، فقد كانت هناك العديسة من القضايا العربية والاسلامية، كقضية الصومال الشقيق وقضية البوسسنة والهرسك، وماتعرض له الشعبان الشقيقان من تآمر دولي في هذين البلديسن، وقد لعب (الإصلاح) في مواجهة ذلك دوراً فاعلاً، ودعا فيه أبناء الشعب اليمني للتعاون وبذل المساعدات بمختلف صورها، والوقف إلى جانب

أشقائهم تحقيقاً لواجب الأخوة الإسلامية ، مما كان له أبلغ الأثر في التحسرك الشعبي، وتوجيه اهتمام الرأي العام اليمني حسول ذلك، وعلسى وجسه الخصوص فقد تم التعريف بمأساة الأخوة البوسنيين الذين تعرضوا لحمسلات إبادة جماعية من قبل القوات الصربية، في ظل الصمت الدولي الواضح.

وقد أوجدت أنشطة وفعاليات (**الإصلاح**) وحمسلات التوعيسة بسين أوساط الشعب اليمني تفاعلاً وتعاطفاً كبيراً تمثل بجمع مبالغ كبيرة تم إرسالها إلى الأخوة في البونسة والهرسك.

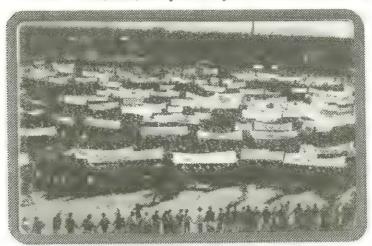
وفي ضوء ذلك يتبين لنا – من خلال التفاعل مسع القضايا المحلية والعربية والإسلامية والسبتي أوردناها كأمثلة فقسط – أن اهتمامات (الإصلاح) لم تقتصر على الشأن اليمني وحسب، ولكنه تفاعل – وما ينوال – مع كل القضايا والمستجدات والتحولات التي طرأت علسى الساحتين الحلية والخارجية، ويتعاطى مع كل قضية أو أزمة أو تحول جديسه بالقدر الذي يتناسب وأهمية هذه القضية أو تلك المشكلة.

وفي كل مرة كان يعبر عن موقفه ورأيه بالأسلوب المناسب والوسسيلة الممكنة، فبعض القضايا تحتاج إلى وقفة فاعلة وقوية تبذل لها الجهود وتستنفر الطاقات، وتجمع المساعدات، وتمد يد العون، والبعض الآخسر تحتساج إلى توضيح الأبعاد، وتوعية الناس وتعبئة الجماهير، من خلال المنابر الإعلاميسة المتاحة، وإقامة الأنشطة والفعاليات الثقافية والإعلامية والسياسية، وتنظيسم المهرجانات والندوات، وربما تحريك المسيرات، كما حدث أنساء معارضة اللمستور، وأثناء الاعتداءات الوحشية في حرب الخليج.

كما أن القعاليات اقتصرت - في أحيان أخرى - على إعلان الموقف وتوضيح الرأي، من خلال إصدار بيان يتضمن رؤية (**الإصلاح**) للموقف الصحيح والمعالجة السليمة، وما ينهغي أن يكون عليه الأمر في المسألة قيسف الاهتمام.

والمهم أن (**الإصلاح**) خلال المرحلة الممتدة مسن • ٩م، وحستى ٩٣م عايش القضايا والأحداث والمستجدات المحلية والخارجيسة وتفساعل معسها بحسب أهميتها ومدى انعكاساتها وتأثيرها على الساحة، واتخذ ازاء كل مسها الموقف والقرار المناسب، بما يتفق مع أهدافه ومنطلقاته و فحجه القويم.

ولا شك أن قضية فلسطين المحتلة تتصلور كافية القضايا العربية والاسلامية في الخطاب السياسي والاعلامي للإنسلام) بصفة دائمة.



أهدى معاليات رالإصلاح؛ الصياسية



مع انتهاء الفسترة الانتقالية وبدء فعاليات المراحل الأولى من الانتخابات تحرك (الإصلاح) بكل أجهزته وأعضائه ويخطى مدروسة – استعداداً للدخول في أول تجريسة انتخابية تشريعية يشهدها اليمن الموحد.



شارك (الإصلاح) في اللجنة العليا للإنتخابات، حيث حصل على مقعد في عضويتها شغله الأستاذ / هود هاشم الذارحي، كما شارك في اللجان المتخصصة المنبثقة عن اللجنة العليا، ودفع بالمتات من كوادره الشابة للمساهمة في إنجاح عملية الانتخابات من خلال تواجدهم في اللجان الأصلية والفرعية المكلفة يادارة الانتخابات.

كما قاد (**الإصلاح**) حملته الانتخابية بشكل ناجح قل نظيره ليدى مختلف الأحزاب والقوى السياسية الأخرى.

وقد لفت أنظار المراقبين والمحللين السياسيين بمهارت، السياسية وبأساليب وفنون إدارة هملات مرشحيه الانتخابية.

وبذلك فلم يكن مستغرباً أن يتبوأ التجمع اليمني للإصلاح المركسز الثاني بعد المؤتمر الشعبي العام رغم الفارق الكبيسر في الإمكانيات بينه وبين الحزبين الحاكمين لامتلاكهما كل وسائل القوة والمال والنفوذ.

وقد قاد (الإصلاح) حملته الانتخابية من خلال تشكيل لجنة داخليسة للإشراف على سير الحملة الانتخابية، وترأس تلك اللجنة الأمين العام المساعد، وتفرعت عنها لجان في كل المحافظات والوحدات الإداريسة، وإزاء ذلك سعى (الإصلاح) بكل ما في طاقاته من إمكانيات بشرية وماديسة ومعنوية لإنجاح سير العملية الانتخابية بمختلف مراحلها وبذل قصارى جهده للدفع بالجماهير لتسجيل وقيد أسماتهم في مرحلة القيد والتسجيل حتى يتمكنوا من عمارسة حقوقهم السياسية في الانتخاب والترشيح.

ونظم (**الإصلاح**) العديد من الفعاليات كاللقاءات والمهرجانات والمندوات وحشد خلالها أعداداً ملفتة جعل المتابعين للشيان الانتخابي - آنذاك - يتوقعون له الحصول على عدد كبير من المقاعد النيابية.

وكان (الإصلاح) أحد الأحزاب والتنظيمات القليلة الستي تقدمت للناخب ببرنامج انتخابي تضمن بدائل ورؤى وحلول لمختلف القضايا في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والنقافية والأمنية وغير ذلك من المجالات.

وبشكل عام فقد نافس (**الإصلاح**) في الانتخابات التي أجريت يـــوم ٢٧ ابريل عام (١٩٩٣م) في عدد (٢٢٧) دائرة انتخابية في مختلف مناطق الجمهورية، منها (١٨٨) دائرة تقدم فيها مرشــحون باســم (**الإصلاح**)،

و (٣٩) ترشحوا بصفة مستقل، ليبلغ العدد الإجمالي لمرشـــحي (**الإصــلاح**) (٢٢٨) مرشحاً.

وقد تم اختيار المرشحين وفقاً للقدارات والكفاءات والخبرات العلميــــة التي يتمتعون بما.





بعد فرز نتائج الانتخابات تبيان أن (الإصلاح) حصل على (٦٦) مقعداً انتخابياً، ليحل في المركز الثاني بعد المؤتمر الشعبي العام، وهو الأمسر الذي استدعى مشاركته في الاتسلاف نظراً لعدم حصول أي حزب على الأغلبية البرلمانية التي تمكنه مسن تشكيل الحكومة بمفرده.



وبالفعل طلب من (الإصلاح) الدخول في ائتلاف ثلاثي حاكم مع كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وهو الحزب الذي جله في المرتبة الثالثة بعد (الشعبي) و(الإصلاح)، وقد كانت تلك هي المسرة الأولى التي يتسلم فيها التجمع اليمني للإصلاح زمام السلطة مؤتلفاً مسع حسزي السلطة السابقين.

وللمزيد من إلقاء الضوء على نتائج انتخابات الدورة (٩٣م)، ومــــا حققه (**الإصلاح**) فيها من نتائج يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

جدول توضيعي لعدد الأصوات والقاعد النيابية التي حصل عليها (الإصلاح) في انتخابات ٩٣م

P	(إدافقان	باسم رالإصلاح،				حتقل باده	ر را تِصدح ،	إجمالي الصوتين	
		and liquety	عدد الماهمين	are therein	عدد الرشعين	عود إلماجعين	ate likelyin	i i	
1	امائه العاصمة	7.1	Y	*171	*	,	4174	0/c₹A	1101-A
1	عدن	3		38.1	٦.		YOAT	Y0 . 4 P	117177
1	نخو	*A	14	V1 - 1V	3	-	4.12	% 4 1	TVEE99
1	gal .	*	-	1404	٥		219	70.2	1.14.2
T	岬!	7.7	1 10	PIAAG	No.	1	1-190	Yot & A	TVATES
Ţ,	أيين	*		4128	٣	-	1Af*	% . 4	19305
1	المجصاء	t	٧ -	11811	T	-	YARA	0/6 * *	ABFFE
	شموة	4.	-	7.77	4	-	1 % % ?	% . 4	1 TOAS
1	هصرموت	1 ±	- 1	११६४.	7"		oAt*	0/0 4 1	PAIGO
	المرة			-		-	-		11191
	الحديدة	٧.	٦	11.77	4	-	ATVA	% ₹ ٢	14.41
	دمار	14	^	YRD T		-	-	748 5	T9 E5
	السطاء	7 4	۵	20174	70		¥	74 Y Y	17711
	للحوست	٥	-	VVal			TEAS	70 T +	TOALD
	هجة	17	í	19011	. 7		44.4	%44	188441
	صعدة	t	1	1277	. 4		£ 4 4 A	71 17	2511-
	الموت	٧	4	Y33.			-	1/0 KH	11797
	مارس	7		TAVO	-			7011	Torit
الإج	٠ الي	1.64	7.1	PAVIIS	44	۲	44744	7. 7"	TAV EES
الاد	مالى البھائى	باحجي	=7.7	لم شحب =	117	التعبة	%Y Y =	الأصوات =	539151

ويتبين من خلال هذا الجدول أن التجمع اليمني للإصلاح حصل على عدد (٦٦) مقعدا نيابيا، وكان مجموع الأصوات التي حصدهـــــا في تلـــك السدورة: (٢٦) ٢٦١٤) صوتــا مــن مجمــوع المصوتـــــين البـــالغ عددهم: ٢٢٦٨٦٢٧ صوتا منها (٣٨٧٤٤٩) باسم المرشحين المتقدمـــين

باسم (**الإصلاح**) و (٧٣٦٩٢) باسم المرشحين الذين تقدموا للترشيح بصفة مستقلة، وبذلك يكون (**الإصلاح**) قد حصل على فتائج جيدة بمسا نسسته ٣٠٠٠٠% من جملة أصوات الناخين.



ويتبين من الجدول السابق – أيضاً – أن أعلى عدد للأصوات الحمل عليها كان في محافظة تعز تليها محافظة إب ثم محاء أما أقل الأصوات فقسد كانت في محافظة المهرة.

رمن حيث عدد الأعضاء الناجحين فقد كان أعلى معدل لهم في محافظة تعز أيضاً تليها محافظة إب ثم في ذهار.

أما عدم حصوله على أي مقعد في المحافظات الجنوبية والشرقية فـــاًمو يعلمه المطلعون على بواطن الأمور والمدركون لواقع هذه المحافظات يومذاك، حيث كان الاشتراكي يتغول في هذه المحافظات ويبسط هيمنته عليها، وقـــد مارس كافة الوسائل الممكنة للاستثار بكـــل المقاعد النيابية في تلــك المحافظات، وعلى ذلك فلم تكن النتائج بمستغربة عندما ذهبــت جلها إلى خانة الاشتراكي، ولمن أراد التأكد من صحة هذا الأمر يمكنه الرجـــوع إلى التقارير المرفوعة، والطعون المقدمة من قبل المرشحين المنافسين بمــن فيهم بعض أعضاء فصائل اليسار نفسه، وهو ما تؤيده نتائج الانتخابات التشريعية للدورة الثانية ٩٧م، حيث حصل (الإصلاح) على أكبــر عدد من المرشحين في حضرموت.





((نحن الحزب الوحيد الذي جاء إلى السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية))

رئيس الهيئة العليا

كان للنتائج الجيدة التي حصل عليها (الإصلاح) في انتخابات الدورة الأولى إبريل (٩٣م) أثرها البائغ في صنع العديد من التحولات والتغييرات السياسية في الساحة السياسية



برمتها، حيث صعدت به هذه النتائج إلى موقع الصدارة في منظومة الأحزاب والتنظيمات السياسية بعد أن أصبح التنظيم الثاني في خارطة الأحزاب السياسية بشكل رسمي.

في حين تراجع الاشتراكي إلى المرتبة الثالثة، وهو ما ترتب عليه أخذ ذلك التحول بعين الاعتبار، إذ كان يصعب على أي من الحزبين الشيريكين في السلطة - مسابقاً - إغفال التائج التي حققها (الإصلاح) أو تجاوزها أو التقليل من شأفا، بل كان لا بد من فتح مكانة متقدمة في قائمة الحسابات السياسية وتغيير الأرقام السابقة بناءً على المستجدات التي طرأت على الحياة السياسية، بعد أن قال الشعب كلمت وصوت لمثليه، وأعطى ثقته لمن يريد، ليفدو (الإصلاح)

لاعباً سياسياً فاعلاً وقوة لا يستهان بها، وإن كانت تلك هي حقيقته منف أن وجد على الساحة، غير أن النتائج الأخيرة أكدت ذلك الحضور، ومثلم صوت جهور الناخين لسرالإصلاح) بمدف المشاركة في تسيير دفة النظام، فقد وجه شريكا الائتلاف السابق الدعوة لـ(الإصلاح) للدخول معهما في ائتلاف ثلاثي يشملهم جميعاً وبالفعل فقد تم تلبية الدعوة احتراما لمساعر الهيئة الناخبة بالإضافة إلى العديد من المبررات والاعتبارات، أهمها التطلع غو تحقيق عدد من الأهداف من خلال المشاركة في الائتلاف وتواجده على قمة السلطة، ويكفي الإصلاح أنه وصل إلى السلطة عن طريق الصندوق، ولم يصلها على ظهر دبابة أو مصفحة.

ويؤكد الأخ / رئيس الدائرة السياسية هذه الحقيقة بقوله :

((نحن الحزب الوحيد الذي صعد للمشاركة في الحكومة عبر صناديق الاقتراع ... فلم نكن في يوم من الأيام دولية الحزب، ولا حزب الدولة)).

ومن الأهداف التي توخى (**الإصلاح**) تحقيقها في الإئتـالاف الحكومي ما يلى :

- خوض تجربة الحكم بحدف تنفيذ ما جاء في البرنامج الانتخابي،
 ومحاولة تقديم أغوذج متميز في إدارة السلطة وتسسيير دفـة
 الحكم.
- تحقيق ما كان يطالب به أثناء المعارضة من تعديلات دستورية من أجل سيادة المشروعية الإسلامية.

- تثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة.
- الدفع باتجاه تنفيذ الإصلاحات الإدارية والمالية والاقتصاديــــة للحيلولة دون المزيد من التدهور.
- تقديم تجربة جديدة على المستوى العربي والإسلامي من خلال انتلاف حكومي يضم الوسط الإسلامي إلى جانب اليمين انحافظ واليسار المعتدل.
- الحيلولة دون اندفاع اليمن في مسيرة التطبيع والاستسلام والتفريط بحقوق الشعب الفلسطيني..
- الحفاظ على هوية المجتمع اليمني العربية والإسسلامية وهماية الوحدة اليمنية من أي مؤامرة تستهدف تفكيكها وإعدادة تشطير الميمن.

ومهما يكن من أمر في مسدى تحقيق تلسك الأهداف ، فيكفي (الإصلاح) أنه لم يتوان في تأدية مهامه وواجباته ولم يقصر في محاولة تحقيق الإصلاحات في مختلف المواقع التي أتيح له التواجد فيها رغم محدودية هدده المواقع.

كما يكفي (الإصلاح) فخرا أنه أسهم إلى جانب كل القوى السياسية والوطنية المخلصة في حماية الوحدة اليمنية، وإحباط المؤامرة الانفصالية الستي استهدفت العودة بالوطن إلى حالة التشطير والتشرذم والانقسام.

ومع مشاركة (الإصلاح) في السلطة إلا أنه لم ينس أنه عمثل الأمة، ولم يتخل عن هموم المجتمع، حيث عمل ما باستطاعته لتنفيذ ماجاء في برنامجة الانتخابي وتقديم الحلول والبدائل لمختلف الأزمات والقضايا التي كانت: تؤرق المواطن، وتطلع إلى إيجاد حلول ومخارج لها.

وبسبب مواقفه المبدئية، وانحيازه إلى جانب السواد الأعظم من أبساء الشعب، ووقوفه الايجابي مع قضايا المجتمع، فقد رمي بتهمة العزف الموروج على وتر السلطة والمعارضة، ولم يكن هناك من مبسور لمثل هذه الادعاءات سوى أن التجمع رفع صوته الرافض لكل الممارسات الخاطئة والاجسراءات غيسر السليمة، كما هو الحال في مواقفه المتتالية من تنفيذ الحكومة للجسرع الاقتصادية المنحصرة في الإصلاحات السعرية، حيست دعا (الإصلاح) يومذاك إلى تنفيذ برنامج (الإصلاح) الشامل بمسا فيسه الإصلاح المسائي والإداري، ومحاربة تفشي الفساد المستشري في كل الأجهزة والمؤسسات.

ولم ير (**الإصلاح**) - في مواقفه الداعمة للمطالب الجماهيـــرية - أي تناقض أو ازدواجية، أو اخلال باتفاقيات الائتلاف، على عكس مـــا كــان يطرح حول ذلك.

وبالإضافة إلى مواقفه الايجابية - أثناء مشاركته في السلطة - تجاه عنطف القضايا التي قم الشعب اليمني، فقد عبر بوضوح عسن مواقف الداعمة للقضايا التي قم الأمة العربية والإسلامية، وفقاً لمسا يُليه عليه الواجب، واستناداً إلى ما تستوجه مقتضيات الأخوة.

فعندما شارك وقد بلادنا في مؤتمر عمان الاقتصادي في أكتوبس (٩٥م)، وبحضور وقد الكيان الصهيوني، اعتسرض (الإصلاح) على مشاركة اليمسن في ذلك المؤتمر الرامي إلى تطبيع العلاقة مع الكيان الإسرائيلي، وأصسار في في ذلك المؤتمر الرامي إلى تطبيع أن السير في هذا الطريق يمثل لهجاً جديداً في سياسة البلاد تجاه قضية مصيرية تستحق البحسث والدراسة علسى كسل المستويات، ومن خلال المؤسسات الدستورية للوصول إلى موقسف وطسني واحد، ومبيناً أن اعتراض (الإصلاح) يستند إلى كون هذا المؤتمسر مجسرد وسيلة تستخدمها اسرائيل للوصول إلى التطبيع.

ولا شك أن من حق (الإصلاح) أن يعبر عن رجهة نظره، ويعلسن عن موقفه إزاء هذه القضايا، دون أن يشعر بالتحرج من كونه مشاركاً في ائتلاف حكومي، طالما أوضح الحجج والبراهين المؤيدة لوجهة نظره، على أن مثل هذه المواقف لا تسوغ للآخرين توجيه التهمة إليه بأنه يضع رجسلاً في السلطة ورجلاً في المعارضة، وللرد على هذه التقولات يقول الأمين العسام الأستاذ / محمد اليدومي:

((نحن لا نتقن وضع رجل في السلطة ورجل في المعارضة، وإنما نتواجد في السلطة من خلال احساسانا بأن وجودنا فيها واجب وطني يحتمه علينا ديننا وحبنا لشعبنا وبلادنا، وأما ما يظهر من نقد ونصيحة توجه لحكومة الائتلاف فهو منطلق من واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو على أنفسنا، فلا يعني وجودنا في السلطة أن ننكفئ على أنفسنا ونغض الطرف عن التجاوزات السلبية ...))

ويواصل الأمين العام للتجمع ليلقي مزيداً من الأضواء حول ضـــــرورة البداء المواقف الايجابية قائلاً:

((وما قدمناه من تصورات لإصلاح الأوضاع مائياً وإدارياً يؤكد أننا لم ولن نرضى بتفشى ظاهرة الفساد المالي والإداري)).

وبالرغم من أن تواجد (الإصلاح) في السلطة لم يتناسب مسع ثقله وحجمه الاجتماعي والسياسي، إذ اعتبر الشريك الأضعف في الاتسلاف، غسير أنه حاول تعويض ذلك الضعف بمضاعفة الجهود ورفع وتيسرة العمل مما أوجد صدى مسموعاً لصوته ورؤاه في القضايا والمسائل العامة والحلسول المقترحة.

وكما كان لــ((الإصلاح)) دوره الفاعل في حماية الوحدة، وســــحن مؤامرة الانفصال فقد أسهم إلى حد كبير في حمايـــة التجربــة الديمقراطيــة وأعطى صورة إيجابية في إمكانية مشاركة الإسلاميين في تسيير دفة الحكـــم بالإضافة إلى تقديمه أنموذجا يحتذى في الوسطية والاعتدال واحترام الــــرأي الآخر وقبول العيش مع الآخر السيامي.

أما فيما يتعلق بالمنجزات المادية المتحقق على مستوى المرافق والوزارات التي تسلم قيادتما فإن (الإصلاح) لا يدعي أنه قد وضع حدداً للإختلالات التي تفشت في تلك المرافق أو عالج كافة الأمراض والعلل الستي أصابت بنية تلك الوزارات والمؤسسات وعمل مالم يعمله الآخرون ، لأن الكل يعلم مدى العوائق والمكائد والمماحكات التي حالت دون تحقيق كل ما كان ينطلع إليه.

وبالمقابل فإن العقلاء والمتصفين يعلمون جيداً مقدار الجهود التي بذلت هنا وهناك وما اينعته من تمرات في الحال، وما ستظهر نتائجه في قادم الأيام.

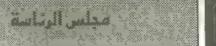
ولعل انجاز التعديلات الدستورية واعتبار المشروعية العليه للشريعة الإسلامية الإسلامية والإسلامية والإسلامية لأبناء اليمن شيء لا يستهان به وأمر لن تنكر فضله الأجيال القادمة.

وأقل ما يقال عن (**الإصلاح**) في المنحى السياسي والديمقراطيي أنه لعب -وسيظل - دوراً مشهوداً في إقسرار مبدأ التوازن السياسي (والأيدلوجي) في مواقع تكثر فيها الجماعات والأحسزاب والتنظيمات السياسية والرؤى الفكرية والمذهبية.

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن المحافظة على التوازن السياسي (والأيدلوجي) في بلد تتواجد فيه محتلف الأطراف والقورى والتوجهات السياسية يغدو كالحزام الواقي من الانفلات، وهو في ذات الوقت الرديف المعزز للاستقرار، بل هو إحدى أهم آليات ضمانات النهج الديمقراطي التعددي.

وكانت مشاركة (الإصلاح) في الائتلاف الثلاثي تتجلى مظاهره في كل من :

مجلس الرئاسة - مجلس النواب - الهيئة الوزارية. وهي ما سنفرد الحديث عنها فيما يلي:



9

حصل (الإصلاح) على مقعد واحد في مجلس الرئاسة، وهو أعلى هيئة قيادية في البلد آنذاك، وقد شغل هذا المنصب الشميخ/عبدالجيد عزيسز الزنداني، والذي انتخب مع بقية زملاته الخمسة أعضاء المجلس مسن قبسل مجلس النواب، وقد اختبر الشيخ/ الزندانيي هذا المنصب نظراً لشخصيته الفذة والتي يتمتع بما في أوساط المجتمع اليمني، واعتبر المتابعون والمحللون السياسيون أن (الإصلاح) كان موفقاً في اختياره، وذلك للكفاءة والنشاط والحركة الفاعلة التي عرف بما في أوساط المجتمع وقدرته اللافتة في توجيسه وتشكيل الرأي العام اليمني إزاء القضايا الوطنية الهامة.

وقد برز دور الشيخ / عبدالجيد الزنداني بأسلوبه المتميز في التعامل مع القيادات السياسية آنذاك، وتخفيف حدة الخصومات التي كانت توجه ضعد الإسلاميين، ومن ثم محاولة تخفيف حدة العداء من قبل رموز التيار اليساري تجاه شركانهم الجدد في الائتلاف.

وعندها أخذت الأزمة السياسية تتجه نحو التصعيد، وبعد أن انكشفت نوايا قيادة الاشتراكي فهض الإصلاح بدوره في رفع مستوى الهمم للسفود عن حياض الوطن وترسيخ الوحدة اليمنية من خلال غرس مفاهيم التضحية

والإيمان والفداء، ورفع درجة الاستعداد بطلب العون من المسولى سبحانه وتعالى لمواجهة جحافل المتآمرين ومن معهم من القوى المناوأة للوحدة.

وبرفع المستوى الإيماني والروحي لدى عامة أبناء الشعب تحرك الجميسع في حركة متناغمة لأداء الواجب، حتى أثمرت تلك الجهود في الحفاظ علمسى وحدة الوطن وعلو شأنه.

وعندما لاحظ (الإصلاح) بعض المماحكات التي اضعفت أداء الجلس كان أول من نادى بتغيير نظام الحكم من النظام المجلسي إلى النظام الرئاسي، لتوحيد الإرادة السياسية، متخلباً عن منصبه ومؤثراً سلامة الأداء ومصلحة الوطن وانجاح القرار وقد تم — بالفعل — التغيير مسن النظام المجلسي إلى النظام الرئاسي كما هو معمول به في المستور الحالي.



وكما حصل (**الإصلاح**) على عضوية مجلس الرئاسة فقد كسان مسن نصيبه - أيضاً - تسلم رئاسة السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب.

ففي تاريخ 1 1 9 1 1 1 1 1 1 مثم انتخاب الشيخ / عبدالله بسن حسين الأحمر رئيساً لمجلس النواب، وهو منصب له دلالته السياسية وبخاصة أن ذلك المجلس كان أول مجلس منتخب في ظل دولة الوحدة، وفي ظل العملل بالنهج الديمقراطي الشوروي وإقرار التعددية السياسية والحزبية.

ونظراً لمكانة الشيخ/عبدالله في نفوس الشعب اليمني وعلى مستوى القوى السياسية، فقد كان الأجدر بتولى هذا المنصب الهام.

ومعلوم مدى الدور التاريخي الذي تسنمه الشيخ / عبدالله منذ انطلاق الشرارة الأولى للنورة اليمنية وقيام الجمهورية، وكذا المنساصب القياديسة والسياسية التي اسهم من خلالها في خدمة بلاده، وعمله الدؤوب في مختلف المراحل لشيت أركان النظام الجمهوري وحماية مكتسبات تسورة السسادس والعشرين من سبتمبر المجيدة.

حصل الشيخ / عبدالله على أغلبية أصوات أعضاء المجلس في ترشيحه لرئاسة هيئة مجلس النواب، وقد صعيد إلى كرسي الرئاسة ليتولي

مع - زملاته أعضاء هيئة الرئاسة - قيادة زمام المجلس التشــــــــريعي بحنكــــة واقتدار.

والحديث عن شخصية الأخ / رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح رئيس مجلس النواب ، وعن دوره الفاعل، وعمله المتواصل، حديث يطول سرده، وسيطول بنا المقام إن نحن تبعدا مختلف مجالات وتشعباته.

ويكفي للرد على أي تساؤلات حول ذلك، مدى الثقة التي أولاه إياهـ ا أعضاء المجلس النيابي الممثل لكل أبناء الشعب، وقناعة قيادة القوى السياسية والحزبية في أحقيته وجدارته بتسلم تلك القيادة.

لقد عايشت هذه المؤسسة القيادية كافة الأحداث والأزمات التي ألمت بالوطن وأبنائه، وتفاعلت مع تلك الأحداث وانفعلت لها وتحركت باتجساه حل الاشكالات وإيجاد مخارج تقي الوطن وأبنائه شر الفتن، وقام الشييخ / عبدالله بدوره في هذا المضمار وبذل جهده في مد جسور العلاقة الطيبة بين مختلف القوى السياسية، لتنقية الأجواء وإشاعة مفاهيم المودة والتفساهم في محاولة لإرساء مبدأ التعايش والاعتراف بالآخر، وكل ذلك من أجل الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية وحماية مصالح الوطن العليا.

وفي ظل الأزمة السياسية التي افتعلها أعداء الوحدة كـــانت مواقفــه واضحة جلية حيث بذل جهده من أجل تجسير هوة الخلافات، وتفعيسل دور الحوار وعدم المساس بالثوابت الوطنية والتي في مقدمتها الحفاظ على الوحدة اليمنية.

وحاول التوفيق بين الشركاء المتخاصمين ، ولمسا اسمتهدف الوطسن واستهدفت ثوابته ، لم يكن هنالك من خيار سوى الانحياز إلى الصف الوطني لحماية الشرعية وحماية الوطن.

ولعل موقفه المشهود أثناء التوقيع على وثيقة العهد والاتفساق بعمّان خير دليل على حسن تصرفه وسلامة قناعاته وبعد نظره ونظر التنظيم الـذي يقوده.

والحديث - هاهنا - عن رئيس (الإصلاح) رئيس مجلس النواب ليس فيه إطراء ولكنها الحقائق التي يصعب تجاوزها لأي كان.

وباختصار فقد كان اختيار الشيخ / عبدالله لرئاسة مجلسس النسواب اختيارا موفقا وبخاصة أنه يعتبر من أبرز الشخصيات اليمنية المعاصرة، وأحلد القيادات السياسية الفاعلة ، ناهيك عن أنه يمتلك خبرة طويلة في هلذا المضمار . .

أما الحديث عن بقية أعضاء الكتلة البرلمانية، والدور الذي نهضت بسه بعد وصول الأعضاء إلى البرلمان فهو حديث ترويه أحسدات ومواقف وفعاليات وأداء بذلته الكتلة منذ اليوم الأول لتسلمها المهام الملقاة على عاتقها.

ولعل ما يسر للكتلة البـــرلمانية في تأدية دورها وفعل نشاطها هو مـــــى الانسجام والتفاهم المشترك والإيمان بسلامة المبدأ ومن ثم وضوح الرؤيـــــة،

ورغم الصعوبات والمعرقات والتي حالت دون تحقيق ما كان يطمح فيسه إلا أن حضوراً مشهوداً وتواجداً مؤثراً عكس نفسه في كل الأعمال التي انجز قسد السلطة التشريعية بدءاً من إعداد التشريعات ومناقشتها وإقرارها وانتهاءً بملك أتيح لها من فرص في تأدية مهام الوظيفة الرقابية، ومتابعة أداء الحكومة.

أما الإسهامات الايجابية لكتلة (الإصلاح) اليابية – على الصعيد الخارجي – فتتمثل بالنتائج المتحققة خلال العديد من الزيارات التي قام بحسا رئيس المجلس وبعض أعضاء الكتلة للبلدان الشقيقة والصديقة، بمدف تقوية روابط الأخوة والصداقة، وترسيخ الصلات بين الشعب اليمسني وشعوب هذه البلدان، وفتح مجالات رحبة للتعاون المشترك، مسن خلال تشكيل جمعيات أخوة وصداقة، إلى جانب توقيع بروتكولات للتعاون بين البسرلمان اليمني وبرلمانات كل من : جمهورية مصر العربية، وسلطنة عمان، وتركيسا، وألمانيا الاتحادية، وفرنسا، وروسيا الاتحادية.

وقد ترأس الشيخ / عبدالله بن حسين الأحمر الوفود اليابية التي قسامت بزيارة هذه البلدان في أوقات متفرقة.



رئيس مجلس النهاب فــي إحدى زباراته الغارجية ولم تغب تحلة (الإصلاح) يوماً عن القضايا التي أهمت المجتمع سواءً في المنحى التشريعي أو الرقابي بل إن الاسهام وترك البصمات كان واضحك ولا تفوتنا الإشارة إلى مقدار الجهود التي بذلت في تشبيد البناء وإقامة أعمدة الصرح المؤسسي الدستوري والقانوني لدولة اليمن الجديد والسذي تمثل بالإصلاحات الدستورية والقانونية لترسي مبادئ التشريع، والتي تأتي في مقدمتها إقرار المشروعية العليا للإسلام.

وترأس الكتلة النيابية لــ(الإصلاح) الأستاذ/عبدالرحمن يحيى العمــاد، وتم تشكيل المكتب التنفيذي من عدد من الأعضاء.

وقد حصل (**الإصلاح**) على رئاسة ثلاث لجان مسن لجسان المجلسس المتخصصة وهي كالتالسي:

- الدكتور / عبدالله المقالح رئيس لجنة التعليم العالي والشباب.
 - القاضي / يحيي يحيى الشباهي رئيس لجنة العدل والأوقاف.
- القاضي / محمد بن يجيى مطهر رئيس لجنبة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية.

كما اختير أربعة آخرين كمقررين للجان التالية :

- ١-لجنة الشتون الاقتصادية الدكتور / محمد الأفندي / مقرراً.
- ٢- لجنة الإعلام والنقافة الأستاذ / عبدالرزاق قطران / مقرراً.
- ٣- لجنة ألشتون الخارجية والمغتربين الأستاذ / حسين هطهر العتسى / مقرراً.
- ٤- لجنة العرائض والشكاوي الأستاذ / محمد قاسم قزعـة / مقرراً.

أعضاء الكتلة البرامانية لـ (الإسلاح) الدورة الانتخابية ٩٣م

ألدائرة	اسم المائب	A	7	اسم النائب	20	الدائرة	اسم النائب	a
710	علي علي القصيع	60	110	عبدالوحس مصلح	9.9"	12	أحمد حمود مطح	1
11	علي محمد الواق	13	AV	عندالرخص يحيي الحبري	7 5	61	أحمد حمود طاهر	4
YAA	قائد ئويھ علي خونط	£Y	17	عيداثر حص العماد	40	E	أحد مالح النقيه	۲
VT	قاسم قاسم الربدي	ÍΑ	TVA	عبدالرراق فطران	77	7+1	أهدعدالرهن البايدائي	t
1.64	محمد أيكر هجام	14	747	عبدالكريم لأسلعي	7.4	17%	أحبد عيدالولي الطثي	a
518	محمد أحمد الأفساق	۵٠	117	عندالله بن حسين الأحمر	YA	144	أحمد علي بوريك	1
TIA	محيد الحاج الصالحي	61	Ye .	عبدائه سمان الجلال	P 9	4.6	أهت علي هيمر	٧
413	محمد حسين طاهر	øΥ	Τć	غندات سيف الحيدراي	τ.	447	أحبد قائد الموحمي	٨
31+	محمد حمود الرهرى	ar	5+7	عبدالة شرف الحميدي	77	379	أحجد يحيى الحاج	4
۱A	محمد المادق معس	et.	FV	عبدايد فرحان الحميدي		YEA	أمين علي المكيمي	14
141	مجمد على عجلان	88	=	ععدات علي سرجس		Ye e	جميل محمد طميس	33
184	بخمد قابع فرعه	43	7	عبداقا عثي صعبر	71	44.4	حوام عيداته الصمو	1.4
117	محمد مسعد المرح	ν¢	347	عبدات علي القالح	Ψa	YIV	هس هسين عكروت	140
1774	محمد بجي علاو	#A	٧٠	عبدالوبود شرف عبدالعبي	34.6	10	حس محمد الأعدل	14
44	محمد يحبى مظهر	24	94	عبدالولي هرام العامري	77	4-7	حسين مطهر المنسي	3.0
aA	منتظر محبد المحلاق	٠	334	عندالوهاب عبدالة الكيسي	TA.	TA+	حميه عبداته الأحمر	1.1
140	منصور على واصن	11	812	عبدالوهاب هلال الكيودي	4.4	714	حميد عنداته العدري	W
76	باثف محمد الحميدي	2.4	1V	ميدالفني الرماح	£+	7+7	صالح عبدالة الصنياني	14
1.	يحيى محمد الأهدل	14	17+	علي أحمد الشامي	EN	3+9	عباس أحمد المهاري	14
PVF	يحين محمد الحياري	31	4++	علي تابير المتامي	41	16	عدس علي المؤيد	7 +
1	يحيى يحيى الشدعي	30	41	علي أحمد الوراي	į.	aΥ	عددالحميد محمد فرخان	7.5
194	علي صنير شامي	11	۸١.	علي بن علي البعدائي	6.6	73	عبدالرخمر قحطان	7.7



ترجع البداية الأولى لاشتراك (الإصلاح) في السلطة إلى أول تشكيل حكومي ضم أطراف الائتلاف الثلاثي المكون من المؤتمسر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني، بعد مشاورات انتهت بالاتفاق على الصيغة الانتلافية، وأعلن عن تشملكيل أول حكومة بعد الانتخابات الاشتراعية في ظل اليمن الموحد، لتتكون الحكومة مسن (٢٦) وزارة، نالت الثقة في أغسطس (٩٣م)، أي بعد أكشر من شهرين مسن تشكيلها، والذي تم في يونيو (٩٣م).

واستمرت تجربة الائتلاف الثلاثي لفترة بسيطة وسط العديد مسن الأزمات المتلاحقة والمفتعلة، كان أخطرها الأزمة السياسية الشهيرة، والستي بدأت في ١٩٩٣/٨/١٩م، واستمرت تداعياتها المأساوية إلى أن تفجرت الحرب الفعلية في شهر مايو (٩٤٥م) بين قوات الشرعية من جهة والقرات الانفصائية من جهة أخرى، لتتواصل أحداثها (الدراماتيكية) علمى مسدى شهرين متتالين حسمت بشكل لهائي بعد أن تمكنت قوات الشرعية مسن دخول آخر معاقل الانفصاليين وهروب قادقم إلى خارج الوطرس وتحقيق النصر المؤزر في السابع من يوليو (٩٤٥م)، ليتنفس الناس الصعداء.

وبعد أن التأمت اللحمة وعادت المياه إلى مجاريها احتفل الوطن بعسرس الانتصار عقب معركة دامت لأكثر من ستين يوماً انتهت بدحر الانفصاليين،

وبسط نفوذ المؤسسات الشرعية على أرجاء الوطن، لتعسساود المؤسسسات الشرعية تأدية مهامها وواجبالها الوطنية بروح منسسسجمة وإرادة سياسسية واحدة.

وبخروج الحزب الاشتراكي اليمني أعيد تشكيل الحكومة في التسلاف ثنائي جديد مكون من التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشميمي العمام في أكتوبر ٩٤م.

أما حجم (**الإصلاح**) في تشكيل الحكومة الائتلافية فقد تمثل بحصوله على خمس وزارات في الإئتلاف الثلاثي (٩٣م) بالإضافة إلى منصب نسائب رئيس الوزراء وهذه الوزارات هي:

- وزارة الصحة.
- وزارة الإدارة الحلية.
- وزارة الشئون القانونية وشئون مجلس النواب.
 - وزارة التموين والتجارة.
 - وزارة الأوقاف والإرشاد.

أما في ظل الانتلاف الثنائي (٩٤م)، فقد أضيف إلى حصة (**الإنسلام**) أربع حقائب وزارية وهي:

- وزارة العدل
- وزارة الكهرباء
- وزارة الثروة السمكية
- وزارة التربية والتعليم.

وتخلى (**الإصلاح**) في التشكيل الحكومي الجديد (٩٤م) عـــن وزارة الشتون القانونية وشتون مجلس النواب.

جدول يوضح مقائب (الإصلاح) الوزارية (٩٣مـ٩٤م)

زارة	الــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الا ســـــــــــــــــــــــــــــــــــ	م
49 8-94	نائب رئيس الوزراء	الأستاذ / عبدالوهـــــاب الآنسي	١
49-394	وزير الصحة	الدكتور / نجيب سعيد غــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	4
P44	وزير الشئون القانونية	الأستاذ / عبدالسلام خالد كرمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٣
p9 6-94	وزيو الأوقاف والإرشاد	الدكتور / غالب القرشــــــي	٤
49-399	وزيو الإدارة المحلية	الأستاذ / محمد حسن دمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٥
3.94	وزير العدل	الدكتور / عبدالوهـــاب لطف الديلمي	٦
9.9.6	وزير الثروة السمكية	الدكتور / عبدالرحمن عبدالقادر بافضل	٧
2.85	وزير الكهرباء والمياه	المهندس / عبدالله محسن الأكــــوع	٨

٩- أما وزارة التموين والتجارة فقد تعاقب عليها ثلاثسمة وزراء مسن
 (الإصلاح) تباعاً وهم:

الدكتور / عبدالرحمن بافضل (٩٣م)

الأستاذ / عبدالوهاب جباري (٩٤٤م)

الدكتور / محمد أحمد الأفندي (٩٥م)

١- وكذلك وزارة التربية والتعليم فقد تعاقب عليها كل من ;

الأستاذ / عبده على قباطي (٩٤م)

الدكتور / عبدالمجيد المخلافي (٩٦)

تجدر الإشارة إلى أن حصة (**الإصلاح**) - في ظل الانتلاف الحكوميي الثنائي والثلاثي - انحصرت في السوزارات الخدمية، أو كما وصفها

الأستاذ/عبدالوهاب الآنسي- نسائب رئيسس السوزراء آنداك - بي: (الوزارات ذات العظم الخالسي من اللحم)، مما ضاعف حجم التكاليف والمستوليات الملقاة على عاتق الهيئة الوزاريسة للتجمع اليميني للرلاصلاح)، وانعكس سلباً على مستوى الأداء، ليقلل مسن مستوى النجاح.

وبالإضافة إلى الحقائب الوزارية السابقة فقــــد كــان مــن نصيــب (الإصلاح) -أيضاً- نائبا وزير وهما :

الدكتور / عبدالجيد المخلاني

نائب وزير التموين والتجارة (٩٣م). الأستاذ / محمد سعيد السعدي نائب وزير التربية والتعليم (٩٤م).

أما فيما يتعلق بانحافظين فقد حصل (**الإصلاح**) من خلال مشاركته في السلطة على خمسة محافظين، بالإضافة إلى خمسة وكلاء محافظين، ونذكرهــــم فيما يلمى :

- ١٠ الأستاذ / حمود هاشم الذارحي محافظ صنعاء.
- ٧- الدكتور / عبدالله عوض بامطرف محافظ لحج.
- ٣ الأستاذ / حسن مقبول الأهدل محافظ المهرة.
- ٤- الشيخ / على بن على القيسى محافظ صعدة.
- ٥- الشيخ / على ناجي الصلاحي محافظ الجوف.

أما وكلاء المحافظين فهم :

- المهندس / وحيد على رشيد - وكيل محافظة عدن.

- الأستاذ / محسن بن شملان وكيل محافظة حضر موت.
 - الأستاذ / أحمد على باحاج وكيل محافظة شبوة.
- الأستاذ / محمد حسين عشال وكيل محافظة أبين ثم محافظة ذمار
 - الشيخ / على وهبان العليي وكيل محافظة حجة.
 - الشيخ / أحمد أبو منصر وكيل محافظة ذمار.

ومن هنا يتضح لنا أن مشاركة (**الإصلاح**) في السلطة رغم أفحا كلنت محدودة وضعيفة – بالمقارنة مع شريكه في الائتلاف – وأنحا لم تكن متناسسة مع الحجم والثقل الذي يتمتع به فسي السساحة، إلا أن (**الإعسلاح**) قبسل تلك المشاركة وآثر الدخول في الائتلاف خدمة للمصلحة الوطنية العليا.

بالإضافة للعديد من الاعتبارات، وتحقيقا للأهداف التي ذكرناها سلفا، والذي يأتي في مقدمتها خوض تجربة الحكم وكسر الحساجز الوهمي - في هدذا الصدد - ومن ثم الدفع بالطاقات المؤهلة لتلقي المهارات ونيل المزيد من الخسرات العلمية والعملية والتزود بمختلف فنون وأساليب إدارة الدولة.

وكما هو مرسوم له فقد انخرط (**الإصلاحيون**) في سلك المؤسسات الرسمية وقدموا صورا مشرقة للإخلاص والسزاهة، وضربوا أمثلة في البذل والعطاء.

وبذلك يكون (**الإصلاح**) - وللمرة الأولى - قد قدم تجربة يشار لها بالبنان في إمكانية الاسهام بنجاح في إدارة شئون الحكم وتسولي السلطة وتسيير دفة النظام.

وإننا - في هذا المضمار - نؤكد على أن هناك إلى جانب الأسماء السبقي ذكرت منات بل آلاف من عناصر (الإصلاح) بمن يبذلون الجهود المخلصة

سواءً أكانوا في المناصب القيادية أو مدراء أو مدراء عمدوم أو منهم دون ذلك من الأفراد العاديين، وسواءً أكانوا عمالاً أو فلاحين أو طلاب أو معلمين نساءً ورجالاً ، فإن هؤلاء - جميعاً - يسهمون بكل ما لديهم مدن طاقات وإمكانات في بناء اليمن الجديد، ويضعون اللبنات الأساس لتشديد صرح مشروع النهوض الحضاري، وبالتالي صناعة المستقبل المشرق السعيد.

ويجدر بنا أن نذكر أن تدريب وتأهيل الكوادر أو ما يسمى (بالتجنيد السياسي) يعد من أهم أولويات الوظائف السياسية للأحزاب والتنظيمات السياسية، وهو ما يدخل ضمن مفهوم التنمية السياسية الستي تمارسها الأحزاب السياسية الفاعلة في ظل الأنظمة الديمقراطية المفتوحة.

بعد هذا الاستعراض والذي هدفنا من خلاله - تيبين حجم المشاركة لـ (لإصلاح) في الائتلاف الحكومي، فقد يقول قسائل: لماذا لم يستعرض هذا الكتاب المنجزات التي حققتها كتلة (الإصلاح) الوزارية؟ وهنا نسارع في القول إلى أن استعراض تلك المنجزات والتي تحققت علمى مدى الدورة الانتخابية الأولى يتطلب منّا افراد صفحات كثيرة لأن ذلك سوف يستدعي الدخول في تفاصيل ما عمله كل ورير وما أنجزته كل وزارة صوف يستدعي الدخول في تفاصيل ما عمله كل ورير وما أنجزته كل وزارة على حدة - من الوزارات التي تولاها وزراء (الإصلاح) ،ومع ذلك فإننا نحل القارئ إلى الإصدارات الخاصة باستعراض مثل هذه المنجزات ونخسص بالذكر كتاب (التجمع اليمني للإصلاح. مسيرة عطاء)، والذي يستعرض بين دفتيه المنجزات المتحققة على مدى سنوات الائتلاف الحكومي.

ومهما يكن من أمر - فيما يتعلق بمذا الشأن - فإن المتسابع اللبيسب، والمراقب الحصيف لن يعدم الوسيلة المناسبة للوصــــول إلى معرفــة تلــك المنجزات.

وكما أن (**الإصلاح**) قد بذل جهده في تحقيق الغايات المرجـــوة مـــن مشاركته في السلطة ، إلاّ أن أحداً لا يدعي أنه قد حقق بالفعل كل ما يصبو ويتطلع إليه.

ولسنا بحاجة إلى سرد الوقائع والأحداث والأزمات المتلاحقة والسق كادت تعصف بالوطن كله لولا إرادة الله سبحانه وتعالى، وحفظه للبلاد وأبنائها بما أفضت إليه تلك المشاكل والأزمات من تداعيات خطيسرة عكست نفسها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية وأثوت على الأداء العام لكل مؤسسات الدولة، لمدرجة كادت تصييسها بالشلل التام، ناهيك عن المكايدات والمماحكات والضغيسوط الستي تلقسى وزراء اللاصلاح) وكوادره الشيء الكثير منها.

ولا ينسى أحد أن الممارسات المعيقة لسيسر الأداء، والمضايقات الستي انتصبت في الطريق حالت دون تنفيذ ما كان يطمح إليه، ولسولا صبسسر الكثير من الأخوة الوزراء وقوة تحملهم، وبعد نظر (الإصلاح) لكان الانسحاب من المشاركة هو الشيء المتوقع آنذاك.





بدأت بوادر الأزمسة السياسية بعد ظهور نتائج انتخابات الدورة الأولى ابريال (٩٣م) مباشرة وبالتحديد في أغسطس (٩٣م)، وأخسذت حدتها تتصاعد يوما عن يوم.



كما أخذت مظاهرها تتسع لتطغسى علسى مختلف مناحي الحياة، وعملت القيادة الانفصاليسية، علسى توتير الأجواء وتصعيد حدة الخلاف بتعتها وخروجها عن رأي الانتسلاف، وبعدم احتكامها إلى المؤسسات الشرعية والدستورية.

وفي ضوء ذلك تشكلت لجنة الحوار من مختلف القوى السياسية الفاعلة في محاولة للوصول إلى قواسم مشتركة، وحلول مرضية تقي البلد الانسزلاق نحو حرب أهلية لا طائل لها، وتجنب الوطن شر التمزق والعودة إلى التشطير من جديد.

وقد أسهم التجمع اليمني للإصلاح بفاعلية في مختلف فعاليات ومناشط اللجنة، وذلك من خلال الأخوة ممثلي (الإعملاح) في اللجنة.

ولقد بلغ الاهتمام بامر هذه اللجنة أن شاركت العديد من القيسادات (الإصلاحية) فيها نظرا للأهمية القصوى التي أولاها (الإصلاح) علسى أمل إيجاد حلول سلمية تحول دون احتراب الفرقاء المتخاصمين.

وقد شارك في تلك الحوارات كل من الأستاذ/عبدالوهاب الآنسي، والأستاذ/هود هاشم الذارحي، والأستاذ/سالم المعمري، والأستاذ/عبدالقادر القسيري، والمهندس/عبدالله الأكوع، وغيرهم مسن قسادات (الإصلاح) والذين كان لهم دور فاعل ومؤثر في اتجاه تغليب الحل السلمي بالإحتكسام إلى المقل والرجوع إلى المؤسسات الشرعية والدسستورية وإيشار مصالح الوطن العليا على المصالح الشخصية وعدم اللجسوء إلى منطبق القسوة أو الاعتماد على الآلة العسكرية.

حقا لقد بذل (الإصلاح) جهودا مضنية، بل وقدم -- مسن جهت - تنازلات في سبيل حفظ سيادة الوطن ووحدته، وتوقيا لإراقة دماء أبنائسه، وحاول -- ما استطاع -- أن يثني عزم أولئك الذين أرادوا تفجير الأوضاع وترسيع شقة الخلاف، وعمل على تضييق الهوة وتقريب وجهات النظسر، وكل ذلك بالتعاون مع المخلصين والحبين والمشفقين على مستقبل اليمن.

وحينما لم تجد كل الجهود المبذولة آذانا صاغية وعقولا متفتحة ومدركة لأهمية الوحدة، وعندما سدت كل السبل وتبخرت الحلول السلمية ووصل الأمر بالإنفصالين إلى الذهاب حتى أقصى مدى في التآمر على وحدة الوطن وعدم تراجعهم، ومن اصطف معهم، ولم يعد هناك من حل سوى الانضواء في سلك الاصطفاف الوطني الداعم للوحدة والوقوف وجها

ولم يكن الوقت مواتيا لإجراء حسابات وتحليلات سياسية حول نتائج الدخول في معركة حماية وحدة الوطن، ونفس الشيء لم تكن الفرصة مناسبة للتريث أو الانتظار أو حتى مجرد التفكير في مدى المخاطر المترتبة على الإقدام والدخول في المعركة المشتعلة، لأنما قضية مصير، وقضايا الوطين المصيدية لا تحتمل التردد أو الانتظار.

وعندما انفجرت الحرب يوم ١٩٩٤/٥/٥ م، واشتد أوارها واسمستعر لهيب المعارك لم يكن لـــ(**لإصلاح**) من بد سوى الاقتحـــام مسمـــتعينا بـــالله ومتوكلا عليه.

كان شياب (**الإصلاح**) قد تصدروا الصفوف الأولى باذلين أنفسهم ودماؤهم وأرواحهم رخيصة في سبيل الله لابقاء الوطن موحدا، ومن أجسل إفشال مخططات أعداء الوحدة وأعداء الوطن.

حشد (الإصلاح) كافة طاقاته المادية والمعنوية لرفد القوات الشرعية التي تحركت صوب موقع الانفصالين، بعد أن استنفد كافة الجهود المبلولة للحيلولة دون السقوط إلى هاوية الاحتراب، وحالما لعلعت الرصاص ونطقت المدافع، ودوى أزيز الطائرات، ارتفعت أصوات المنابر وتحرك العلماء وقادة الرأي العام ليذكوا الحماس ويرفعوا المعنويات لتتحرك الجماهير في صفوف عتراصة، حتى تمكنت قوات الشرعية من حسم المعركة لصالح الوحدة.

ولقد ضرب أفراد (الإصلاح) أروع الأمثلة في الاستبسال والفسداء حاملين أرواحهم على أكفهم، غير هيّابين ولا متخاذلين ، وقاصدين إحسدى الحسنين : النصر أو الشهادة، وقدمت الجموع الزاحفة من مختلف المنساطق بدافع الإيمان العميق والثقة المؤكدة بنصر الله المؤزر.

وبعد أن تركت القيادات الانفصالية مواقعها مغادرة إلى خارج الوطسن مجللة بالخزي والعار لسوء مافعلته أيديهم، وما تركته صنائعهم وأفعالهم بحسق الوطن وأبنائه، عاد من تبقى على جبهة القتال، إلى استثناف مهامه وواجبات كلٌ في موقع عمله.

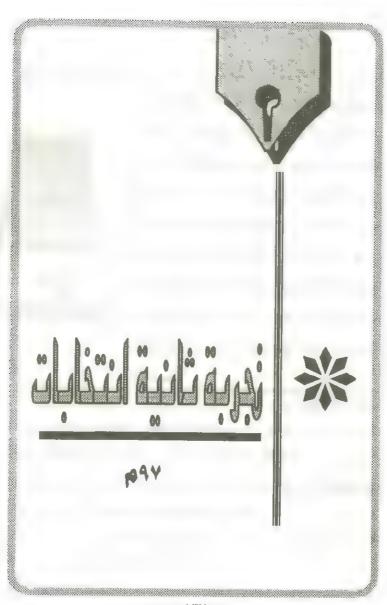
ولم يقف (الإصلاح) يومها مخسالاً مزهواً بحسلاوة الانتصار، ولم تتغشاه -كذلك - الحسرة والندم على من فقدهم من الشهداء الأبوار، الذين عمّدوا - بدهائهم الزكية - ميثاق حماية الوحدة، وسطروا للأجيسال القادمة وثائق ومذكرات في كيفية المحافظة على وحدة الوطن.

إن التضحيات التي قدمها التجمع اليمني للإصلاح لم تكن يسيرة، وأن الجهود التي بذلت لتحريك كل فتات الشعب اليمني باتجاه المشاركة والاسهام في حماية الوحدة وحماية الأرض لم قدف إلى تحقيق مصالح ضيقة، وإنما كان هدفها الأول والأخير هو المحافظة على المنجز الوحدوي المسارك، فالوحدة – من وجهة نظر (الإصلاح) – تعتبر فريضة شرعية وضرورة بشرية، وحمايتها واجب والذود عنها أمر مقدس.

وإلى جانب الطلائع المقاتلة تحركت قوافل المساعدات المحملة بمختلف مستلزمات المعلاج والمأكل والملبس لتصل إلى السكان المتضررين من نتسائج الحرب، وتشكلت - فيما بعد - لجنة عليا لهذا الغرض برئاسة الشيخ/

وبحشدها لجهود المواطنين ورجالات الأعمال ، استقبلت اللجنة مسات الملايين من المبالغ المادية ومن التبرعات العينية ليعاد إرسافا إلى مستحقيها عن نالتهم نيران الحرب ولسعتهم شرارها.





- 144-

في ظل الخارطة السياسية والحزبية الجديدة، والتي تقصكات معالمها بعد الانتصار العظيم الذي حققته قوات الشرعية، وأدى إلى تغيرات جذرية في موازين القوى السياسية، إذ ثم يعد الحزب الاشتراكي يتربع على قمة السلطة كما كان عليه الوضع عندما تفجر الصراع الدموي في مايو ١٩٩٤م، مما جعله - بسبب وضعه الجديد - يقاطع الانتخابات التشريعية.



وفي ظل خروج الاشتراكي من السلطة، وتأثيرات غيابه على المعادلـــة السياسية جرت فعاليات الانتخابات التشريعية - في دورةــــا الثانيــة - في الموقت المحدد لها وتحت إشراف وإدارة اللجنة العليا للإنتخابات، والــــــي تم تعينها في يوليو ٩٣م، وأعيد تشكيلها في (٩٦م) وقد حصــل (الإصلاح) على منصبين في عضوية هذه اللجنة شغلهما كل من :

 ٢- الأستاذ / على عبدالحالق - رئيسس الشستون الماليسة
 والإدارية في اللجنة عام (٩٩٦).

والذين تم تعيينهما مع بقية زملاتهم بقرار جهوري صادر عن رئيسس الجمهورية، وعندما بدأت هذه اللجنة بممارسة مهامها في إدارة عملية الانتخابات بمختلف مراحلها، شارك نحو (٠٠٠٣) عضرو من شباب (الإصلاح) في مختلف اللجان الأصلية والفرعية المنبقة عن هذه اللجنة ليؤدوا واجباقم في إنجاح سير العملية الانتخابية والتي انتهت آخر فعالياتما يوم الاقتراع ٢٧/٤/٢٧م، ونظرا للمخالفات المتعددة التي ارتكبتها هسنده اللجنة في مختلف مراحل العملية الانتخابية بدءا بمرحلة القيد والتسجيل ومارافقها من أخطاء جسيمة، وانتهاء بالأخطاء الفادحة التي بسدت أنساء الاقتراع وفرز النتائج والتي جعلت الشكاوي المسلمة للجنة العليا – نفسها الاقتراع وفرز النتائج والتي جعلت الشكاوي المسلمة للجنة العليا – نفسها الوطني الأمريكي المشارك في الإشراف على الانتخابات).

فإن التجمع اليمني للإصلاح - وععرفة الجميع - كان أكثر التنظيمات السياسية استهدافا بسبب ماكان يتوقع له أن يتبوأ مسن مكانة متقدمة في تلك الدورة الانتخابية، فقد واجه مرشحوه مختلف أساليب الضغط النفسي، إلى جانب المخالفات والتزويرات الفضيعة في سجلات قيلة الناخبين، وبالذات في الدوائر التي تتواجد فيها شعبيته الكبيرة، لما حدى بالتجمع اليمني للإصلاح إلى التعبير عن موقفه الرافض لتلك الأساليب النافية للديمقراطية والأعراف الانتخابية، وعمل على فضح الممارسات المتعددة من قبل اللجنة العليا للإنتخابات، واللجان المتفرعة عنها والمسئولة عن إدارة الانتخابات.

وفي تلك الأجواء التي لم تكن موحية بالنسزاهة، بدل (الإصلاح) جهوداً كبيرة نخاصرة الخروق والمخالفات، وكشفها للرأي العسام مطالباً اللجنة العليا بالنزام مبدأ الحيدة، وتأدية واجباقا بإخلاص وأمانة، واستمر أداؤه الفاعل للحد من التصرفات المنافية لأبسط قواعد القانون، لافتاً أنظلو المراقيين إلى عمليات النزوير المقصودة والهادفة إلى محاولة كسب أكبر عسدد من الأصوات والمرشحين.

وقد عمل (الإصلاح) على تركيز خطابه السياسي والإعلامي لإشراك الرأي العام اليمني، ولفت أنظار المؤسسات والجهات التي تقوم بالإشراف والمراقبة على الانتخابات، المحلية منها والدولية، من أجل هايسة التجربة الديمقراطية، وترك الجال الحر للمواطنين في التعبسير عسن آرائهم وقناعاتم في انتخاب من يمثلهم للمجلس النيابي، بعيداً عن الإكراه والضغط والتأثيس.

وفي محاولة للتخفيف من حدة التوتر وقسع (الإصلاح) مسع المؤتمسر الشعبي العام اتفاقاً يقضي بالتنسيق في الانتخابات، إلا آن هسذا الاتفاق لم يكتب له النجاح، رغم أن ذلك التسبق كان يسهدف (الإصلاح) مسن خلاله إلى حماية التجربة الديمقراطية الحديثة النشاق، وإزالة الشكوك والتخوفات التي كانت تنتاب البعض من النتائج المتوقعة لللهصلاح) في حالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

- غير أن الرهان على القوة والمال والنفوذ تغلب على فكـــرة التنســيق ووأدها في مهدها، ليطلق العنان للمخالفات والخروقات، بمختلف مظاهرهـــا وأشكالها ووسائل تنفيذها، وعلى طول الخط الممتد من سجلات القيد وحمق صناديق الالتراع.

لم يتوان (الإصلاح) بكل كوادره القيادية والقاعديـــة - في تحريــك الرأي العام، والدفع بالمواطنين - نحو الاهتمام بالمسألة الانتخابية باعتبـــار أن الانتخاب والترشيح حق من حقوق المواطنــــين والـــتي كفلـــها الدســـتور والقانون.

ومن أجل ذلك فقد تشكلت لجنة داخلية مهمتها إدارة العملية الانتخابية بمختلف مراحلها الزمنية، وإلى جانب هذه اللجنة تحوليت كافية الأطر والأجهزة التنظيمية المركزية والمحلية إلى فرق عمل للإسهام — بشكل متضامن — كل في مجال اختصاصه لإنجاح العملية الانتخابية، ونحضت الدوائر المتخصصة في الأمانة العامة ومكاتب (الإصلاح) في الحافظات بحسؤوليتها لتثقيف المواطن، وبتوعيته بحقوقه القانونية والسياسية، والدفيع بأكبر عدد ممكن لممارسة حقهم الانتخابي مما كان له ابلغ الأليس في توجه الناس نحو مراكز القيد والتسجيل، ومن ثم التوافد إلى صناديق الاقيسراع، وعلى المعرفة المغيشة السيئة، التي أوجدت قدراً كبيراً من الاحباط واللامبالاه في اوساط الفتات والشرائح الاجتماعية المختلفة، بما فيها شريحة النخة المثقفة.

لقد كان هم (الإصلاح) الأكبر تحويل الشعارات والطروحات النظرية الديمقراطية إلى نهج ممارس ترتضى – من خلاله – كافـــة القـــوى الوطنيـــة والسياسية بالتعايش جنباً إلى جنب، وفقاً للنتائج التي تتحصل عليها هــــــذه القوى أو تلك، بموجب كسبها ومجهوداتها المبذولة، ووفـــق برامجـــها الـــتي

تتنافس بموجبها من خلال البدائل والحلول والرؤى التي تعبسر عن قناعالها في مختلف القضايا العامة، على أن تتواثسيق هذه القسوى بالإحتكام إلى الصندوق في ضوء انتخابات حرة ونزيهة.

وكما حاول (الإصلاح) أن ينسق مع المؤتمر الشعبي العام فقد نجنحت جهوده في الوصول إلى برنامج مشترك تتم بموجه التنسيق والتحسرك مسع الأحزاب المنضوية في مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة بمدف العمل المشترك لخاصرة وفضح مختلف اساليب التزوير ورفض الممارسات المخلة ينسسزاهة عملية الانتخابات، وإن لم تستمر تلك الجهود إلى أمايتها .





نافس (**الإصلاح**) في (٢٥٦) دائرة انتخابية من جملة (٣٠١) من الدوائسر المنتشرة في كل منساطق الجمهوريسة اليمنية.

التفايات الدورة الثانية ٩٧/٤/٢٧

وقد تقدم (۱۹۷) من مرشحیه باسم

(الإصلاح) بموجب برنامجه الانتخابي وتحت شعاره الموحد (الشمس)، بعد أن كان قد تقدم إلى اللجنة العليا للإنتخابات بشعار آخر وهو (الهلال)، ثم عدل عند ذلك – في وقت لاحق الى الشعار الجديد وهو (الشمس).



وفي الوقت نفسه نافس اعضاؤه في (٥٩) دائرة انتخابية بصفتهم مستقلين وبشعارات مختلفة لكل واحد منهم، ليصل العدد الإجمالي لمرشحي (الإصلاح) (٢٥٦) مرشحاً.

وبعد اعلان النتائج النهائيسة للفائزين بعضويسة مجلسس النسواب حل (الإصلاح) في المرتبة الثانية بعد المؤتمر الشعبي العام من بين (١٢) حزباً وتنظيماً سياسياً شاركت في انتخابات الدورة التشريعية الثانية (٩٧).

وقد حاز (الإصلاح) على (٦٤) مقعداً برلمانياً، منها (٣٥) مقعداً باسم المرشحين المتقدمين كأعضاء في (الإصلاح) بالاضافة إلى (١١) مقعدا باسم المرشحين الذين تقدموا كمستقلين ثم أعلنوا بعد ذلك انظمامهم إلى كتلة (الإصلاح) النيابية.

في حين أن أصوات الناخين التي حصل عليها (**الإصلاح**) بلغت (م ٩٥٣٠) صوتاً اختاروا (الشمس) أي اختاروا المرشحين المتقدمين باسم (**الإصلاح**)، و(٢٠٩٠٧) صوتاً حققها المرشحون الذين ترشحوا بصفة مستقل.

 و بهذه النتيجة عزز (الإصلاح) موقعه، وأكد مكانته السياسية الفاعلة في منظومة التعددية الحزبية باعتباره ثساني أكسبر التنظيمات والاحسزاب السياسية في اليمن.

وقد شق طريقه رغم العوائق والصعوبات ليصل إلى قاعة " البـــرلمان" ويشكل ثاني أكبر الكتل البــرلمانية بعد كتلة الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام)، والكتلة الاولى بين الكتل المعارضة.

واذا كان (الإصلاح) قد اوصل (٢٤) مرشحاً إلى المجلس النيابي مسن جملة السر ٢٠٠١) عضو ليتبوأ المركز الثاني بعد الجزب الحاكم فسيان هدده النتيجة اعتبرت يومها أكثر من جيدة، مما حدى بالأخ/رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح إلى القول: (انترعناها من بين مضائب الموحوش) نظراً للممارسات غير القانونية التي استهدفت (الإصلاح) بغرض تقليل نتيجته إلى أدن حد ممكن.

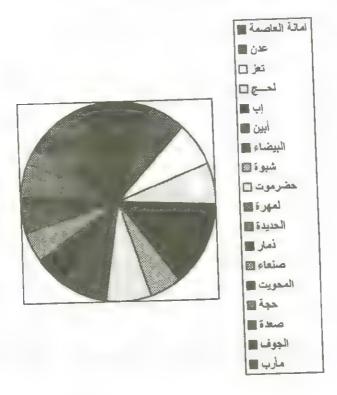
ولنا أن نتأكد من مستوى النجاح المتحقق في هذه النتيجة بمقارنتها مسع نتائج بقية الأحزاب – غير حزب السلطة – حيث بلغ إجسالي النساجحين بعضوية المجلس من كل الأحزاب والتنظيمات السياسية (٥) أعضاء فقط.

جدول يوضح عدد الأصوات والمقاعد النيابية التي حصل عليها (الإصلاح) في انتخابات (٩٧م)

سهانين	رجال ۵	(ghaif	ويستثل شم را		(6)	الإصلا			
1	1	and Hangle	att Silperio	ass Howard	er (print)	Craptal on	and lighterin	Special	
1901	X #4,11	4977	-	Y	AATPA	1	16	أملنة العاصمة	1
43369	7. 44.3	17971	-	1	16+19	1		مدن	F
EVTYY	2 VA,6	TT-VA	Ŧ	•	137103	15	TY	340	T
ATASS	2 764	1110.	4	1	14111	Ŧ	٧	gal	- 1
617517	X71,1V	TATS	-	3+	19141	*	4.0	41	0
P3175	Z 11,1V	-	_	-	531A	- 1	1	أبين	3
ATELE	Z 19,19	-	-	-	TTEST	r.	4	البوشاء	¥
30070	7, 17,15	1977	-	- 1	IFTAL	1	Ł	شبوة	A
TYTAT	7,5 -, 0 -	11837	1	ě	TVEPA	٨	3.1	وشرموت	4
1.070	Z1A,1=	-			MPPI	-	т	Haci	1.
44150	X 41.4	17492	3	a	LOLOY	4	14	المعيدة	11
14+#AE	7.44.	Stray	-	à	£1.700	١	11	Lalı	11
TA-AFT	7,47	TTAY.	É	٧	P1V14	0	14	متعار	11
VELTE	7, 84,13	TOTÉ	-	T	19991	-	1	للمويث	18
Taller.	/, TA,E	18710	_	7	EIVAO	à	11	ign	10
14141	7 16, et	2077	5	۴	7773		ŧ	-	17
1011.	1.06.0	-			A0 . 9	٧	7	teete	19
TTTAT	Z 44.14	-			trty	*	Ŷ	مأرب	14
1937/37	Z#+	1911-1	1.1	03	177174	a v	191	,	aft .
YTTEST	964 - maril	معن = 11 الأصوات = A+16T+			31 m -mail		وشعين - ١	الي المطائبي	

من الجدول السابق يتين لنا أن أكبر نسبة من المقاعد حصل عليها (الإصلاح) تتركز في محافظة تعز من حيث إجمالي الأصوات الستي حصل عليها في هذه الخافظة (١٨٤ ٢٣٤) صوتاً ناهيك عن أنه حصل فيها علسى أكبر عدد من الناجحين لعضوية البرلمان (١٨) عضواً، تليها كل من محافظة حضرموت (٩) أعضاء ومحافظة صنعاء (٩) أعضاء أيضاً.

أما من حيث نسبة الأصوات، فقد حقىق أعلى نسبة في الجيوف (٥٤,٥) تليها حضرموت (٥,٠٤%) ثم تعز (٣٨,٤%)، أما أقل النسب للأصوات ففي محافظة حجة (٣،٠٤)%).



وفي ضوء ذلك يستدل على أن محافظة حضرهوت وهي إحسدى أهمم وأكبر المحافظات التي وقعت ولسمنوات طويلمة تحست هيمنمة الحمرب الاشتراكي، وتسيد عليها رغم رفض عامة الناس للأفكار الدخيلة والحلمول المستوردة التي عمل على تكويسها، كما بسط نفوذه عليها وعلى غيرها مسن

الخافظات الجنوبية والشرقية إلى فترة ما بعد الوحدة، حينما عمل على الاستئثار بكافة الدوائر الانتخابية، كما حدث في الدورة الانتخابية الأولى الاستئثار بكافة الدوائر الانتخابية، كما حدث في المدورة الانتخابية الأولى بعضة خاصة - على مدى الشعبية والجماهيرية التي يتمتع بما، ومدى الولاء الذي يدين له فيها أبناء هذه المخافظات، رغم كلل الممارسات القمعية والتعسفية التي نالت من أبناء هذه المخافظة وغيرها من المحافظات الجنوبية والشرقية لفترة تناهز الربع قرن من الزمن، حاولت آلة السلطة الشمولية والشرقية لفترة تناهز الربع قرن من الزمن، حاولت آلة السلطة الشمولية خلافا على سلب الهوية وسلخ الناس عن معتقدهم وتراثهم، وإحلال محسل ذلك أفكار ومفاهيم دخيلة تتناقض مع فطرة الناس وعقيدهم وأخلاقياة م

غير أن أصالة أبناء هذه المناطق وإخلاصهم وتمسكهم بمبادئهم جعلتهم يحتفظون بكل المقومات والمرتكزات التي تحفظ للأمة كيافها واستمراريتها وبقاءها.

إن منهج (الإصلاح) الشامل ورؤاه الوسطية السديدة وتصوراته العقدية للكون والإنسان والحياة تجعله يقف في منطقة وسط بين جملة الطروحات والنظريات والأفكار بما يحمله من قيم نبيلة وأهدداف سامية تتعايش مع الواقع وتلبي تطلعات المستقبل وتجمع بين تشوق النفس والروح، وتنبذ الغلو والتعصب بكل أشكاله وألوانه ومظاهره ودعواته ، لتقدمه للناس – بصحة مبادئه وسلامة وسائله –كمنقذ يتطلع إلى انتشال الإنسسان من برائن العبودية بمختلف هسمياتها وشعاراتها الزائفة.





إذا كنا قلنا بأن (الإصلاح) قد حصل على نتائج الجابية وجيدة في الانتخابات الأخيرة، وبالتائي عزز موقعه ومكانته في منظومة التعدية السيامية والحزبية، رغم قلة عدد أعضائه الناجحين في الدورة الثانية عما كان عليه العدد في الدورة الأولى.

فما هو - إذن المسوغ لهذا القول؟

ولكي نجيب على مثل هذا التساؤل، فلابد من اجراء مقارنة بسيطة بين نتائج الدورتين (٩٧،٩٣)م للتأكد من مدى النجاح والتقدم الذي حقق الإصلاح) أو التراجع والإخقاق الذي مني به في ضوء نتائج الدورتين.

مقارنة بين نتائج الدورتين (٩٣م ، ٩٩م)

إهالي أهنوات التاحيين	الفدرق	نسية أصوات والإصلاح:	عند الأميراث التي حقهة والإصلاح	مددالاجمال من والإصلاح	بررة الانتخابية
TTTATTY	-	۳ . ۹ % من هند اصواب تاجيين	(۲۱٬۱۴۱) صولاً	(۲۹) عدراً	لأوق ٢٩٩
(۲۷۲۱۶۹۳) صرت	(FEATAS)	م الله الموات الماضين	Rya (A-1871)	(٦٤) عصراً	۱۹۷۰ میاناد

فمن خلال هذا الجدول يتضح أن عدد الناجحين في (٩٧م) قـــد قــــل عما كان عليه العدد في (٩٣م) بمقدار عضوين اثنين.

غير أن عدد الأصوات التي حظى بما (**الإصلاح**) في السدورة الثانية (٩٧) زادت بمقدار (٣٤٨٣٨٩) صوتاً ، بنسبة تزيد عسن (٧٥٪) مسن جملة أصوات الدورة الأولى (٩٣م).

في حين أن النسبة الإجمالية للأصوات السبق حققها (**الإصلاح**) في المدورة الثانية (٩٧م) تقدر بسر ٣٠٠٪) من جملة أصوات الناخبين، لمستوتفع عن سابقتها بفارق ٩٠٪ تقريباً.

أي أن شعبية (**الإصلاح**) ارتفعت عما كانت عليه في (٩٩٣) بنسبة تقل قليلاً عن الضعف ، وهو ما يؤكد أن (**الإصلاح**) لم يتراجع عن موقعه، بل العكس من ذلك فإنه قد حقق تقدماً ملحوظاً وكسب موقعاً جديداً عزز من مركزه ومكانته في خارطة الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ولعل الفارق الكبير بين عدد الأصوات وارتفاعسها إلى مسا يقسارب الضعف عما كانت عليه في السدورة الأولى – رغسم أن عسدد الأعضساء الناجعين نقص بمقدار عضوين عما كان عليه في (٩٣م) – لعل ذلك يؤكد حقيقة الظلم والاجحاف الذي وقع على موشحي (الإصلاح) وحال بسين الكثيرين منهم وبين الوصول إلى (البسولمان).

وإذا كانت المقارنة الآنفة أكدت على أن نتائج الانتخابات التشريعية الثانية في ظل دولة الوحدة جعلت (**الإصلاح**) يتقدم خطروات إلى الإمام ليكسب هواقع جديدة تقوي مركزه في الوسط الاجتماعي، وفي أوساط

القوى السياسية العاملة في الساحة اليمنية فـــان الســـؤال الـــذي يطــرح نفسه - الآن وبإلحاح - يقول:

ما الذي جعل شعبية (الإصلاح) تزداد عما كان عليه الأمسر قبل أربع سنوات؟

والإجابة على هذا السؤال، سبق شرح الجزء الأكبر منها في الحلييث الذي تعرضنا فيه لدور (**الإصلاح**) منذ نشأته وحتى قيام انتخابات (٩٧م)، ومدى اسهاماته المتنوعة في الدفع بعجلة الحياة العامة نحو الأمام.

أما الجزء المتبقي من الإجابة على السؤال - نفسه - فيستدعي منا عقد مقارنة بسيطة -أخرى - تكون هذه المرة بين البرنامجين الانتخابيين اللذين تقدم بمما (الإصلاح) في كل من الدورة التشريعية الأولى (٩٣م)، والثانية (٩٧م)، لنرى كيف خاطب الجماهير واستقطب هذا العدد عسن أصوات الناخين اليمنيين (على اعتبار أن (الإصلاح) في العرف السياسي يدخل ضمن أحزاب البرامج).

لقد تميز البرنامج الانتخابي لـ (لإصلاح) والموجه للهيئة الناخبة في انتخابات الدورة الأخيرة بنظرته المتطورة والتي اكتسبها من خلال خبرتـــه السابقة في كل من السلطة والمعارضة، حول العديد من القضايا التي تشــغل حيزاً كبيراً من اهتمامات الرأي العام في الوقت الراهن من مثل الاختــلالات التي تصيب بنية النظام.

فقد أسهب البرنامج الانتخابي الأخير في الحديث عــــن بنـــاء دولـــة المؤسسات والقانون، مشدداً على الالتزام بالدستور والقانون، والفصل بـــين

الشَّلطات، ومعالجة أمراض الفساد المتفشي بإعلاء قيم العمـــل المؤسســي، وتطوير ودعم السلطة القضائية، بالإضافة إلى تنظيــــم أوضــاع السلطة التنفيذية، مع أهمية إعطاء الصلاحيات للإدارة المحلية.

كما أعطى البرنامج الانتخابي لدورة (٩٧م) مسألة الإصلاح الإداري وإصلاح الأوضاع الاقتصادية ومعالجة التدهيور والاختسلال - في هسذا المضمار - أهمية خاصة، للإنتقال بأوضاع المجتمع المعيشية نحسو التحسين، وبالإضافة إلى ذلك فقد أكد على دعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المسدي، مشدداً على حق المجتمع في تنظيم نفسه بإقامة المنظمات والمؤسسات المدنية، وتوسيخ تقاليد العمل الجماعي المؤسسي، وهماية الحق الدستوري في إنشاء وتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية لتتمكن من تأدية دورها السياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمع.

وهذا إن دل على شيء فإغا يدل على أهمية طرح ومعالجة مثل هسذه القضايا الحيوية وإعطائها أولويات في إيجاد حلول عملية مناسبة، وهسو مسايؤكد على تفاعل (الإصلاح) مع القضايا العامة وانفعاله بمموم وتطلعسات المجتمع ، وعزمه على العمل من أجسل الارتقاء بالأوضاع الاقتصاديسة والاجتماعية والسياسية بما يكفل للمجتمع اليمسني الخسروج مسن مازق الأزمات المتلاحقة والتي تعم مختلف الأصعدة وانجالات.

إن الطرح المتقدم والرؤية المتفتحة التي تضمنها البرنسامج الانتخسابي للتجمع اليمني للإصلاح في الدورة الانتخابية الثانية ينم عن مدى الحسبرات المكتسبة والمعايشات التي استفاد (الإصلاح) من خلالها معرفسة الآليسات

المناسبة لإيجاد حلول ومعالجات لمختلف الأمسراض والاختسلالات المعقسة لعمليات تنمية وترقية المجتمع نحو واقع أفضل.

وبمثل هذه الرؤى والتصورات استطاع (**الإصلاح)** أن ينسال ثقة الناخين ويكسب ولاءهم ويحظى بدعمهم ومساندهم الكبيرة.



كتلة الإصلاح النيابية

للمرة الثانية - وعلى التواني - يتم انتخاب الشيخ / عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً مجلس النواب، نظراً لجبراته البرلمانية الطويلة التي تزيد عن ثلاثة عقود، وتمتعه بقدرات فذة وتمارسات عملية اكتسبها أثناء عمله كرئيس لعدة مجالس نيابية سابقة، وللحكمة التي أبداها في إدارته لأول مجلس نيابي في عهد دولة الوحدة ومحافظته على التنام المؤسسة التشريعية في أحلك الظروف، فقد كان الشخصية المؤهلة لتسلم مسهام قيادة هدا المنصب الهام.

وعندما فجر الإنفصاليون الصراع واستهدفوا تفكيك الوحدة اليمنيسة وقف المجلس موقفاً صلباً أمام ذلك المشروع الأهوج، وعمل كل ما أمكنسه لإحباط ذلك المخطط وافشاله والمحافظة على المكتسبات الوحدوية.

وبحنكته المعهودة، وسياسته الرشيدة، قاد الأخ/رئيس المجلس السفينة وسط تلاطم الأمواج وبين الأعاصير حتى وصل بما إلى بر الأمان، لتواصل تأدية مهامها المرسومة في خدمة الوطن.

إلى جانب رئيس هيئة رئاسة مجلس النواب حصل (الإصلاح) على أربع لجان من لجان المجلس المتخصصة بالإضافة إلى ثلاثة مقرريسين وهده اللجان هي :

- لجنة التعليم العالي والشباب د/ عوض سالم باوزير رئيساً
- لجنة التموين والتجارة أحمد أحمد شرف الدين رئيساً.
 - جنة العدل والأوقاف عبدالله سنان الجلال رئيساً.
- لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية محمد بن يجيى مطهر سرئيساً.

أما اللجان التي حصل فيها (الإصلاح) على المقرر فهي :

- لجنة الشئون الدستورية والقانونية محمد ناجي علاو مقرراً.
 - لجنة الإعلام والثقافة أحمد عبدالملك المقرمي مقرراً.
 - لجنة الشتون المالية محمد حمود الزهري مقرراً.

وما أن بدأ المجلس أعماله حتى أخذت الكتلة النيابية في تأدية مهامــــها والواجبات المناطة بما.

وتم تشكيل المكتب التنفيذي للكتلة النيابية برئاسة الدكتور /عبدالرحمين عبدالقادر بافضل.

وتعتبر كتلة (**الإصلاح**) النيابية أكبر كتلة معارضة داخل المجلسس، ويتضبح أداؤها الفساعل من خلال من تقوم بنه من جهود ونشاطات - بالتنسيق مع بقية النواب والكتل - للنهوض بالواجبات والمسئوليات المنوطة بها.

وقد أسهمت كتلة (**الإصلاح**) في القيام بمباشرة المهام الملقساه على المجلس، وذلك من خلال إعداد ومناقشة التشريعات والتصويست عليها، وكان لها حضور فاعل في توضيح وجهة النظر عند مختلف القضايا المطروحة للنقاش وأسهمت في صياغة وإعادة صياغة القوانين بما يتناسب مع مبادئ الأمة وعقيدها وثوابتها الدينية والوطنية، كما أبدت موقفاً حاسماً تجساه

الاتفاقيات والقوانين التي تضمنت بعض المخالفات الشرعية، كما حـــدث في إعادة صياغة قانون العقوبات والجزاءات في ضوء الشريعة الإسلامية.

ومع أن الفترة الزمنية ما تزال قصيرة، إلا أن نشاط الكتلة وفاعليت ها قد بدى واضحاً جلياً من خلال المواقف المشهودة تجاه القضايا العامة السبق وقف أمامها المجلس خلال فترات عمله السابقة، فقد كان للكتلة حضور ملموس ومتميز في معارضتها لتمرير الجرعة الاقتصادية التي اقتصرت على إصلاحات سعرية فقط دون الإصلاحات الأخرى المفترضة وهو ما يثقل كاهل المواطن ويضر بمصلحته ويضاعف معاناته.

كذلك معارضتها الفاعلة للموازنة العامة للدولة، ورفضها للكثير مسن لمخالفات التي تضمنتها وعلى وجه الخصوص اقتصارها على الإصلاحات السعرية دون الشروع ببقية الإصلاحات الأخرى، والتي تساتي في مقدمسها الإصلاحات الإدارية.

كما وقفت الكتلة موقفاً معارضاً لما جاء في برنامج الحكومة كوله الم تلمس توجهات حقيقية ومؤكدة لإجراء تغييرات جذرية في اتجاه إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغير ذلك مما له علاقة بتحسين البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، للخروج من الوضع المسأزم اللذي تعيشه البلاد.

لقد وقفت كثلة (الإصلاح) موقفاً صلباً ورافضاً للجرع الاقتصاديسة المتضمنة لزيادة الأسعار والإلقاء بالتبعات على كاهل المواطن، وكان هسدا الموقف واضحاً ومشهوداً خلال عامي (٩٧م، ٩٨م).

إن موقف كتلة (**الإصلاح**) المعارض ينطلق مين فهم (**الإصلاح**) للمعارضة والتي ترتكز على مبدأ (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) بعيداً عن التهريج والمزايدة، ودون مهاودة أو مهادنة.

فهي معارضة مبصرة ومنضبطة بضوابط الشرع، تشد على يد الحسسن وتؤازره وتنصح المسيء وتوجهه نحو الأمر الصحيح، وتأخذ على يد الطالم لتمنعه عن ظلمه.

فالمعارضة - من وجهة النظر هذه - ليست لمحسرد المعارضة فقسط، ولكنها لتأدية وظيفة محمودة، يتم عن طريقها مراقبة الحاكم وتسديد خطاه، وتوضيح المخالفات المرتكبة لما من شأنه تأدية المقاصد وحماية المصالح العامسة لمجموع الأمة.

وعلى المستوى الخارجي شاركت الكتلة النيابية لـ (الإصلاح) بتعميسة روابط الأخوة والصداقة، وتوسيع مجالات التعاون بين مجلس النواب اليمسي والعديد من برلمانات الدول الشقيقة والصديقة، فقسد رأس الأخ/ رئيسس المجلس الوفود البرلمانية التي زارت سوريا، ولبنان، وإيران، وكوبا، وعلى إثر تلك الزيارات تم التوقيع على (بروتكولات) تعاون بين اليمسن وهذه البلدان، لما من شأنه تعزيز علاقة الشعب اليمني بشعوب البلدان الشسنقيقة والصديقة، كما شكلت جمعيات أخوة وصداقة بسين البسرلمان اليمسني وبرلمانات كل من سوريا، إيران، كوبا، لما يخدم التنسيق والتعاون في العمسل النيابي.

جدول يوضح أعضاء الكتلة البراهانية الفائزين فيانتفابات

_0	9	V	

				14			
اغرافظة	الدائرة	الاسم	1	اغافظة	المدائرة	الأسم	9
شمار	Tit	عيدالوهاب محبود علي معوضة	4.2.	الأمانة	17	أحد أحد شرف الدين	1
To C	Yo.	مِداللهُ أحد علي المدين	TE	l sec	٤٦	أحد جود طاهر حسن	7
خجة	774	عيدالله أجد قاسم الحظا	To.	jaï	£ Y	أحد حود مقلح الجميدي	T
منعاء	TTV	عيدالله بن حسين الأجو	773	jnī	٤.	أحد صاع ناجي المفقيه	1
صعدة	¥9£	عيفالله حسين جار الله	۳V	jai .	3.6	أحد عبدالملك القرمي	0
أبين	114	عِدَاللَّهُ سِعِيدَ مُعَمِدَ عِشَالُ	ŤΑ	حظرءوت	154	أخد غيث يامعلم	1
- THE	۳.	عيدالله سنان سيف الجلال	414	الجوف	714	أدبئ على محمد العكيمي	V
حظرموت	104	عيدافه عاوي أبوبكر القدي	٤.	عدت	11	أنصاف على مايو	_
تعز	77	عيده محمد تعمان الراسق	13	مآرب	7" + +	جميل محمد مبالم طبيعان	1
حضرموت	131	عمر صالح بن الشكل الجعيدي	17	ويبيعاء	44.4	حرام عبدالله حرام الصعر	3+
حضرموت	707	داعوش سالم سعيد باوزير	£4.	ine	YA+	حيد عبدالله حسين الأحر	33
حيضر مو ت	115	عوض محمد عوض يانجار	1.5	342	٤٨	حيلر ثايت شمسان محمد	17
مامح	۸١	علي صاخ عبدالقادر البكري	£0	الروداء	16.	عائد على القلحى	11"
الجوف	Y1Y	علي صالح ممالد شطيف	£1	jui	9"%	هيو د الزير خالد سالم	11
الحديدة	157	علي صغير شامي	٤٧	خج	A٠	سالم أحد سالم بن طالب	10
فسماء	YiY	علي وهيات حسن العنبي	ŁA	حضرءوت	100	سعيد ميارك دومات	12
خبرة	121	فهد عبدالعزيز عمد العليمي	24	ميتماء	YEI	شاكر حسان الهتاري	17
ميتور	777	فيصل عبد العزيز العبلعي	8.	ميتعاو	440	صادق عبدالله حسين الأحر	14
jel .	7.6	مارش عيدا أطيل نصر	03	مدن	7.5	جاخ ڏمج عمد ڏمج	19
حظرموت	117	غسن علي عمر ياصرة	٦٥	خج	A£	ص لح محمد سعید محمد	٣٠
الحديدة	141	عبدأحد عبد ورق	04	مأرب	Tal	عمر العجي طالب الطالبي	4.1
34	TT	محمد بن یکی مطهر	3 6	ضنعاء	444	عايض محمد عبى الشايف	77
اب	11+	محمد هود قايد الزهري	20	ويشعاء	775	عايش يحيي على عايش	77
) ii	0.	عمد سيق عبداللطيف حسام	97	jai .	94	عبدا أميد ميف عبده البتراء	YE
البيداء	177	محمد حانح أهد العبري	υV	juī	ΦV	عيدا لحميد محمد فعطان	4.7
السطاع	175	محمد ناجي صالح علاو	OA	24	V1	عبدا خالق عبدا خالفظ بن شهود	77
943	41	غيود آخد غيد الجمهوري	04	حظر دوت	101	داعيدالرجن عيدالقادر باقضل	YV
statue	719	ر منصور علي يجي خنق	4.	+1	797	عيدالرجن يجي العماد	YA
lane.	470	مهدي مهدي جاير الحائف	4.4	äne	YVY	عبدالرزاق بمعد قطران	7 4
. حظير موت	177	يحيى سالم أحد باقطمي	7.5	قىز	٧١	عيدالرقيب عيداخيد القاضي	٣.
זאנ	٦.	دريجي محمد الأهدل	74	تعز	٥١	درعيدالبطيف هابل ڈيٽ	1-1
خديدة	171	يجي محمد منصر معروف	7.5	ins	777	عيدالكرج محمد الأسمى	77





بعد أن أعلنت نتائج انتخابات الدورة الثانية ابريل (٩٧م) تبين أن المؤتمو الشعبي العام قد حصل على الأغلبية البرلمانية التي تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده، دون اللجوع إلى الانتلاف.

وفي ضوء ذلك آثر التجمع اليمني للإصلاح عدم المشاركة في السلطة، فضل الخروج إلى المعارضة لتأدية واجباته ومسئولياته من موقعه الجديد

وكما أسلفنا سابقاً فإن فهم (**الإصلاح**) للمعارضة تتحدد من خسلال النظرة الشرعية، فهي – إذاً – معارضة بناءة، مبصرة، منضبطة، هدفها تحقيق الغايات والمقاصد الشرعية، وتلتزم بأخلاق ومبادئ الدين الحنيسف، تأخذ في حسبالها المنافع والمضار، وتسعى جاهدة إلى درء المفاسسد وتحقيق المصالح، هدفها إقامة الدين وعمارة الدنيا، تأخذ بالوسائل الشرعية لإحقاق الحق وإبطال الباطل.

ومن هذا المنطلق فإن التجمع اليمني للإصلاح – وسسواءً أكان في السلطة أو في المعارضة – سوف يظل كما كان سابقاً ملتزماً بالنهج القسويم والذي اختطه لنفسه منحازاً إلى جانب العالبية العظمى من أبناء المجتمع، مدافعاً عن قضاياهم، ومعبراً عن آرائهم وتطلعاً أهم وهمومهم المعيشية

بالكلمة الطيبة المشفوعة بالتصرف الحسن، دون التفريط في الحقسوق والممتلكات العامة، أو التفاضي عن الممارسات المنافية للدين أو الأحسلاق والتقاليد والأعراف والذوق العام، رافعاً صوته ومبدياً وجهة نظره في كسل مسألة أو قضية يتطلب إزائها الحديث.

وكما يعلم الجميع فقد كان هذا هو السلوك الذي تميز به (الإصلاح) طيلة أدائه وعلى مختلف المراحل التي مر بما - سواء عندما كان في المعارضة أو عندما انتقل للمشاركة في إدارة السلطة أو كما هو شأنه اليوم في المرحلة الحالية التي يعمل فيها مع غيره من الأحزاب والقوى السياسية من موقسع المعارضة.

لم يفرط ولن يفرط في المهام والواجبات والتبعات والوظــــائف الــــي يتوجب عليه القيام بها، وهو بالمقابل لم ولن ينـــزلق في المطبات التي قد يــواد له الوقوع في شراكها.

وكما أسلفنا، وعلى ضوء النتائج النهائية للإنتخابات التشريعية الثانية آثر (الإصلاح) أن يستأنف مهامه من موقع المعارضة، وأن يترك السلطة، مؤملاً في شريكه السابق (المؤتمر الشعبي العام) أن يتحمل مسئولياته التاريخية وينهض بواجباته الوطنية ، ومبدياً استعداداته للوقوف إلى جانب(المؤتمر) ومع غيره من الأحزاب والنظيمات السياسية والقوى الوطنية في العمل الجاد من أجل انجاح أية جهود خيرة تقوم بما الحكومة في سبيل إبجاد حلول ومخارج للأزمات والمشاكل التي تعانيها البلاد وعلسى مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والثقافية وغيرها، وهو لن يسألو في بذل الاستطاعة لمؤازرة الحكومة وتسديد خطاها طالماً كانت صادقية في بدل الاستطاعة لمؤازرة الحكومة وتسديد خطاها طالماً كانت صادقية في

إصلاح الأوضاع المعشية ومعالجة الاختلالات الهيكلية وإيقساف التدهسور المستمر في كل المجالات وذلك بمحاصرة الفساد والقضاء على بؤره وأوكلوه ورموزه.

خرج (الإصلاح) - إذاً - من السلطة وانتقل إلى المعارضة، وبخروجه هذا لم يعد لكوادره القيادية أي تواجد على مستوى السوزراء أو نسواب الوزراء في أي من الوزارات والمؤسسات الحكومية التي كان يتسنمها، فقسد برحت هذه الكوادر أماكنها، رغم ما تمتع به من مؤهلات وقدرات، ورغسم ما اتصفت به من نزاهة وإخلاص في تأدينها للمهام التي أسندت إليها، ولم يعد هناك من تواجد سوى بعض الأشخاص الذين عينوا بدرجات أقل مسن الدرجات التي سبق ذكرها.

وبذلك يكون (الإصلاح) قد انتقل - بالفعل - مسن المشاركة في السلطة إلى تفعيل المعارضة ليخوض - وللمرة الثانية - تجربسة المعارضة، آخذاً في اعتباره أهمية الموقع الذي يتبوأه الآن، باعتبار أن المعارضة الفاعلسة تعد بمثابة الجناح الآخر للنظام (فكل منهما يمثل أحسد جناحي النظام)، وبدون جناح السلطة وجناح المعارضة، فإن النظام لا يسسطيع أن يحلق عالياً، بل ولا يمكن للديمقراطية أن يستقيم أمرها، إذ كيف يتصور ازدهسار الديمقراطية دون وجود معارضة حقيقية وفاعلة.

وإذا كان الأمر كذلك فلا ينبغي أن يفهم أن ليس للمعارضة من مسهام تؤديها في خدمة الوطن إلا عندما تصعد إلى سدة السلطة وحسب. إن المعارضة الوطنية البناءة، كما السلطة الوطنية المخلصة سسواءً بسواء، كلاهما يسهمان في تسيير دفة النظام وخدمة أبناء الوطنس وتحقيق مصالح المجتمع.

وكل واحد منهما يكمل الآخر، في الدفع بعجلة النظام، والذي لا تستقيم شئون الدولة والمجتمع إلا ببقائه واستمراريته.

وفي ظل هذا الفهم، فإن أحداً لا يعدم دوراً في الاسهام بإدارة شــــتون النظام.

وتأسيساً على ذلك فإن كافة التنظيمات والأحزب السياسية - الحاكمة منها والمعارضة - تشارك بشكل أو بآخر في إدارة النظام، ويلعب كل منها دوراً في بقائه واستمراره ونجاحه.

إننا من خلال هذا الاسترسال نؤكد على أهمية الدور الذي يضطلع به (الإصلاح) في موقعه الجديد، بما يلقيه عليه هذا الموقع من تبعسات، ليسس أهمها مراقبة أداء السلطة ومحاولة تصحيح انحرافاتها وأخطائها وحسب، ولكن – أيضاً – بما تنتظره من أعمال متعددة تتعلق بحياة المجتمع وقضايساه المتجددة وتطلعاته المستديمة.

وكما قبل (**الإصلاح**) المدعوة للمشاركة في الانتلاف - ايشاراً للمصلحة العامة - رغم معرفته بالأجواء المحيطة - آنذاك - وما تميزت بسه من سوء للأحوال، فإنه عاد إلى المعارضة بقناعة ورضى نفس وهدوء بسال، بل ورحابة صدر، لأنه - وباختصار - يدرك مدى الدور الهام الذي يتوجب عليه القيام به من خلال موقعه الجديد.

فبهذه الكيفية ينبغي أن تفهم سلوكيات ومسلكيات (الإصلاح)، ممسا يجعله دائماً لا يتردد ولا يتقاعس في اتخاذ القرار المناسب في الموقف المناسب بعد أن يوازن بين المصالح والمفاسد، ليسلك الطريق الأسلم والأقصر لتحقيق المقاصد وتنفيذ الأهداف والغايات.

وعلى هذا الأساس فلا غرابة أن نجد (الإصلاح) يتصدر المعارضة ثم يقبل بتعين بعض أعضائه في هذه المؤسسة أو تلك من المؤسسات التابعسة للدولة، كما حدث وأن وافق على تعيين عدد يزيد عن العشرة من أعضائه في المجلس الاستشاري شأنه في ذلك شأن كل القوى السياسية الفاعدسة في المساحة الممنية المتواجدة في هذا المجلس.

كما لا ننسى أن (**الإصلاح**) سعى إلى تعين اثنين من أعضاته في قسوام اللجنة العليا للإنتخابات، والتي تم تشكيلها في وقت لاحق لانتسهاء فسترة عمل اللجنة السابقة، بعد أن انتهت فعاليات السدورة الانتخابية الثانية (٩٧م).

ولا يجهل أحد ما لهذه اللجنة من أهمية، كونما الجهسة المستولة عسن الإشراف والإدارة لعملية الانتخابات في البلد، مع الإشارة إلى أنه يتوجسب على أعضاء اللجنة العليا للإنتخابات التخلي عن انتمائهم الحزبي لضمسان صير الأداء.

وكان (**الإصلاح**) قد تقدم إلى عضوية اللجنة بالاسمين التالي ذكرهما:
- الأستاذ / محمد حسن دماج - نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات. - الدكتور / عبدالله عوض بامطرف - رئيس القطاع المالي والإداري باللجنة.

وقد تم تعيينهما - إلى جانب الأعضاء الأخرين - بقـــرار جمــهوري صادر عن رئيس الجمهورية.



الفصل الخامس

قضايا عامة

الدوار والقبول بالآذر. المصرأة. الديمقراطية والتعددية. في البناء المؤسسي. مؤسسات المجتمع المدني.



الواواقبولباتع

نحن ننظر لحواراتنا مع كافة القوى السياسية بقدر كبير من الإيجابية، ونعتقد أن الساحة السياسية بحاجة إلى قدر واسع من الحوار من أجل تعزيز المسار الديمقراطي في البلاد.

العلاقة مع الأحراب والتنظيمات السياسية أسهم التجمع اليمني للإصلاح منذ أن بدأ يمارس نشاطه التنظيمي والسياسي - في ترسيخ العمل السياسي السلمي المرتكز على القبول بالآخر والتعاون المشترك، وأكد على مبدأ التفاهم، وأعلى من شأن الحوار



الايجابي البناء، والمفضى إلى توطيد العلاقة الودية بين مختلف الأطراف والتنظيمات العاملة في الساحة اليمنية، لما من شائه استقرار الأوضاع وحماية المكتسبات الديمقر اطبة، وتجذير ممارساتها العملية في واقع البيئة اليمنية.

فهر ينظر إلى العلاقة الودية بأغسا غايسة نبيلة، تمحسو العسداوات والخصومات، وتزيل الاحتقانات وتشيع في النفسوس جسواً مسن الألفة والتسامح، وتجعل الناس ينسون أحقادهم ويتغلبون على خلافاقم، ومسن ثم يسود روح التفاهم والطمأنينة وينعم الجميع بالهدوء والأمسان، ويتحسول الوطن إلى واحة غنساء تتسع للجميع.

وإذا كانت العلاقة بين الأفراد مهمة، فهي بين الأحزاب والتنظيمـــات أكثـــر أهمية، لأن نقيضها القطيعة والجفاء، والتمترس وفقد الثقة.

وإذا أصبحت العداوة والقطيعة هي الصفة الغالبة بسين التنظيمات رالأحزاب السياسية فليس وراءهما إلاّ التربص والمكايد والوقيعة وهسو مسا يتحول إلى مرض عضال ينخر في جسد الأمة ويفت في عضد الوطن.

فالخصومات السياسية - بسبب غياب الديمقراطية طيلة فترة ما قبل الوحدة - أوجدت فجوة متسعة بين مختلف الحركات والتوجهات السياسية، فقد ظل كل طرف يحيك المؤامرات والدسائس للطرف الآخسر لدرجة أن إقامة علاقة ودية كان بعد أشبه بالمحال.

غير أن الواقع الراهن يفرض على هذه القوى مسألة التعايش وعسدم اجترار مآسي الماضي ، والنظر إلى التحديات التي تطل يقروها الموحشة على الأمة كلها لتستأصل شأفتها وتقضى على مقدراتها، وتمسخ هويتها، مستخلة الخلافات والمنازعات التي أوجدت شروخاً عميقة في جسد الأمة.

ولأن عالم اليوم من سماته التقارب والالتقاء والتعاون بعد أن تبين أن لا مجال للضعفاء في الحياة الهائئة المستقرة بين الأقوياء، فإن التجميع اليمني للإصلاح يدرك جيداً أهمية وجود علاقات طيبة تجمع بين أبناء الشعب اليمني بكل فتاته وشرائحه الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، على أن ترتكز هذه العلاقة على التكافؤ والاحسترام المتبادل والالتزام بالثوابت العقدية والوطنية نجموع الأمة.

وعلى ضوء هذه القناعة عمل (الإصلاح) على مد جسور العلاقسة والتفاهم مع القوى السياسية العاملة في الساحة، وفتح قنوات التواصل في محاولة لتجسير الهوة، وإقامة قناطر للعبور تقرب المسافات وتلطف أجسواء العداوات، وتستشرف آفاق المستقبل.

ومنذ أن نشأ (**الإصلاح**) وهو يحاول إيجاد صيغة للتفهم والتعهاون المشترك بين التنظيمات السياسية توتكز على القواسم المستركة وتلتزم بالثوابت الدينية والوطنية، وبالتالي تسخر لخدمة المصالح العامة للمجتمع.

ومع أن انحاولات المبذولة – في هذا الصدد – كثيرة ومتعـــددة إلاّ أن نجاحها ما يزال محدوداً ويحتاج إلى المزيد من بذل الجهد والتفاعل من قبــــل مختلف الأطراف والقوى السياسية ليتحول إلى ثقافة عامة وسلوك ممارس.

ولا شك أن أبرر النجاحات المتحققة في هذا المضمار، هي تلك السبق تتمثل بالتفاهم والتعاون والتسيق مع المؤتمر الشعبي العام، نظرراً لوجود قواسم مشتركة عديدة تجمع بين التنظيمين ليس أقلها ما جساء في المشاق الوطني.

فقد أفضت الحوارات التي تحت بين (الإصلاح) والمؤتمسر إلى توقيع العديد من الاتفاقيات، واستمرت العلاقة بينهما بنسادل وجهات النظر والتنسيق المشترك في العديد من المواقف، وبلغت هذه العلاقة أوج نجاحها في ظل التنسيق الكامل والوقفة القوية إزاء مؤامسرة الانفصال، مما أدى إلى إحباط كافة المخططات المستهدفة لتفكيك عرى الوحدة المنية، وتجنيسب الوطن شر التمزق والاحتراب.

كما أن دخول (الإصلاح) مع المؤتمر الشعبي العام في ائتلاف حكومي لمدة أربع سنوات كان حصيلة للحوارات الهادفة والتسميقات المشمركة، وهو – في الأخير – يدخل في إطار العلاقة الودية المتميزة بينهما.

ومنذ أن أعلن عن قيامه، دخل (الإصلاح) في حوارات مع عدد مسن الأحزاب والتنظيمات السياسية ابتدرها مع كل من : حزب البعث العسري الاشتراكي، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري قبل عدة سنوات وتوصل إلى برامج مشتركة للتنسيق والتعاون حول العديد من القضايا الوطنية، كمل حدث أثناء مناقشة ميثاق العمل السياسي والمطالبة بإنماء الفترة الانتقالية في العام (٩٢).

وفي ظل المطالبة بتعديل الدستور، وسّع (الإصلاح) حواراته وإتصالاته مع مختلف القوى السياسية، وتوصل مع العديد من الأحسراب إلى اتفساق يقضى بمطالبة السلطة بتعديل الدستور قبل الاستفتاء عليه.

ونجح (الإصلاح) - يومها - في استقطاب عسدد مسن الأحسزاب والتنظيمات السياسية إلى صفه ليشكلوا معاً اصطفافاً وطنياً تجلى في مقاطعة الاستفتاء على الدستور الذي كان يمثل صيغة توفيقية بين النظسامين قبل الوحدة.

وارتضى (**الإصلام**) الدخول في ائتلاف حكوميي يضم الحزب الإشتراكي، رغم الموقف العدائي الذي كسمان يكنمه الاشتراكي تجماه (**الإصلام**)، بل وانتهز الفرصة لإجراء العديد من الحوارات مسمع قيمادة الإشتراكي في محاولة لإزالة الاحتقانات والحساسيات، وبالتالي الوصمول إلى صبغة للتفاهم، وقيئة الأجواء لعلاقة تسودها الحبة والمودة في ظل التوابست العامة للأمة.

وبالعودة إلى أدبيات (**الإصلاح**) وإصداراته، والمقابلات والتصريحات والأحاديث التي يسدني بما أعضاؤه وشخصياته القيادية نجد أن مبدأ الحسوار يكاد يكون حاضراً ومركزاً عليه بصفة دائمة، ثمسا يؤكد حقيقة تبني (**الإصلاح**) لهذه الوسيلة كآلية مثلسي لمعالجة التصدعات وردم هسوة الخلافات، وبالتالي إشاعة جو المجة والمودة والقناعة بالعيش المشترك.

أولم يلجأ (**الإصلاح**) إلى الحوار مع مختلف الأطـــــــراف؟ كوســــلة وحيدة للتعبير عن آرائه المعارضة للسلطة يوم أن أصرت على الاستفتاء قبــل تعديل الدستور.

وفي ذروة معارضته للمخالفات الشرعية والقانونية التي تضمنها الدستور – قبل تعديله – شهدت الساحة اليمنية – وربما للمسرة الأولى – عرساً ديمقراطياً، تجلى في توسيع نطاق الحوار والتناظر، وكان (الإصلاح) فيه أحد الطرفين المتحاورين، مبدياً وجهة نظره المدعمة بالحجج والبراهين، مما جعل الرأي العام والقوى السياسية تنظر إليه بعين الاعجاب والتقديسر، لإدارته للمعارضة السلمية، وبأساليب ديمقراطية غير مسبوقة.

ويستطيع المرء أن يتحقق من موقف (الإصلاح) المبدئي مسن الحسوار والاعتراف بالآخر، بالعودة إلى النظام الداخلي والبرنامج السياسي، وغيو ذلك من الأدبيات والبيانات، فعلى سبيل المثال: عدد النظام الداخلي أخص خصائص (الإصلاح) وذكر إحدى هذه الخصائص كما يلى:

((يؤمن بالحوار الإيجابي البناء، والمجادلة بالتي هي الحسن)) ويصف الحوار بأنه ((ومسيلة أساسية للتعارف

والتلاقي والتعاون)) مؤكداً على أن ((أول سبيل للقاء بين المتحاورين الاستعداد للإستماع وقبول الحق)).

وقد سبقت الإشارة إلى أن الحوار يعد إحدى الوسائل السلمية السقى يعتمدها (الإصلاح) لتحقيق أهدافه كما ورد في الصفحة (١٦) من النظام الداخلي على النحو التالسي :

((الحوار بالحسنى والحجة مع كافسة القوى السياسية والاجتماعية أداة للإقناع والاقتناع والاسهام في بناء الوطن وتعزيز وحدته الوطنية)).

ومن جانبه يؤكد البرنامج السياسي لـــ(لإصلاح) على أهمية الحـــوار، ويشدد على ضمان حرية التعبير وتنمية روح الحوار البناء.

ومع تأكيدنا على أن الحوار الايجابي البناء يعد في نظر (الإصلاح) الأداة المثلى للتعارف والتعاون، وهو المدخل السليم لإيجاد علاقة متينة بسير الأفراد والتنظيمات، فإننا المقابل وتوكد على رفض أساليب الاستقواء والاستعلاء، كما أننا ننبذ استخدام كافة أساليب العنف والإكراه، ونديسن الإرهاب بكل مسمياته وأشكاله وصوره، ونعتبر الارهاب الفكري أخطر وسائل مصادرة الأراء وإلغاء الآخر.

وبالإضافة إلى بعض النصوص المؤكدة على الحوار في النظام الداخلي والبرنامج السياسي ل_(الإصلاح) فإن مجلس الشورى للتجمع اليمني للإصلاح لا تكاد بياناته تخلو من التوكيد المستمر على مسألة الحوار ومسد خطوط التواصل مع الآخرين لإيجاد علاقة جيدة وواسخة ومتينة.

وهنا بعض الأمثلة على ذلك :

فقد جاء في البيان الختامي للمجلس بتاريخ ٢١ /٩٥/٤م ما يلي :

((يؤكد المجلس على أهمية توثيق العلاقة مع جميع القوى السياسية الفاعلة في الساحة اليمنيـــة فــي ســبيل مصلحــة اليمن)).

وكما شدد في بيانه الحتامي الصادر في ٩٥/٩/٢٥م على :

((أهمية توثيق وتطوير العلاقة مع جميع القوى السياسية والفاعلة في الساحة)).

وأكد في البيان نفسه على اعتبار الحوار :

((الأسلوب الأمثل لتجاوز الخلافات والتباينات في وجهات النظر)).

وعاد ليؤكد في بيانه الصادر في ٩٦/١٠/٢٤م على :

((تعزيز نهج الحوار كمبدأ إسلامي وقيمه أصيلة من قيسم مجتمعنا اليمني، ووسيئة لحل الخلافات والتعبير عن وجسهات النظر المختلفة والاقتناع والاقتناع بالحق والصواب)).

واعتبار الحوار:

((هوالطريق السلمي والأسلم والوحيد لجمع الكلمة وتوحيد الصف وتجنب الصراعات التي لم يعد يحتملها الوطن)).

وقد جاء في بيان المجلس الصادر في ١٩٩٧/١١/٢م ما يلي :

((أهمية استمرار التواصل والتعاون مع مختلف أطراف العمل السياسي من أجل ترسيخ الممارسة الديمقراطية الشوروية واستمرارها)).

من خلال هذه النصوص - المؤكدة على ضرورة قيام علاقات متينسة وسيلتها الحوار الإيجابي البناء بين (الإصلاح) والقوى السياسية في السياحة - تنضح مدى الأهمية التي توليها هيئات (الإصلاح) وقياداتسه النظيمية للحوار وما يتبعه من علاقة جيدة.

وللمزيد من التوكيد حول انتهاج (**الإصلاح**) لمبدأ الحوار أثناء الأزمة السياسية يؤكد البيان الحتامي للدورة التحضيرية بتلويخ ٢١/١٠/٢١م ما يلى:

((لقد اعتمد (الإصلاح) الحوار وإدارة الخلاف داخل الأطر المتفق عليها عوضاً عن إدارة الأزمات خارجها)).

((فقد كان الحوار واحداً من الأساليب التي اتبعناها في علاقتنا مع الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة)).

وفي كلمته التي ألقاها الشيخ/عبدالله بن حسين الأحمر رئيسس الهيئة العليا أثناء افتتاح فعاليات الدورة الثانية للمؤتمر العام المنعقد في نوفمبسر (٩٦م) شدد على :

((اعتماد الحوار كوسيلة حضارية بينن مختلف القوى السياسية الفاعلة في الساحة من أجل مصلحة اليمن)).

وكان المؤتمر العام الأول لـ(الإصلاح) قد أكد في بيانسه الختسامي في 1998/9/7٤ م على :

((حق جميع القوى السياسية الوطنية في ممارسة العمسل السياسي المسئول والملتزم بثوابت الأمة، وضرورة حمايتها من الممارسات المغلوطة التي تسيء إلى الديمقراطيسة، مسن خلال تطبيق قانون الأحزاب والتنظيمات السياسسية والالتزام بأحكامه)).

كما أكد المؤتمر في نفس البيان السابق على :

((أهمية التنسيق بين (الإصلاح) وكل الأحزاب السياسية في الساحة)).

وفي ضوء ذلك يتين لنا أن الحوار أهج مماوس وتقليب مبع لدى (الإصلاح) وهسو - بالتالي - مؤشر حقيقي على عدم استبعاد الآخر، بل ويؤكد على الاعتراف بحق الآخرين في مماوسة العمل السياسي، ومسن ثم الإقرار بتواجدهم.

ونعود لنؤكد - من جديد - أن (الإصلاح) يحترم الآخريسن ويقسر بوجودهم، ويعتبر العلاقة الودية الطيبة بين مختلف الأطراف السياسية ضمانة أكيدة لترسيخ تجربة التعددية السياسية، وسسياج واقسي للحفاظ علسى المنجزات الديمقراطية، وكلما فتحت قنوات التواصل وتقاربت الوؤى بسين التنظيمات والأحزاب السياسية كلما أدى ذلك إلى تمتين أواصر الأخسوة، وترسيخ العلاقة مما يؤدي - يدوره - إلى إمكانية توفر الاجمساع الوطسني وتوحيد الإرادة السياسية.

ومهما يقال عن موقف (الإصلاح) من الحوار والاعستراف بوجود الآخو السياسي فإن المراقب والمتسابع لمظاهر العمل السياسي للدى (الإصلاح) منذ أن نشأ وسواءً – عندما كان في السلطة أو في المعارضة - يجد أن مسألة الحوار تتبوأ موقعاً متقدماً في أولويات الأداء، للرجة أن قيلادة التنظيم وهيئاته المختلفة تولي هذه الآلية اهتماماً غيسر عادي، وتعول علينها كثيراً لإقامة علاقة راسخة ومتينة مع مختلف الأطراف والقسوى السياسية الفاعلة.

وقد سبق الذكر أن أنجح الحوارات وأمتن العلاقات ظهرت جلياً مسع المؤتمر الشعبي العام للتوافق الكبير في الرؤى والطروحات، وللتاريخ الطويسل من التعاون المشترك بين التنظيمين، إلى غير ذلك من العوامسل والقواسسم المشتركة.

 ولعل الساحة السياسية تتذكر كيف أن (الإصلاح) بادر بتحريسك الوضع الراكد للحياة السياسية اليمنية وما أصابها من برود، على إفرا الأحداث التي شهدها اليمن بعد فتة الإنقصال، وعندما زاد الوضع سوءاً وتأزماً بسبب المخالفات التي رافقت عملية الانتخابات التشريعية، فقد تحرك (الإصلاح) - يومها - لتفعيل الحوار بحدف الوصول إلى تحسين مستوى العلاقات السياسية بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، وكسانت أبرز الحوارات هي تلك التي بدأها مع أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، بدءاً بالحزب الاشتراكي ثم تواصل الحوار ليشمل بقيسة أحزاب مجلس التنسيق الأطراف السياسسية المعارضة، المعارض، وتعددت اللقاءات لتعم مختلسف الأطراف السياسسية المعارضة، المعارضة بما فيها المجلس الوطني للمعارضة.

ونتج عن اللقاءات المتعددة بين (**الإصلاح**) ومجلس التنسيق الأعلى المعارضة توقيع برنامج تنسيق مشترك في ٩٩٦/٨/٢٧ م بحدف الوقوف بشكل جماعي في وجه المخالفات والخروقات غير القانونية التي استهدف بحسا التأثير على سيسر الانتخابات.

إن التجمع اليمسني للإصلاح - بهسده السلوكيات والفعاليات الديمقراطية - يؤكد بشكل عملي على قبول التعساون وإقامة علاقات يسودها الاحتسرام المتبادل، وهو من خلال ذلك - يسهم مع كل القسوى الحيسرة على تأسيس أرضية صلبة ومشتركة يقف عليها الجميسع وتتسمع الجميع.

إن الحوار وإقامة العلاقة مع الآخر (السياسي) مؤشر حقيقسي علسى ترسيخ النهج الديمقراطي وتثبيت مبدأ التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

يقول الشيخ / عبدالله بن حسين الأحمر رئيس الهيئة العليا :

((باب الحوار مفتوح، وهو مبدأ من مبادئنا مع الأحسزاب المعارضة أو الأحزاب الحاكمة، أو مع أي قوى سياسية كانت، فالحوار هو الكفيل بتقريب وجهات النظر في الكثير من التباينات والمشاحنات التي قد تحدث بين القوى السياسية)).

ويضيف الأستاذ / محمد قحطان - رئيس الدائرة السياسية قائلاً :

((نحن ننظر لحواراتنا مع كافة القوى السياسية الأخسرى بقدر كبير من الإيجابية، ونحن نعتقد أن الساحة السياسية بحاجة إلى قدر واسع من التعاطي والدخول في الحسوار، في القضايا الخلافية وتقريب شقة التباينات والخلافات مسن أجل تعزيز المسار الديمقراطي في البلاد)).







الديعوالية والتعدية

إن النهج الشوروي الديمقراطي هو الخيار الحضاري البارز الدي يؤهلنا لدخول القرن الحادي والعشرين بثقة وقوة وكفاءة.



هل هناك غبش أو غموض في موقف التجمع اليمني للإصلاح من المسائة الديمقر اطيات، والتعددية الحزبيات والسياسية والتداول السلمي للسلطة?

نعتقد أن مثل هذا السؤال ينبغي طرحه أولاً، وقبل الاجابة على أي تساؤلات قد تثار للإستفسار عن مدى موقف (الإصلاح) وقناعته بالنهج الديمقراطي، وما يلحق به من تعددية، وتداول للسلطة، وحريسة الرأي والتعبير، إلى غير ذلك من ما ينتجه النظام الديمقراطي من أنظمة فرعية ومفاهيم وحريات عامة، وقيم تشيعها الممارسة الديمقراطيسة وتغرسها في أوساط المجتمع.

والسؤال - الذي صدرنا به الحديث عن حقيقة موقع الخيار الديمقراطي في فكر (الإصلاح) - سؤال منطقي جداً وبريء أيضاً، ولعل طرحه في هذا المكان - وبهذه الكيفية - يعد الأنسب كمدخل لتناول هذه القضية والتعاطي معها بشكل موضوعي وإيجابي.

فالأصل أن الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تعمل في ظـــل نظــام ديمقراطي تعددي، وقد ارتضت لنفسها، وتواثقت مع بعضها البعض، بــــل وتعاقدت فيما بينها على الإقرار والاعتراف بحذا النظام، الأصل فيــها ألهـــا

تحرص كل الحرص على تمضية هذا العقد (الاجتماعي والسياسي) فيما بينها وبين الطرف الآخر المتعاقد معها وهو السلطة، وهماية ذلك التواثق والسندي يشكل الضمانة القسانونية والشرعية المؤكدة لبقائها واسستمرارية تأديفها لوظائفها وأعمالها، لأن ليس من مصلحتها أن ترفيض المبسور والمسوغ القانوين والشرعي الذي يعطيها حق البقاء، وحق تمارسة الأداء.

نعم ذلك هو الأصل، وهو الشيء الطبيعي في ظل الأنظمــــة الحزبيــة التعددية والثنائية، أما الاستثناء فلا يكون إلاّ في ظل سيادة نظــــام الحـــزب الشمولي الأوحد.

وكما هو الشأن في الجمهورية اليمنية فقد كان (الإصلاح) - نفسه - وليد التحولات الديمقراطية الايجابية، والتي أتاحت الفرصة لكافة الأحــزاب والتنظيمات السياسية للخروج من حالة السرية إلى جو العلنيـــة لممارســة مهامها وتأدية أنشطتها، والدعوة - جهراً - إلى مبادتها بموجب النصـــوص القانونية والدستورية، والتي هي - في الواقع - عامل الضمان القوي لبقـــاء هذا النهج واستمراره.

ولقد ولد (الإصلاح) يفطرة سليمة وخلقة سوية غير مشوهة.

ولم يعرف عنه من البداية الأولى لنشأته بأن سلوكياته مناقضة ومصادمة لطبيعة الأشياء، فهو بذلك شوروي المولد، ديمقراطي النشأة، لم يجد صعوبة في حياته وفي تكيفه إلا في ظل انعدام الأجواء الديمقراطية والشوروية، بـــل ولا يتنفس ملء رئيه إلا بتوفر الأجواء الصحية والنقية.

و (الإصلاح) حينما ولد ببنيته العملاقة وفكره الناضج وأداءه الفيلعل، من أول أيامه، لم يكن ليتأتى له ذلك لولا أنه قد تشميرب بمنتسوج العقسل البشري النيسر واستفاد من التجارب الإنسانية القيمة في مختلف العلسوم، والفنون، والآداب، والأفكار، والقيم، والنظم، والتراث الإنساني الإيجسابي الخالد، لأنه يعي جيداً أن ((الحكمة ضالة المؤمن أنسى وجدها فسهو أحسق الناس بما)).

وإذا كان (**الإصلاح**) قد استفاد من كل التجارب الإنسانية الناجحة، ويسعى للإستفادة من غيرها – وبصفة دائمة – أفلا يستفيد – إذاً – هـن أروع وأنضج تجارب الإنسان في أهم جانب من جوانب حياته وهو الحكم.

والنظام الديمقراطي أليس هو أرقى أنظمة الحكم السياسية في التجلوب البشرية في عصرنا الحالسي ؟

فلم نرفض هذه التجربة - إذاً ؟ وما هو مبرر الرفض إن وجد ؟

وعوداً على بدء، وللإجابة على أي استفسار حول موقف (**الإعسلاح**) من المسألة الديمقراطية، فإننا نؤكده، وباختصار على ما يلي :

الإقرار بالخيار الديمقراطي والاعتراف به كنهج وممارسة يعد أمراً محسوماً لدى (الإصلاح).

نعم فقد حسمت هذه المسألة منذ زمن بعيد، وتم تأصيلها في مختلف في المسألة منذ ومن بعيد، وتم تأصيلها في مختلف أدبياته ووثائقه ولم تعد محل نقاش أو جدال، أو حتى تساؤل.

وقبل أن نستعرض ما جاء في الوثائق والأدبيات حسول الديمقراطية واعتمادها كنهج، وأسلوب ممارس بكل مظاهرها الايجابية، فإننا نذكر بسأن (الإصلاح) لم يكتف بالتنظير الديمقراطي، بل إنه عمل على إنزال النصوص النظرية إلى أرض الواقع، وهو يمارسها – اليوم – سلوكاً وعملاً.

فعلى سبيل المثال :

عندها عارض (الإصلاح) هشروع الدستور الانتقائي، كان أحد أوجمه معارضته يتمثل في أسلوب تعاطي ذلك المشروع مع متعلقات الديمقراطيسة والتعددية الحزبية وبشكل غير واضح، ولغموض نصوصه في هذا المضمار، حيث لم ينص صراحة على التداول السلمي للسلطة من خسلال التعديسة الحزبية، ولم يؤكد على الفصل بين السلطات.

وهذه القضايا تعد من أهم مظاهر الديمقراطية الفعلية، وهو - بالتللي - ما دعى (الإصلاح) إلى الوقوف إزاء ذلك موقفاً معارضاً داعياً إلى إصلاح ذلك الاختلال والذي كان ينتقص من الديمقراطية، ويشكل التفافاً محتملاً عليها، حتى تم تعديل الدستور فيما بعد.

وقد شارك (الإصلاح) مشاركة بناءة، وقدم تصوراته ورؤاه المتضمنة الإيجاد ضمانات حقيقية لترسيخ النجرية الديمقراطية والتعددية السياسية وكان ذلك أثناء الحوارات والنقاشات التي أسهمت فيها القوى السياسية والفاعلة حول ميثاق العمل السياسي، وكذا عندما نوقش مشروع قسانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وقانون الصحافة، واللذان تضمنا بنسوداً إيجابية في مجال حرية العمل السياسي والإعلامي بما ينسيجم مسع التوجه الديمقراطي التعددي.

ديمقراطية (الإصلاح) من النظرية إلى التطبيق

جاء في البيان الحتامي للمؤتمر العام الأول بتاريخ ١٩٩٤/٩/٢٤م مسا يلي :

((يرى المؤتمر أن الحفاظ على النهج الديمقراطي الشوروي وترسيخ التعددية السياسية وترشيد الممارسة الحزبية، وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة في البلاد هيو الطريق الأمثل لتجنب اليمن مغبة الصراعات السياسية التي تنعكس بآثارها السلبية الخطيرة على مختلف المستويات)).

من ناحيته يؤكد النظام الداخلي على أن (الإصلاح) ينطلق في كافسة أنشطته وأهدافه ووسائله من العديد من المبادئ والتسي منها :

(الديمقراطية المنضبطة بأحكام الإسلام أسلوب لممارسية الحكم ورفض الاستبداد بكل أشكاله وأثوانه، وتعميق الشورى في الأمر واعتمادها مبدأ مئزماً في أمور ((الإصلاح)) كافة)) ويضيف على ((تعميق مبدأ الشورى والممارسة الديمقراطية في المجتمع لضمان تداول السلطة سلميا ومماسية الحريات

العامة والخاصة وحرية الرأي والتعبير التي كفلتها الشريعة الإسلامية)).

أما البرنامج السياسي فيشدد على:

((ترسيخ أسس الدولة الحديثة، وتنمية التجربة السياسية الجديدة القائمية على الشورى والديمقراطية والتعددية الحزبية)).

وبالإضافة إلى ما سبق فإن البرنامج السياسي خصص للشورى والديمقراطية بنداً في الأسس والمنطلقات وأسهب في الحديث عن الديمقراطية معتبراً:

((أن التجسيد الأمثل لمفاهيم الشورى في عصرنا الراهب يوجب الأخذ بأحسن ماوصلت إليه المجتمعات الإسانية في ممارستها الديمقر اطية من أشكال وقواعد وطرق إجرائية وفنية لتنظيم استخلاص الإجماع، وتحسين ممارسة الملطة وضمان تداولها سلمياً، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية فيها، وتفعيل المراقبة عليها)).

وفي الفصل الخاص بالنظام السياسي تحدث البرنامج السياسي بشكل مستفيض عن التعددية السياسية مؤكداً على :

((ترسيخ التعددية السياسية الملتزمة بــالثوابت العقديـة والوطنية وضمان مبدأ التداول السلمي للسلطة)).

وموضحاً وجهة نظر (**الإصلاح) في مجابمة فكرة الدولة الأبوية ودورهــــ** الشمولي واحتكارها لمقومات القوة ومصـــــادر الــــرزق ووســــاثط الثقافـــة والمعرفة.

ونظراً للمكانة التي يوليها (**الإصلاح**) لمبدأ التعددية السياسسية فإنسه يعدد عميزاتما وخصائصها في تقوية المجتمع وتعزيز مناعته ومقاومته للإسستبداد وصوناً لحقوق الأفراد وحرماتهم وحرياتهم ، واصفاً إياها بقوله :

((تمثل التعددية السياسية والحزبيسة الأمساس المكين لتداول السلطة وانتقالها سلمياً بين الجماعات والقوى السياسية المنظمة، والوسيلة الأكثر فعالية والأعمق أثراً في إنضاج الوعي السياسي في المجتمع)).

وزيادة في التأكيد على الأهمية التي تحتلها في لهج (**الإصلاح**) بمضي

((سوف يعمل (الإصلاح) بحزم ودأب على تعزير مبدأ التعدية السياسية وتحويله إلى إحدى الحقائق الراسخة في المجتمع اليمني ومقاومة أي توجهات من أي طرف كان؛ لإعادة المجتمع اليمني إلى واحدية الرأي السياسي المؤدي إلى السلطة القهرية التي تعتمد على الجيش والأجهزة الأمنية لإخضاع المجتمع لمآربها وأهدافها وأطماعها)).

والنصوص الواردة حول هذه المسألة كثيرة ومتعددة ولا يتسع المقسام لاستعراضها جميعاً، وفيما يتعلسق بسالتداول السسلمي للسسلطة ، فسإن (اللاصلاح) حولها مقال ، ووصف لا يخلو من الإعجـــاب، والتــالق - إن صح العبير - فهو يرى أن :

((التداول السلمي للسلطة هدو جوهدر الشرورى و الديمقراطية وأسلوبها الأمثل لحل مشكلة الصراع على السلطة بمختلف مستوياتها)).

إن هذا الطرح لمسألة التداول السلمي للسلطة لا يمكن النظر إليه إلا أنه طرح متقدم يتم عن مدى الرؤية المتفتحة إذاء النظام، وكيف ينبغي أن يدار، وبالتالي المسليم بالتنائج التي تفرزها الديمقراطية، وتجعل السبرامج والتناقس الشريف – عبر الانتخابات الحرة – هي المعايير الحاسمة في تحييسة الفرصة أمام هذا الحزب أو ذاك التنظيم لتسلم قيادة السلطة وإدارة دفسة النظام.

إن التجمع اليمني للإصلاح - وعلى العكس مما يطرحـــه الخصــوم - يثمن تثميناً عالياً الممارسات الديمقراطية، ويدعو إلـــى :

((ترسيخ التعددية السياسية والحزبية في المجتمع وتأسيسها على أرضية صلبة من الثوابت العقدية والوطنية التي تجعل من التعدد مدخلاً إلى التكامل والتكافل والتعاون)) وهو ما يؤكده ويشدد عليه في أكثر من موضع في برنامجه السياسي.

هذه النصوص تعمدنا استخراجها من النظبام الداخلي والبرنامج السياسي، واللذين يتضمنا الرؤى والتصورات والأسسس والمنطلقات،

وبالتالي القناعات والمرتكزات والطروحـــات النظريــة الضابطــة لســير (الاصلاح) وسلوكياته وأدائه لوظائفه في الحياة العملية.

أما الأحاديث التي يدلي بما قادة (**الإصلاح**) حول هذه القضية، فهي أكثر من أن تحصى، إذ لا تكاد تحسر مناسبة إلا وتنتهز مس قبل قيادات (**الإصلاح**) - بمختلف مستوياقم التنظيمية - للإشادة بالممارسسة الديمقراطية الشوروية إما على المستوى الداخلي للتنظيم أو على المستوى الحلي.

يقول الأخ / رئيس الهيئة العليا في كلمته التي ألقاها أمام أعضاء المؤتمسر العام في دورته الثانية والمنعقدة يوم ٢١نوفمبسر٢٩٩م:

((إن الحفاظ على المكتسبات الوطنية المتمثلة في الوحدة الوطنية والتزام النهج الديمقراطي الشوروي والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة يعد من القضايا المصيريسة التي ضحى شعبنا اليمني من أجلها بالكثيسر والكثيسر)).

ومن ناحيته يؤكد الأستاذ / ياسين عبدالعزيز -نائب رئيس الهيئة العليك للتجمع - في الحديث الذي أدلى به لصحيفة المؤتمر العام الأول الصادرة يسوم ١٩٩٦/١١/٢١ على :

((أن التجمع اليمني للإصلاح يحاول قدر إمكانه أن يحيى هذه القاعدة، قاعدة الشورى والديمقراطيسة الشوروية في المجتمع اليمني)) ويمضي في حديثه إلى القول ((حين تشتور هذه الجماعة وهذه الأمة لا شك أن أداءها وآراء مختصيها

وعلمائها تتنوع وتتعدد، ومن هنا تنشأ التعددية في الفكرة، شم تنشأ بعد ذلك التعددية في الشخصية، لكنها التعددية المتنوعة لا التعددية المتضادة)) ويضيف ((وإنما تكون التعديسة تبعاً للشورى والديمقراطية، فحيثما أمكن التشاور أمكن تعدد الاراء والأفكار والأعمال والأشخاص وتعدد كذلك الأحسراب وتنوع كذلك الجهات والطوائف بحسب تعدد الأراء)).

ويختم الأخ / نائب رئيس الهيئة العليا حديثه :

((تقداول المناطة سلمياً بين الأحزاب وبيسن الأفسراد، ولا ينبغي أن تقداول السلطة بالحرب والانقلابات، عده هي نظسرة التجمع اليمني للإصلاح للشسوري والديمقراطيسة المسوري والتعددية والتداول السلمي للسلطة)).

ويقول عضو الهيئة العليا الأستاذ / أحمد القميسري :

((عندما جاءت التعددية السياسية تشكل التجميع اليمني للإصلاح كنوع من أنواع التنوع، وكنوع من الممارسة الديمقراطية التي تعني أن التنوع إثراء لها لأنه يخدم المصلحة العامة ويعزز الوحدة الوطنية)).

ولقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر العام الأول (الدورة الثانية)مايلي:

((إن النهج الديمقراطي الشوروي هو الخيسار الحضساري النبارز الذي يؤهلنا لدخول القرن الحادي والعشرين بثقة وقسوة وكفاءة)).

اما مجلس شورى (**الإصلاح**) فإنه دائم التأكيد على أهمية الممارسة الصحيحة للديمقراطية وهو — بصفة مستمرة — يدعسو إلى السنزام النسهج الديمقراطي للحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه.

فقي بيانه الحتامي الصادر عن السدورة الاستثنائية الثالثة بتساريخ 1997/1/1٤

يؤكد المجلس على ((ضرورة تعزيز الممارسة الديمقراطية الشوروية في مختلف المجالات)).

وفي نفس الصدد يؤكد الجلسس في بيانسه الختسامي الصادر يسوم على :

((ضرورة الالتزام بالدستور والقانون وترسيخ النهج الديمقراطي الشوروي في واقع الحياة وحمايته من أي انتقاص أو تعطيل)).

ويعود ليؤكد من جديد في بيانه الختامي الصــــادر في ٩٩٨/٤/٢٢ ١٩٩٨على :

((استمرار التواصل والتعاون مع كافة الأحرزاب والقوى السياسية من أجل ترسيخ الممارسة الشوروية (الديمقراطيسة) وحمايتها، والحفاظ على وحدة واستقلال وسيادة الوطن)).

وإذا كانت هذه هي حقائق ومواقف (الإصلاح) بمختلف هيئاته وأطره التنظيمية، وللك هي مقولات وأحاديث شخصياتيه القيادية حسول الديمقراطية والتعددية الحزبية وكذا التداول السلمي للسلطة، وكلها تشد وتؤكد على أهمية النهج الديمقراطي لتعزيز المسيرة السلمية والحفاظ علسى استقلالية الوطن وهماية أبنائه، فإن المنحى العملي والتطبيقي يبدو آكثر بروزا، وذلك من خلال العديد من المظاهر والسلوكيات، لعل أهمها علسى الإطلاق يتمثل في العقاد المؤتمر العام الأول وما تمخض عنه من انتخابسات مباشرة لمختلف الأطر القيادية بدء برئيس الهيئة العليا ونائبه، ورئيس المدائوة القضائية، مروراً بانتخاب أعضاء مجلس الشورى وهيئة رئاسته وانتهاء بانتخاب الأمين العام والأمين العام المساعد وبقية أعضاء الهيئة العليا وأعضاء المقضاء المنظيمي وغير ذلك من القيادات، وقد تم ذلك على مرأى ومسمع من آلاف الأعضاء المثلين لعضوية المؤتمر العام.

وقد أشاد بفعاليات ومناشط المؤتمر العام - بدورتيه الأولى والثانية - عضلف الأطراف والفاعليات السياسية معتبرة هذه السلوكيات الديمقراطية من قبل (الإصلاح) دليلاً عملياً ومؤشراً واضحاً على انتهاج الأسلوب الديمقراطي الفعلي.

 تماماً فإن من لا يمارس السلوك الديمقراطي داخل بيته فلن يكون بمقــــدوره الممارسة من خارج البيت.

إن انعقاد المؤتمر العام الأول، وكذا انعقاد الدورة الثانية في وقتها المحدد وفي أجواء علنية، ووسط مناشط وفعاليات ديمقراطية معبرة، وفي ظلل اهتمامات محلية واقليمية ودولية، ومتابعات إعلامية محلية وخارجية، ليسدل أصدق الدلالات على الممارسة الديمقراطية العملية والانتقال بالنصوص والطروحات النظرية إلى حيز التطبيق الواقعي.

وهذه الأقوال والأقعال والسلوكيات والممارسات والمتاشط ما يسبرهن – بالدليل العملي – على صدقية (الإصلاح) وقناعت النامة بالحيسار الديمقراطي قولاً وعملاً.

وهل بعد ذلك من ارتباب أو شك بمدى قناعة (**الإصلاح**) بالنسهج الديمقراطي التعددي؟.. ذلك مالا يستطيع أحد أن يثبت عكسه.







يولي التجمع اليمني للإصلاح المسرأة أهمية خاصة تتناسب مع مكانتها الاجتماعية ومركزها الوظيفي في نطاق المجتمع، ودورها الفاعل داخل الأسرة باعتبارها النواة الأولى، والأساس المتين للبناء الاجتماعي الشامخ.

فإذا كانت المرأة تشكل نصف المجتمع، فإن النصف الآخر يدين فسا بالكثير من عوامل استمرار حياته واستقامة شأنه وتسيير أوضاعــــه، فــهي المربية الموجهة الحاضنة، وهي الراعية لشئون الأســرة وهــي -كذلــك - الجناح الذي لا يستطيع المجتمع أن ينهض أو يحلق بدونه.

المرأة شلال يتدفق، وينبوع جارٍ لا ينضب، وحنان وعطـــاءُ، وطــهر ونقاء، وعفاف ووفاء، بل هي أكبـــر من أن توصف ببضــــع عبـــارات أو كلمات، وكفى.

فمن ذا الذي يغمطها حقها وينتقص من شألها ويتطاول على مكانتها؟

من ذا الذي لا يقر بوجود المرأة؟ ولا يعترف بحقها في ممارسة حياقسا ونيل حقوقها الفطرية التي منحها الله إياها، بل من ذا السندي بمقسدوره أن يتصادم مع سنن الله في خلقه، ويتجرأ على نواميسه وأقداره؟ المسلمون أدرى الناس وأعلمهم بقدر المرأة وأهمية دورها وعظمة مكانتها وسمو موقعها، فهم يتعبدون الله بإجلالها أماً، وإسمادها زوجة، ورعايتها وتربيتها والارتقاء بمستواها بنتاً وأختاً وشريكة حياة.

أوليست النساء شقائق الرجال ؟ ولهن مثل الذي عليهن، أو لسن هسن اللاتي يلدن وينشئن فطاحيل الرجال ومشاهير وأعلام النساء، ثم يأتي بعسد ذلك من يتنكر لهذا الفضل الكريم وذلك العطاء العميم.

وكما أن للرجل حقوق وعليه واجبات، فسيان للمسرأة - كذلك - حقوق مثلما أن عليها واجبات، حق الحياة، وحق الحرية، وحق التصسرف، وحق الملكية، وحق الاختيار، والتعليم والتعليم وتقلد المنساصب والتنقل والقبول والرفض أيضاً، كما الرجل سواء بسواء، وفقاً لشرع الله وهسدي محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم.

وليست المرأة مخلوقاً دونسياً بل إن الله الحكيم الخبير خلقها من نفسس مادة الرجل وكرمها وبين فضلها وأمر ببرها وحسن معاشرةا، وتوعد من يمتهنها ويحقرها أو يسيء معاملتها، أو يتدها وأداً حسياً أو معنوياً.

وعلى ضوء ذلك فإن (الإصلاح) لم يأت بجديد حينما أعلى من شأن المرأة، وأقر بأحقيتها في ممارسة شئون حياقا، وأكد على حقوقها الفطريسة والطبيعية، وسوى بينها وبين أخيها الرجل وفقاً لما شرع الله، فالنساء شقائق الرجال، والحديث الرباني عن المؤمنين يتضمن الحديث عن المؤمنين تضمن الحديث عن المؤمنين وفي الآيات (يا أيها الذين آمنوا) الحطاب موجه - في الفالب - للرجسل والمرأة، إلا في مواضع محدودة، بينها الشارع الحكيم.

وعندما نولي شقائق الرجال هزيداً من الاهتمام، فليس ذلك للمزايسة، بل من باب التأكيد على الواقع الذي تفرض المرأة نفسها عليه، إذ لا يمكسن تجاوزها أو التفاضي عن القدر الذي تسهم فيه للدفع بعجلة الحياة في مختلف الأصعدة، وعلى مر الزمن.

إن ما أصاب المرأة من ظلم وإجحاف في مراحل مختلفة من التريخ لم يكن متفقاً مع النواهيس والشرائع الالهية بل إنه على طرفي نقيض من ذلك، لم يكن ذلك الحيف والقهر سوى الحراف ظاهر عن الفطرة السوية، التي تجعل للمرأة ما للرجل من حقوق وواجبات، غير أن أولي العقول الجاهلة والأنظار القاصرة والفطرة المشوهة أرادوا قلب الموازين ليتدثروا بالأوهسام، ويلبسوا الحقائق الناصعة بأستار وسرابيل أمراضهم المستعصية.

فالمرأة — كالرجل — مستخلفة في هذه الأرض، وخلقت من أجل تأديسة وظيفية تسهم من خلالها في التنمية والبناء والإعمار.

هذه الحقائق وغيرها أكد عليها (**الإصلاح**) في كل أدبياته ووثائق والا يجد غضاضة في الإفصاح والتعبير عنها بصفة دائمة ومستمرة ليعيها كل مسن كان له قلب.

مكانة الشقائق

في الإطار النظري

جاء في النظام الأساسي ما يلي :

((الاهتمام بالمرأة اليمنية وإبراز دورها الإيجابي في كافه المجالات ومن خلال الأطر التي حددتها الشريعة الإسلامية، فاننساء شفائق الرجال)).

أما البرنامج السياسي فقد خصص فصلاً خاصاً بالمرآة مشدداً على

((تصحيح النظرة إلى المرأة وإلى دورها، وفقاً لمبادئ الإسلام وأحكامه بعيداً عن الموروث المبتدع والواقد الفاسد)) إنطلاقًا من الحقائق التالية:

- المرأة شريكة الوجل وليست خصماً، تتكافل معه وتقاسمــه الأدوار
 في الحياة.
- رعاية الأسرة هي أولى مهمات المرأة، وللمجتمع في فائض وقتـــها وجهدها حق ونصيب.

- خصوصيات الأنوالة الجسمية والنفسية ليست مبسرراً لغمسط دور المراة في الحياة ومكانتها في المجتمع، أو الانتقساص مسن حقوقسها والحيف عليها.
- لا يمكن للمجتمع أن ينهض إلاّ إذا حلق بجناحيه ، الرجل والمرأة.
 - وأكد البرنامج السياسي لـ(لإصلاح) على أهمية تعزيز:

((مكانة المرأة في المجتمع وأن تمكن من كافة حقوقها التي كفلها الإسلام وأكدتها المواثيق الدولية)).

كما جاء في البرنامج أن:

((التجمع اليمني للإصلاح يعمل على التصدي لكل محاولات إفساد المرأة، وسوف يسعى إلى النهوض بها وتخليصها مسن الفراغ النفسي والاجتماعي الذي تعاني منسه، وتمكينها مسن حقوقها المشروعة، وبسط المساواة بين الرجل والمرأة وفقساً لمقتضى الدين وضوابطه، مسن خلال تحقيق العديد مسن السياسيات والتي منها:

- توفير الفرص الواسعة لتعليم المرأة وتأهيلها لتمكينها من القيام بدورها في المجتمع.
- تمكين المرأة من ممارسة كافة حقوقها السياسية والاسسهام في الأنشطة العامة الشعبية منها والرسمية، واتاحة الفرصة أمامسها لتولي المسئوليات القيادية في مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة وفقاً لضوابط الإسلام وهديه.

- ويستطرد البرنامج السياسي ليوضح موقف (الإصلاح) تجاه المرأة، والذي يسعى إلى العمل من أجل اتاحة الفرصة أمام المرأة للعمل في مختلف القطاعات ومواقع الانتساج حسبب طبيعتها واستعداداً.

ومن ثم توعية المجتمع وأولياء الأمور بحكم الإسلام في خسروج المسرأة للعمل وأنه واجب في بعض الحالات وجسائز في أكثرها، وكذا سمعى (ألإصلاح) لاستصدار التشريعات الكفيلة بحماية المرأة العاملة وصيانسها وضمان حقوقها في التدريب والترقي، وإعطاء الأولوية في فسرص التأهيل والتوظيف للمرأة في المجالات التي يكون قيامها بما أنسب وأليق من الرجل، وتشجيع المرأة على الانخواط في النقابات والاتحادات المهنية وإعداد وتأهيل قيادات نسائية واعداد ومقتدرة في مختلف المجالات.

وعلاوة على ما جاء في النظام الأساسي والبرنامج السياسي للركوملاح) عن المرأة وضرورة الاهتمام بحا ورفع مستواها، فإن الأحاديث المتعلقة بمذا الشأن لا تكاد تنقطع، بما يدل على الإصرار في الدفع بالمرأة إلى المكانة اللائقة بما وإخراجها من بين الجدران وأسوار الجمود التي تحول دون تستمها للدور الذي خلقها الله من أجله.

ولا يستطيع أحد أن يكابر أو ينكر ما للدور الفاعل الذي تضطلع بسه المرأة الإصلاحية في عمليات السمية السياسية والتربوية والاقتصادية إلى غسير ذلك من المجالات والتي تتبوأ فيها مراكز متقدمة، وفي مختلف مرافق العمسل والانتاج.

مئات، بل آلاف من التربويات والطبيبات والمهندسات وغير ذلك مسن العاملات اللاتي ينتشرن هنا وهناك في المواقع المنتجة على مختلف الأصعسدة والمؤسسات الرسمية والأهلية.

ناهيك عن النشاط البارز في النقابات والاتحادات المهنية وغيرها مسن المنظمات غير الحكومية ، والجمعيات الطوعية بكل مؤسسات المجتمع المسدي المتوعة.

ولا يقتصر نشاط المرأة (**الإصلاهية**) على المنحى التربوي والخلفسي والاجتماعي وحسب بل إن وجودها في المنحى السياسي لا يكاد يطاول أي تواجد لغيرها من اللاني ينتسبن للأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى.

وإذا كان مقياس الأداء للعمل السياسي يتبدى من خسلال المشاركة السياسية، والتي تعد الانتخابسات أبسرز مظاهرها، فسإن إدارة المسرأة الإصلاهية للحملات الانتخابية على مدى التجسارب الستي خاضها الجمهورية المنية كان الأكثر نجاحاً وفاعلية لما عكس نفسه على مسستوى الحشد والتجييش الذي قامت به المرأة.

وقد حقق من خلاله (ألإصلاح) النصيب الأوفر من أصوات المرأة.

فقد لعبت المرأة الإصلاهية - وما تزال - أدوراً محمودة ومشهودة في ترسيخ النهج الديمقراطي ونشر الوعي السياسي، وتعميق ثقافة المساركة السياسية في أوساط المرأة اليمنية والدفع بها إلى نيل حقوقها السياسية، وكل ذلك من أجل ترقية وتنمية مفاهيم التنمية السياسية في الساحة اليمنية.

في تقريره المعد عن عملية الانتخابات التشويعية التي تمـــت في إبريـــل (٩٧م) يقول المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي ما يلي :

((أعطى حزب (الإصلاح) في سنة ١٩٩٣م انطباعاً كبيراً لدى الأحزاب الأخرى، وذلك بتسجيل النساء للإدلاء بأصواتهن، وبإحراز المقعد الثاني الذي كان مفاجأة في الانتخابات، ونتيجة لذلك فإن العديد من الأحزاب حاول اجتذاب النساء خلال حملة التسجيل لعام ١٩٩٦م، حيث أضيف عدد (٨٢٥,٩٤٨) من النساء إلى قائمة الناخبين في ١٩٩٦م)).

ولأن الإصلاحيات ، بسبب ما يتمتعن به من أفكار نيرة ووضوح في الرؤية، كن الأكثر حضوراً ونشاطاً وفاعلية أثناء الدورتسين الانتخابيين (٩٧،٩٣) فقد جعل المراقبين السياسيين - المحليين والدوليين - المتسابعين للشئون السياسية اليمنية يبدون إعجابهم بالقدر الذي يبذله (الإصلاح) في نشر الثقافة السياسية والوعي السياسي داخل المجتمع اليمسني وفي أوساط المرأة، بشكل خاص لما من شأنه الدفع بالجميع إلى ممارسة حقوقهم السياسية كناخيين ومرشحين بمدف إنجاح التجربة الديمقراطيسة وتجذيسر ممارسساقا العملية.

ومع أن قيوداً عدة أسهمت - وما تزال - في تغيب المرأة عن الساحة السياسية إلا أن جهوداً متواصلة تبذل لكسر هذه القيود، وهسلفه القيسود بعضها من مخلفات عصور الانحطاط الحضاري، وبعضها الآخر مسن صنع العصيات والحزبيات الضيقة المعاصرة.

وبوضع مثل هذه القيود والحواجز والعراقيل تضيع الكثير من الحقوق السياسية للمرأة، وتجعل قطاعاً كبيراً من النساسية يحجمن عن ممارسة حقوقهن، كما حدث في الانتخابات الأخيرة (٩٧).

وحول هذه القضية جاء في البيان الحتامي للدورة الاستثنائية الوابعـــــة لمجلس شورى (**الإصلاح**) والصادر في ٩٩٧/٥/٩ م ما يلي :

((عبر المجلس عن الدور المتميز الذي قامت به المرأة أثناء الانتخابات، ويأسف لحرمان عدد كبير من النساء ببمارسة حقوقهن الانتخابية بسبب الأساليب التعسفية التي مارسها بعض ضعاف النفوس ضد المرأة، ويطالب باتضاد الإجراءات الكفيئة بمنع تلك الممارسات)).

ومن خلال هذه اللهجة يتضح مدى الأهمية التي يوليها (الإصلاح) للمرأة في ممارسة حقها الانتخابي، شألها في ذلك شأن الرجل، وهسو - إزاء ذلك - يرفض كافة الأساليب الراهية إلى استبعاد المرأة والحيلولة بينها وبين تمكنها من الاسهام في صنع القرار.

من العرض السابق يتضح - جلياً - أن ليس لــــ(الإصلاح) موقفاً سلبياً - لا معارضاً ولا حتى محايداً - تجاه المرأة من ناحية تمتعها بحقوقها كاملة غير منقوصة، وهو - على العكس من ذلك - يقف موقفاً إيجابياً، بلل ومتحازاً إلى جانب المرأة، وذلك من خلال أطروحاته النظرية المدعمة بالسلوكيات والمواقف العملية، وبالقدر الذي يتمشى مع جوهــــر الديسن الإسلامي وتعاليمه السمحة، ووفقاً لما نصــت عليه الآيسات القرآنية

والأحاديث النبوية، والتي تتواتر في إعلاء قدر المسرأة، ورفعة مكانتها، والمتوعدة لكل من يهضمها أو يغمط حقها، يقسول المسولى عسز وجسل: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينسهون عسن المنكر)، ويقول كذلك: (ولهن مثل الذي عليهن) وفي الحديث: (النسساء شقائق الرجال).



القطاع النسوي في (الإصلاح) تحولات الحاضر وآفاق المستقبل

((يعبر المؤتمرَ عن ارتياحه للتطور الملحوظ في نشاط القطاع النسائي داخل (الإصلاح) والمكانة التي بدأت تحتلها المرأة في مختلف الهيئات والأجهزة التنظيمية ويؤكد على ضرورة تواصل الجهود للدفع بالعمل النسائي إلى مجالات أرحب وأوسع، والعناية بعضوات (الإصلاح) تسأهيلاً وتدريباً، وخاصة في المناطق الريفية، وحل الإشكالات والعقبات التي تعترض عملهن أولاً بأول)).

من البيان الحامي للمؤتمر العام الأول (الدورة الثانية) بتاريخ ٢١ انوفميسر ١٩٩٦م أولاً: الأطور والشياكل التنظيمية:

كما سبق الإشارة إلى أن للتنظيم النسوي مكتباً خاصاً يتبسع الأمانسة العامة للتجمع اليمني للإصلاح ويتخصص بالشتون التنظيمية للمرأة

وقد نصت المادة (٦٤) من النظام الأساسي على ما يلي :

((تنشأ في وحدات التنظيم المحلي أمانة للتنظيم النسائي تتولى مسئولية العمل في قطاع المرأة، ويتم استيعاب أعضاء

(ألإصلاح) من النساء في وحدات تنظيمية فنوية بحسب كثافة العضوية وفقاً لأحكام اللائحة العامة)).

من ناحيتها توضح اللاتحة العامة طبيعة نشأة ومهام التنظيم النسوي في المادة (٦٤) على النحو التالي :

((ينشأ بقرار من الهيئة العليا – بناء على عرض من الأمين العام – مكتب للتنظيم النسوي يتولى مسئولية التنسيق مع الجهات ذات العلاقة على المستوى المحلي والمركزي بما يعزز من دور المرأة، ولا يتعارض مع الآداب والقواعد الشرعية، ويتم تنظيم عمله وتحديد مسئولياته واختصاصاته وصلاحياته، وفقاً للاتحة خاصة تعدها الأمانة العامة ويقرها مجلس الشورى)).

يتكون الهيكل التظيمي للتنظيم النسوي من:
١-مجلس أمانة التنظيم النسوي.
٢- لجنة تنفيذية.

في حين أن مجلس أمانة التنظيم يتكون من :

- ممثلات في المؤتمر العام.
- مُثلات في المؤتمر المحلى.
- اللجنة التنفيذية في إطار الوحدة التنظيمية الحلية.
 - قيادات الوحدات التنظيمية الفرعية التي تليها.

أما اللجنة التنفيذية للتنظيم النسوي فتتكون تما يلي :

٩-أمينة التنظيم النسوي المحلي. ٢-نائبة أمينة التنظيم النسوي المحلي.

وتتبعها ثمان لجان متخصصة هي : لجنة التنظيم والتأهيل، التعليم والثقافة، النقابات والمنظمات، الشئون الاجتماعيمة، التوجيم والإعلام، الاقتصاد، السياسية، ولجنة الشئون المالية والإدارية.

وعن مهام ومستوليات مجلس أمانة التنظيم النسوي، فإن المجلس يتولى رسم سياسة العمل في نطاق الأمانة، ويحدد أولوياته وفقاً للسياسات العامسة وقرارت وتوجيهات الأجهزة العليا، وعلى ضوء الظروف الخاصة بمحيط التنظيم النسوي.

وفيما يتعلق باللجنة التنفيذية لأمانة التنظيم النسوي، والسي تعتبر القيادة التنفيذية المباشرة لأمانة النظيم النسوي، فإفسا تتسولى المسهام والمستوليات المتعلقة بتسيير كافة أوجه النشاط في التنظيم النسوي.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الأطر التنظيمية النسوية تتلرج لتتكون للتنظيم النسوي وحدات تنظيميسة فرعيسة بحسب استيفاء الشروط والمواصفات لنوع الوحدة (فرع، شعبة، حلقة).

ثانياً : فعاليات ومناشط القطاع النسوي :

ما إن تشكلت البنى والهياكل التنظيمية النسوية في التجميع المسنى للإصلاح واستكملت أطرها وأجهزها المتخصصة حتى أخيذت في ممارسة المسئوليات والمهام المنوطة بما وانجاز الواجبات والتبعات الملقاة على عواتقها لكى لا تتخلف عن مواكبة مسيرة (الإصلاح) الصاعدة.

وقبل الحديث عن طبيعة الأداء، وكذا الأنشطة والفعاليات التي يسهض بما قطاع المرأة في (الإصلاح) قمما تجنر الإشارة إليه أن الإقبال السوي والانتساب إلى عضوية (الإصلاح) ظاهرة يكاد يتفرد بما (الإصلاح) مسن بين الأحزاب والتنظيمات السياسية العاملة في الساحة اليمنية، وهسو أمسر معروف ومعلوم عند الجميع، ولا يحتاج إلى كثير عناء لإثباته، ولعل صندوق الانتخابات خير دليل على ذلك.

غير أن هذا الإقبال يضاعف التبعات، ويستنفد الطاقات من قبل قيدة القطاع للقيام باستقبال هذا الزخم النسوي، والعمل على تأطيره وتنظيم صفوفه ومن ثم بذل الجهد لتنمية القدرات العلمية والعملية، وتسخير مختلف الأجهزة والأطر التنظيمية للنهوض بمهام التربية والتدريب، ورفع مستوى المهارات والخبرات وصقل المواهب لتأهيل العنصر النسوي، والدفع بسه إلى أوساط المجتمع بمختلف مؤسساته ومنشآته ومرافقه المنتجة، ولايجاد كيسان نسوي فاعل ومثمر.

أما عن الدور الذي يتسنمه القطاع النسوي لـــ(لإصلاح) وأنشــــطته وفعالياته فنترك الحديث لكلمة القطاع النسوي والتي ألقيت أثنــــاء انعقـــاد الدورة الثانية للمؤتمر العام:

حيث تقول :

((نحن أمام تحد حضاري كبير ينبغي فيه تجنيد كل طاقات المجتمع وفئاته، والمساهمة الفاعلة في بناء المشروع الحضاري الإسلامي بآفاقه البعيدة الكون ، الإنسان ، الحياة))

((وإن القطاع النسوي ومنذ تأسيسه يعمل على إعداد المرأة عقائدياً وتربوياً، وعلى الرفع من وعي النساء بأهميسة الدور المنوط بهن، في الارتقاء بالمجتمع من خلال ما يقمن به من أدوار مختلفة سواءً في الأسرة أو في المجتمع، والذي تتواجد فيه المسرأة الإصلاحية في كشير من المجالات والمؤسسات العلمية والتربوية والأكاديمية والبحثية، كما أن القطاع يمعى لتفعيل جوانب التكافل الاجتماعي التي حث عليها الإسلام)).

وعلى صعيد المساهمة في بناء المشروع الخضاري الإسلامي ((تلمسس المشاكل التي تعاني منها المرأة المسلمة وإيجاد حلول لها)).

وبالإضافة إلى ذلك فإن مهاماً أخرى تنتظر القطاع وتتمثل في ما يلي :

((يسعى القطاع إلى الانفتاح على الغير وتقريب وجهات النظر مع مختلف التيارات المتواجدة على الساحة بما يخدم المصلحة العامة ويساعد على الارتقاء بالمرأة اليمنية، وإلى التواصل وفتح العلاقات مع المنظمات العربية والمحلية والعالمية المهتمة بشئون المسرأة، وتوضيح وجهة نظر (الإصلاح) في ما يتعلق بالمرأة)).

((توعيتها بحقوقها وواجباتها السياسية الثابتة في الإسلام، والتي نادى بها (الإصلاح) وتبناها كخطوة رائدة جمعت بين متطلبات العصر وبين مقاصد الشريعة)).

وتواصل الأستاذة / أمة السلام لتؤكد على السبق بنفعيل دور الموأة في العمل السياسي من خلال:

((التفاعل مع ما يطرح في الساحة من آراء تمس المسرأة في الجوانب المختلفة، ومن ضمنها الجانب السياسي، وتوضيح وجهة النظر الإسلامية في ذلك)).

أما الأخت / سمية الشرجبي فتسلط مزيداً من الضــــوء علــــى مـــهام وفعاليات القطاع بقولها :

((إن دور القطاع النسوي في خدمة المجتمع هو دور أساسي يقوم على نحو تكاملي لما يقوم به الرجال، ويتميز عنه بتركيزه على المحيط الاجتمعاعي بشكل عام وعلى أهم مؤسسات المجتمع، وإنطلاقاً من هذه النظرة فإن ما قام ويقوم به القطاع النسوني لـ(لإصلاح) هو تعبير عن جوهر العلاقة المتبادلة بين المرأة والمجتمع من منظور إسلامي يعالج المشكلات والقضايا من وجهة النظر الإسلامية التسي تتصف بالشمولية والواقعية)).

وفيما يتعلق بالمكاسب التي حققتها المرأة الإصلاحية خلال تواجدها في مختلف الأطر التنظيمية – وعلى وجه الخصوص – منذ أن تشكلت ابنية وهياكل تنظيمها النسوي، فسوف نقتطف بعضاً مما ورد في تقرير القطاع على النسوي – نفسه – كما جاء في صحيفة (المؤتمر العام – السدورة الثانية) بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٩م، حيث يقول القطاع:

((لعل القاعدة العريضة للتجمع سمحت لعضوات التجمع بالتنوع الذي جمع كل فنات المجتمع بكل مراتبه الثقافية، وهذا سمح – إلى حد كبير – بالمشاركة في الفعاليات المختلفة مسن خلال مختلف المواقع، ومن خلال تواجدها فسي كثير مسن مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية)).

ويتواصل الحديث :

((أما في إطار التأكيد على الحقوق المشروعة للمرأة سعى التجمع اليمني للإصلاح – جاهداً –لإخراج المسرأة مسن ثوب التقليدية الشائع إلى إطار أكثر فاعلية، ولعل أبرز ما يمثل ذلك هو مشاركة المرأة في انتخابات مجلسس شورى (الإصلاح) وترتيب الأوضاع الداخلية للمرأة بحيث يكون لها نصيب يمسائل نصيب الرجل في مجال اتخاذ القرار، وحرية الحركسة، وهسي الآن عضوة الأمانة العامة)).

هذا عن المنجزات المتحققة والمواقع التي كسبتها المرأة **الإصلاهية** كما جاء على لسان القطاع النسوي نفسه، أما ما يطرح - بين حين و آخر - حول إمكانية مشاركة المرأة الإصلاحية في ترشيح نفسها، فنعتقد أن

أفضل الردود والإجابات لمثل هذه الاستفسارات والطروحات هي تلك التي ترد على لسان المرأة نفسها، والتي هي أدرى بشئولها وأوضاعها العامة.

ففي نفس الصحيفة وبنفس التقرير المقدم من القطاع النسوي بتساريخ: • ١٩٩٦/١ ١/٢ م، وحول ما يتعلق بالترشيح والانتخاب للعنصر النسللي، فقد كان توضيح القطاع لهذه القضية على النحو التالسي:

((إننا دائماً نؤكد على عنصر ((الإصلاح)) والكفاءة لمتسل هذا المنصب - المرشحين والمرشحات لعضوية مجلس النواب - سواءً كان رجلاً أو امرأة، ذلك أن التشكيلة التي تم بها بناء البرلمان لا يعتبر فيها خصوصية الجنس، وإننا نعتقد أنه إذا وجدت أي امرأة قادرة على أن تثبت جدارتها في ذلك الموقع، وقادرة على تلبية مطالب ذلك المنصب، إذا وجدت هذه المراة في أي مكان، فإنها قادرة على التنافس وفرض نفسها، ولكن في أي مكان، فإنها قادرة على التنافس وفرض نفسها، ولكن - ومع ذلك - نعتقد أن طبيعة المجتمع وثقافته تحتاج إلى وقت ليزداد تجاوبه مع العنصر النسائي كعامل مؤثر له ثقله في المجتمع، وعلينا أن نقوم بواجبنا في الارتقاء بنظرة المجتمع المرأة في إطار تعاليم الإسلام ودونما اصطدام بثقافة هذا الشعب وتراثه)).

أخيراً: نعود لتؤكد أن تعاطي (**الإصلاح**) مع قضية المرأة ينطلسن من الفهم الواضح والسليم، وغير المتعسف، لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف، ولمقاصد العامة للشريعة الإسلامية الغسراء بآفاقها الرحبة والمستوعبة

لمقتضيات الكون كله، والتي ترفع المرأة إلى المكانة اللائقة بما، وإلى المستوى الذي يتناسب مع كرامتها، ودروها الهام في المجتمع.

وفي ضوء ذلك فليس مطلوب من الأخوة الأعضاء في (الإصلاح) وكذلك الأخوات، ليس مطلوب منهم التوقف والالتفات إلى مروجي الأكاذيب والشبهات، بل لا يبنغي الإنشغال بما يقال عن أن الإسسلاميين يهضمون المرأة وينتقصون حقوقها.

ودعوا الواقع – بما يعكسه من سلوكيات وأفعال – ليرد عليهم، ومسع ذلك فإن الإنشغال الحقيقي ينبغي أن ينصب على كيفية تخليص العدد الكبير من النساء، من المآسي المحيطة بمن من كل جانب، الأمية والجسهل، وركام تقاليد عصور الانحطاط، والأخطر من ذلك مؤامرة استهداف ما تتمتع بنسه المرأة من قيم وسلوكيات وأخلاق حميدة، مؤامرة الأفكار الوافدة والساعية إلى مسخ المرأة وسلب كرامتها وشخصيتها المتزنة وتحويلها إلى دمية وسلعة مبذلة.

وتلك هي التحديات الحقيقية التي لا بد من الوقوف إزائها بحزم.

وعلى الأخوات في (الإصلاح) يقع الدور الأكبر في تحصين أخواهمن وزميلا قمن وبالتالي مضاعفة العطاء لإشماعة الوعمي في صفوف النسماء وتوجيههن نحو التزود بمكارم الأخلاق، ورفع مستواهن بالتأهيل والتدريب، ونيل الخبرات وممارسة المهن التي تتناسب وتركيبهن العضوي، حتى يكن عامل نماء ورقي وانتاج.

وبمثل هذه النظرة الواقعية، والوسطية فيان (الإصلاح) يلعب دور التوازن بين مختلف الرؤى والتوجهات ليحول دون الإفراط أو التفريط تجاه المرأة، والتي يراد أن يجعل منها قضية مفتعلة لطرفي نقيض، من ذوي العقول

المريضة والأفهام السقيمة، من الذين يريدونها أن تنسلخ عن جلدةا ودينها وحيائها وشرفها، لتتحول لى مخلوق ممسوخ مشوه. تفتقر إلى أخص خصائصها الخلقية والخلقية، أو من الذين يريدونها - أيضاً - أن تكون حرمه وحسب ليس لها أن تعيش إلا حبيسة الدار وبين جدرانه الأربعة، لا تسمع لها هما ولا ترى لها ظلاً.





Janagel RLA JE

الانتاج المستمر والمتكرر للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، ما هو إلا نتيجة طبيعية لغياب الدولة المؤسسية.

المؤتمر الأعام الأول للإصلاح

(إن الانتاج المستمر والمتكرر للأرمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا – على مدى العقود الماضية – ما هو إلاّ نتيجة طبيعية لغياب الدولة المؤسسية، وذلك لأنه لا يمكن لأي تجرية ديمقراطية أن تستمر ونتطور، مالم تكن مصحوبة ببناء دستوري ومؤسسي للدولة، وكافة



أجهزتها، وإلا فإنها تتحول إلى فوضى وتخبط، وتصبح عشوائية وهدماً، لذلك إن دولة المؤسسات والنظام والقانون هي الوجه الآخر للنهج الديمقراطي، الشوروي، القائم على التعدية الحزبية والتداول السلمي للسلطة، ولن يكون اليمن مؤهلاً للانتقال إلى تحديات القرن الحادي والعشرين ما لم يشرع بجدية في بناء الدولة المؤسسية، كمدخل ضروري لتحقيق الأمن والاستقرار، والتنمية والبناء))

من اليهان الحجامي الصادر عن الدورة الثانيّ للمؤتمر العام الأول لــــــ(لإصلاح) بتاريخ ٣١ ٢١ ١٩٩٦م

بعد أن شارك التجمع اليمني للإصلاح في الائتلاف الحكومـــي علـــى مدى الدورة الانتخابية الأولى من (٩٣م) إلى (٩٧م) تلمس - عن قـــوب مدى الاختلالات التي تعانيها المؤسسات والأجهزة الرسمية والحكوميـــــة، إذ

أن معظم المؤسسات أصابتها آفات خطيرة، في أصل بنيتها عما أضعف أداءها، وقلل انتاجيتها، نظراً لعدم إعلاء قيم العمل المؤسسي بشروطه ومبادئه المتبعة، ويتحكم الأمزجة والجوانب الشخصية، والسيطرة الفردية، لتسود العشوائية والاهمال واللامبالاة، بدلاً مسن الانضباط والاستقرار الإداري، المفضي إلى ترسيخ قواعد العمل المؤسسي الناجح.

وعلى ذلك فإن ضمور وضعف المؤسساتية في أجهزة ومؤسسات الدولة عكست نفسها على مختلف الأصعدة لتتحول إلى ظهاهرة ملحوظة ودائمة التفشي ثما ينذر بمخاطر مستقبلية جمة، إن لم يتم تدراكها، وإيجاد حلول ومعالجات تحد من ذلك التفشي وتقضى على مسبباته.

والاهتمام بهذه الظاهرة المأساوية أمرُ ملحوظ في الخطاب الراهسن لـ (لإصلاح) باتجاه التأكيد على أهمية استشعار مخاطر التسبيب وعدم الاكتراث، بل وعدم الالتزام بالقواعد القانونية والدستورية ومخالفة النظام العام، مما يستوجب التسريع بعملية الإصلاحات الإدارية، للحيلولة دون مزيد من التدهور، ومحاصرة الفساد المستشري في كل القطاعات الخدميسة والانتاجية.

في الباب المخصص للدولة يتوسع البرنامج السياسي للولات المقدرات في شرح مقومات الدولة، والعمل المؤسسي، ويكفي أن نورد هذه الفقرات حول العمل المؤسسي:

((بناء الدولة بناء مؤسسياً يجعل من مؤسساتها أطراً مستقلة عن أشخاص الحاكمين العاملين فيها المتداولين عليها)).

ويضيف:

((تقوية المؤسسات وإرساء بنيانها على أسس دستورية وقانونية راسخة لضمان ممارسة السلطة من خلال مؤسسات لا من خلال أفراد)).

وهكذا فإن مسألة العمل المؤسسي تبرز كحاجمة ملحة، يسعى (الإصلاهيون) إلى تكريسها لتدخرل في صميم الثقافة السياسمة، والتنظيمية التي تحتاجها المرحلة الراهنة ولتغدو من سمات المراحل القادمة.

ويعتقد (الإصلاح) إن قضية المؤسساتية ينبغي أن تتظافر حولها مختلف الجهود من قبل الدولة وكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية، مع الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المضمار، ولعل الخطوة الأولى تبدأ في إيجاد قناعات لدى الحكومة من جهدة، والأحزاب والتنظيمات والمنظمات الجماهيرية من جهة أخرى، في الشعور العميق بالأهمية القصوى لهدأه المسألة، ثم للعمل من أجل تنمية حس العمل المؤسسي، وترسيخه كمبدأ ينبغي أن يؤصل على المستوى النظري والانتقال به إلى هيدان الواقع العملي، كون المؤسساتية أضحت من أهم المقومات الستي يتطلبها قيام واستمرار دولة النظام والقانون أو دولة المؤسسات.

ويؤكد أعضاء المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح في دورة مل الثانية على ضرورة إعلاء قيم العمل المؤسسي، في جملة من النقاط تم ذكرها في البيان الختامي، ونوردها فيما يلمي :

- أن الخطوة الأولى للبناء المؤسسي تكمن في الالتزام بالدستور والقوانين النافذة وتطيقها بصرامة.
- أن تمارس المؤسسات الدستورية كامل صلاحيامًا المنصـــوص عليها في الدستور والقوانين.

- إن دولة المؤسسات لا يمكن أن تكون دولة فرد ، أو حــزب واحد ، بل دولة على اتساع الوطن ، وعلسى عمسق هــذا الشعب الذي يضرب بجذوره بعيداً في التاريخ.
- أن يتم تحييد المال العام ، والوظيفة العامة ، والإعلام الرسمي.
 والفصل الكامل بين العمل الحزبي والرسمي.
- لا يمكن أن يكون هناك تداول سلمي للسلطة دون أن نسعى الى فصل حقيقي بين السلطات الثلاث ، على قاعدة التعلون، وضمان انضباط السلطة التنفيذية بالدستور والقانون.
- الحفاظ على الأمن وحماية النفس والمال والأعراض ، من المعلم المميزة لدولة المؤسسات.
 - اللامركزية الإدارية هي السمة الميزة للدولة الحديثة.

تلك هي بعض المعايير والسمات التي ينبغي أن تتوفر لتصبح الدولة – بحق – دولة مؤسسات، كما يراها التجمع اليمني للإصلاح.

وهي نظرة متقدمة، لكيفية تجذير هذا المبدأ، مبدأ العمل المؤسسي، حق يتعمق كقناعة وسلوك في نفوس الناس، ويتغلغل في ثنايا النسيج الاجتملعي، ويتحول – بالتالي – إلى أسلوب في الأداء، في كل أمرور حياتا، فتلغي الفردية والشخصانية، أو العقل المسيطر المتحكم والمحتكر لصناعة القررار، ويحل محله العقل الجماعي، النابع عن الأجهزة المتخصصة المرفودة بالكفاءات العلمية المؤهلة، ولتصير سمة عميزة لكل المنشآت والمؤسسات الاجتماعية، في كل مرافق العمل والانتاج.

ونعود لنسلط الضوء على رؤية (**الإصلاح**) لمفهوم العمل المؤسسسي وتأكيده على ضرورة إرساء مبادئه، باعتباره المدخل الصحيح لتحقيق المهام، وانجاز الأهداف الوطنية التي يتطلع إليها الشعب اليمني.

((التوجه الجاد لاستكمال بناء الدولة اليمنية الحديثة دولة النظام والقانون، وإرساء تقاليد العمل المؤسسي في كل مؤسسات وأجهزة الدولة، وتنقية الجهاز الإداري والقضائي من عوامل التخلف والفساد والتسيب وصولاً إلى جهاز إداري، وقضائي فعال وقادر على تحمل أعباء النهوض بالمجتمع، وتحقيق أهدافه وتطلعاته، وفرض هيبة القانون، وبسط العدل في ربوع البلاد)).

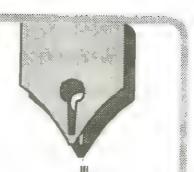
إن عوامل كثيرة، كالنزعة الفردية المتسلطة، والتداخل الشديد في الاختصاصات، والروتين الممل، وعدم الالتزام بواجبات الوظيفة، والمركزية المشديدة، وتجاوز اللوائح والقوانين المنظمة لسير الأعمال، وضعف الحسس التخطيطي والبرامجي، إلى غير ذلك من العوامل المتظافرة - جميعها - في تسديد ضربات قاصمة لمبدأ العمل المؤسسي، مما يتيح المجال واسعاً أمام تسيّد العقل المتفرد، ومصادرة دور الأجهزة والجماعات، وهو ما يستدعي تنمية وترقية الشعور بالعمل المثمر بروح جماعية متكاملة، مع توزيع الاختصاصات، وتفويض الصلاحيات لتحقيق الأهداف المرجوة.

وعلى ذلك، فإن أي تطور أو تقدم أو ارتقاء نحو الأفضل لا يمكن أن يلحق المؤسسات الحكومية أو الأحزاب والتنظيمات والمنظمات غير الحكومية إلا بانتهاج وترسيخ مبادئ وقيم العمل المؤسسي وإشاعة روح العمل الجماعي المرتكز على أسس وقواعد علمية تأخذ بافضل التجارب الإنسانية الناجحة في هذا المضمار.

وهذه المعاني نجدها تتكرر، وتتــــأكد بصفــة مســـتمرة، في خطـــاب (الإصلاح) ورؤيته لمسألة البناء المؤسسي، والذي يمثل المدماك والأســــاس المتين للأبنية والهياكل المكونة للدولة الجديثة، دولة النظام والقانون.

الدولة التي يسود فيها الأمن، والاستقرار والعدل والمساواة ويتمتع الناس – في ظلها – بكافة حقوقهم وحرياقهم ويعمون بخيرات بلادهم.

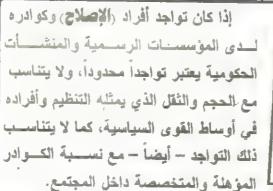






المنال ال

يؤكد (الإصلاح) على إحسترام مؤسسات المجتمع المدني، ويدعو إلسى إيقاف أي تدخلات سياسية في شنونها.





فإن الأمر يختلف إلى حد ما في تواجد شباب (**الإصلاح**) وكوادره المتعلمة والمثقفة في أوساط المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني عامة.

فلقد انخرط أعداد مقدرة من ناشطي (الإصلاح) في العديد من الاتحادات والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية والنطوعية وجمعيات النفسع العام، والنوادي الاجتماعية والثقافية وغير ذلك من المؤسسات والمنظمات الجماهيرية والابداعية، بما تمارسها من أنشطة خدمية واجتماعية في مختلف المجالات والأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية المتخصصة.

فمن الاتحادات النسائية إلى الاتحادات الطلابية إلى منظمات حماية الحقوق والحريات العامة إلى نقابات المدرسيين إلى الجمعيات النطوعية والحيرية بمختلف مجالات أنشطتها إلى غير ذلك من المنظمات غير حكومية،

فلاتكاد تخلو واحدة من هذه المؤسسات من تواجد الناشطين الإصلاحيين فيها، بتحركهم الفاعل وأدائهم المتميز.

وهو ما يدل على أن هؤلاء الناشطين يصقلون مواهبهم ويراكمون خبراقم ويطبقون دراساقم النظرية في مختلف مجسالات العلسوم والفنون والآداب وهم قبل ذلك وبعده يمارسون دورهم الريادي في خدمسة أفسواد المجتمع ورفع مستوى الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والمعيشية.

ويحسب لـ (المحالاح) أنه يقف في مقدمــة التنظيمــات و الأحــزاب السياسية داعماً للدور الذي ينبغي أن تضطلع به مؤسسات المجتمع المــدني، والتي تسهم - بدورها - في تربية المجتمع، وتقديم العون لكل فناته وشرائحه المتعددة.

وهناك العديد ثمن يتسنمون أدوراً قيادية في مختلف الأطرو والهيات التابعة لهذه المؤسسات ليقدموا دليلاً عملياً على مدى الاهتمام الذي يوليه التجمع اليمني للإصلاح في ترسيخ وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

والتجمع اليمني للإصلاح يولي مؤسسات المجتمع المدي أهمية ملحوظة بسبب أن هذه المؤسسات غاياتها الخيسر والنفسع العام، بمسا تحسارسه من وظائف خدمية واسعة وبما تتبحه من فرص متعددة للأفسراد والجماعات في اكتساب المهارات والخبسرات، ومن ثم بمسا تقوم بسه مسن أدرار فاعلة باعتبارها جماعات ضغط تؤثر بشكل مباشسر على توجهات وسياسات صناع القرار.

ويسعى (**الإصلاح**) - جاهداً - إلى تثبيت أركان هذه المؤسسات في أوساط المجتمع اليمني ، وترسيخ القناعة لدى الجهات الرسمية والشعبية بدعم هذه المؤسسات وإتاحة الفرص أمامها لمزاولة المهام الموكولة إليها.

ويلمس أثر اهتمام (**الإصلاح**) بمذه المؤسسات، ودعم دورهـ مسن خلال وثائقه وأدبياته، ومن خلال فعالياته وتحركات أفراده.

ففي النظام الأساسي ورد - ضمن أهداف التجمع - ما يلي :

((دعم وتشجيع النقابات والاتحادات المهنية واحترام استقلاليتها، لتعبر بحق عن حاجات منتسبيها، وتدافع عن مصالحهم المشروعة)).

كما ورد ذكر هذه المؤسسات في إطار الوسائل التي يعتمدها (الإصلاح) لتحقيق أهدافه كما يلي :

((التأسيس والمشاركة في مختلف المنظمات والجمعيات والاتحادات والمؤسسات وسائر المنظمات)).

ونظراً للأهمية التي تعظى بما تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني لسدى (الإصلاح) فقد أفرد لها فصلاً كاملاً في البسرنامج السياسي، أوضح فيسه المسار التاريخي لهذه المؤسسات على مدى التاريخ الإسلامي في ظل الحضلرة الإسلامية، وكيف أن المجتمع الإسلامي اتسم بتوازنه المداخلي وبمقدرته على إدارة نفسه بنفسه، حيث كان مجتمعاً منظماً ذاتياً، باحتواقه على العديد مسن المؤسسات والهيئات والتكوينات التي تمكنه من القيام بوظائفه والاستقلال عن السلطة باشباع معظم حاجاته.

إن الأهمية التي تكتسبها مؤسسات المجتمع المدني تتبدى من كونسه (مجتمعاً مبادراً منتجاً متكافلاً، مجتمعاً مؤسسياً قادراً على تحقيق توازن إبجابي مع السلطة).

كما أن لمؤسسات المجتمع المدين فوائد همة منها وقايسة الأفسراد مسن تدخلات السلطة وهيمنتها والسيطرة على مختلف مقادير الأمور، والتغسول على الفرد والمجتمع، وتعمل على إلغاء دور الأفراد وهميش المجتمع.

من أجل ذلك يسعى (**الإصلاح**) إلى:

((تنشيط المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية المدنية التسي تعزز وحدة المجتمع وتكافله الاجتماعي)).

وذلك من خلال :

((إقامة تنظيمات شوروية ديمقراطية تنتظم جميع الفنات والشرائح العاملة، والاهتمام بالتكوينات والمؤسسات الاجتماعية التقليدية وتطويرها وتنقيتها مما لحق بها من العادات السيئة، ضمان حق المجتمع في تنظيم نفسه وإقامة مختلف المنظمات والجمعيات والاتحادات، وتوفير كافة المقومات الكفيئة لتحقيق استقلال مؤسسات المجتمع المدني تنظيميا ومائيا حن السلطة، ترسيخ تقاليد العمال الجماعي المؤسسي والممارسة الديمقراطية الشوروية داخل مؤسسات المجتمع)).

ويؤكد (الإصلاح) على ضرورة تنشيط دور هذه المؤسسات في مختلف ميادين النشاط السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ويسولي مزيداً من الاهتمام أكثر المؤسسات العاملة في إطار الواقع اليمني مثل:

- النقابات المهنية المختلفة.
 - التعاونيات الشعبية.
 - المساجد،
- جميات النفع العمام ، والمعمثاة بالجمعات الخيرية والمتخصصة بتنفيذ الأعمال الخيرية المختلفة.
 - مؤسسات الأوقاف.

وللمزيد من التأكيد على أهمية مؤسسات المجتمع المسلدي وضرورة استقلاليتها أوصى المؤتمر العام الأول للتجمع في دورته الثانية على :

((رفع الوصاية عن العمل النقابي وإطلاقه من القيود الحزبية والتوصيف السياسي، وتشجيعه ودعمه في خدمة منتسبيه، وخدمة مجتمعه، ووطنه)).

مؤكداً على أهمية :

((إصدار قانونه الذي ينظمه ويحمي حقوقه)).

كما دعا المؤتمر العام - في دورته الثانية - كلاً من الدولة والحكومـــة على العمل من أجل :

((صيانة الحريات المشروعة، وتشجيع كل المنظمات الهادفة للدفاع عن كل مظلوم يعجز عن الوصول إلى حقه المشروع)).

ومن ناحيته دعا مجلس شورى (**الإصلاح**) في بيانه الحتامي الصادر عين اللبورة الاعتيادية السابعة بتاريخ ١٩٩٧/١١/٦ م إلى.

((احترام مؤسسات المجتمع المدني، وإيقاف أي تدخسلات سياسية وتصحيح ما وقع من تجاوزات في شنونها، وحل خلافاتها عن طريق القضاء، حتى تصدر التشريعات المنظمسة لذلك)).

كما أكد على أقمية :

((أشاعة ودعم قيم التكافل الاجتماعي والتعاون على الخير في المجتمع، ودعم المؤسسات الخيرية كي تؤدي دورها في تخفيف المعاناة وهم المعيشة)).

وفي بيانه الختسامي الصسادر في ٩٨/٤/٢٢م دعسا مجلسس شسورى (**الإصلاح**) الحكومة إلى :

(عدم التدخل في شنون النقابات والاتحادات والجمعيات الخيرية، حتى تتمكن من أداء دورها في تنمية وتطوير المجتمع، وتحقيق مقاصدها وأهدافها).

وفي محاولة لإيجاد أرضية مشتركة تقف عليها القوى السياسية الفاعلسة وتتوالق من خلالها لحماية حرية تكوين ونشاط النقابات والمنظمسات غير الحكومية، وبسبب ماتعانيه مؤسسات المجتمع المدني من تضييسق ومحساصرة ومحاولة الاحتواء والافراغ من الداخل، وكذا محاولة تضييق هامش التحوك، من قبل الجهات الرسمية فقد أسهم التجمع اليمني للإصلاح اسهاماً فاعلاً في إدارة الحوارات الخاصة بتدارس الأوضاع المتردية المحبطة بحذه المؤسسات مع عدد من الأحزاب المنظوية في مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة لتثمر هسذه المقاءات والحوارات عن توقيع اتفاق مبادئ حول تكوين ونشاط النقابسات والمنظمات الجماهيسرية بتاريخ ١٩٩٨/١/١ م وتضمن ذلك الاتفساق ما

- احترام حرية واستقلالية النقابات والمنظمات غير الحكومية، والوقوف في وجه أي محاولة للمساس بحريتها واستقلالها أو تجيير وتسخير نشاطها لصالح أية جهة رسمية أو حزبية.
- الدفاع عن حق النقابات والمنظمات غير الحكومية في التعبير عسن أنشطتها والدفاع عن حقوق المنتسبين لها من خلال كل الطسوق لسلمية المشروعة.
- التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في بناء وتطوير المجتمع الحديث، باعتبارها أحد أركانه الأساسية.

مكتب التنظيم الطلابى تدعيم للمجتمع المدنى

ونظراً للأهمية التي تكتسبها مؤسسات المجتمع المسدي - راهساً - في القيام بالعديد من الأعمال والأدوار الاجتماعية، والتعبير عن الرأي العسام ونقل هموم وحاجات المجتمع، بل وتقليص نفوذ السلطة، وهيمنتها الشسديدة على المجتمع، وبالتالي توسيع مجالات الحراك الاجتماعي، وإيجاد فضاءات أرحب للإنتاج والابتكار، وإطلاق الطاقات الإبداعية لأفراد المجتمع.

نظراً لكل ذلك ، فإن هيكلية (الإصلاح) وبناه التنظيمية تضمنت أكثر من إطار للرعاية والاهتمام والإشراف على المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، ولعل أبرز الأطر والأجهزة المتخصصة بمذا الشلك تتمثل بدائرة النقابات والمنظمات الجماهيرية ، بالإضافة إلى مكتب شئون الطلاب.

وكما أن المرأة تحظى باهتمام ورعاية خاصة، وأنشئ لها مكتب متخصص يتبع الأمانة العامة، فإن للقطاع الطلابي مكتب متخصص يتبع الأمانة العامة أيضاً.

وإذا كان اهتمام (ألإصلاح) وعنايته بالشريحة الطلابية يتاكد من خلال إنشاء مكتب للتنظيم الطلابي، فإن من المؤكد - أيضاً - إندراج ذلك في إطار اهتمام (ألإصلاح) بمؤسسات المجتمع المدني، إذ من المعلسوم أن للطلبة الإصلاحيين تواجد وحضور فاعل في مختلف الاتحادات الطلابية الستي وجدت من أجل تمثيل الحركة الطلابية اليمنية.

ونظراً لأن الاتحاد الطلابي يعتبر من أهم مؤسسات المجتمع المدني - لما يتصف به قطاع الطلاب بالحيوية والفاعلية في الأداء ولما يتمتع به مسن قدرات وطاقات واعدة للتحريك الاجتماعي - فيان الكيان الطلابي للإصلاح يحظى باهتمام خاص، ويرعى شئونه المكتب الطللابي المركزي والذي تتكون هيكليته - بالإضافة إلى رئيس المكتب ونائب رئيس المكتب حمن : قطاع الطالبات، لجنة المنظمات الطلابية، لجنة التنظيم والتأهيل، لجنة التخطيط، لجنة الإعلام والثقافة، لجنة الشنون المالية والإدارية، قطاع المعات والمدن الجامعية، قطاع المعاهد والكليات المتوسطة والفنية.

وهناك مكاتب مناظرة على مستوى التنظيمات انحلية تقـــوم بممارســـة مهامها في رعاية شنون الطلاب والاهتمام بأمورهم العامة.

وحول توحيد الحركة الطلابية اليمنية، والفعاليات السبي يسمه بما طلاب (الإصلاح) يقول الأستاذ/ عمر سلام . عضو اللجنمة التحضيريمة : العليا لتوحيد الحركة الطلابية :

(كان لقطاع الطلاب والشباب في التجمع اليمني للإصلاح أثر بارز وظاهر في توحيد الحركة الطلابية اليمنية من خلل ممثليه في الاتحاد العام لطلاب اليمن (الدورة الخامسة)، فقد ساهم في إقامة العديد من الأنشطة والفعاليات الطلابية الوحدوية في كل من صنعاء وعدن، وتواصل مع أعضاء المجلس المركزي للطلاب اليمنيين لتوحيد الحركة الطلابية في لقاءات عدة، حتى أثمر ذلك التشكيل الوحدوي المتمثل في

اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر التأسيسي للحركة الطلابية البمنية).

ومن هنا يتضح الهدف من تفصيلنا للحديث عن القطاع الطلابي - بصفة خاصة - وتسليط الضوء على هيكلية مكتب التنظيم الطلابي كون هذا القطاع يسهم في تنشيط إحدى مؤسسات المجتمع المدين الفاعلة.

ومجمل القول أن مؤسسات ومنظمات المجتمع المسدي تنسال اهتمامساً ملحوظاً في الأدبيات والطروحات النظريسة لسر الإصلاح) وفي خطابسه السياسي، كما يلمس هذا الاهتمام من خلال الممارسات والأنشطة العمليسة التي تقوم بما الأجهزة والأطر التنظيمية المتخصصة في الرعايسة والاهتمسام بشئون هذه المؤسسات.



الفصل الأخير

الإعسداد لإعسلان ميسلاد «التجمع اليمني للإصلاح» علما

منها فالأما معرفات مجمعة مشكل عند الواقلة المقادلين تنيين مع الاست بالاست الماية المساورة عن المشار الذهاء وبدأ السياسية وتعرة المخالم المساسي الشرية للمعر العند بدلة الإعداد المعمدة بدلة الإعداد المعمدة

قل افتدار التدديبة السياسة رهبة المخاص السلومية للمصر العدب .
وقد نهد أنه المساول الم

وس دي البراسية المتوسسة المتو

اعصاء اللجنية للمعتبيرية العابيا

ولاغ/ محمد ليساعدل العمراس

رازخ ر معمد بن يحتبي مطور - الانج ر صادق بن عل من محسن باشا - الانج / فيصل غندالمرور الضامي

- 1979 - الدائريس (المدائد الرائع) الدائريس (المدائد الرائع) وقول مثل عاسي - 1973 - الدائم ا

_) لام ، محمد صدائوهات خدري _ الاغ ، عبداف اردیدي | لاغ - مراع ضبطل | دارم - محمد بحمد بالسماع _الأخ / مبداده مسمي الحلاق _الاح عبد با نقص

+الإغ/ محد لجدد العنجري -الإغ/ محد عنيار الحماعي

الأغ/ يحير لطف القسيل 11/غ/ عدالة بن حدين الامم 19/غ/ باحي عدالقوم الشابق 11/غ/ عمر أهد سيف روح المصد _ 1945 مدالوهات الأسس _ 1945 مصبي طبقي عشق _ 1925 مدالوهات الديامي . وجع على الموسد، الموسى . وجع على المداكرو المداكرو المداكرو المداكرو المداكرو المداكرو المداكرو المداكرو . والأغ المداكرو المد

- الأخ اسمده عبداللوي عائض - الأخ اسمده عبداللوي - الأخ - معيد شده الشاقي معتبر - الأخ - المعيد شده الشاقي معتبر - الأخ - المعيد الشاقي معتبر - الأخ - المساقية اللهجي - الأخ - الميات عبد المعيد الشيرة الفي - الأخ - المرات عبد المعيد الشيرة الفي ما الأخ الرابعي على مسيراته - الأخ - معيد السيدة المعيد - الأخ - معيد السيدة المعيد - الأخ - معيد السيدة المعيد - الأخ - المعيد السيدة المعيد بشروع الأهداف المابة للتجدو الرمني للإصلاح

همشروع الإمداف العامة

ـ الأخ/ محند عبداللوي عائض

يمنل الثيمع اليعني للإصلاح على مطايق الإهداف الثقية

معالدي الإنجاد الله الذلك الما المنافذ المناف

ومشروع الأعداف التغصيلية

ريهك لنعمع عاريبه الكلميل أرعار

ه(۱) الإمداك السياسية

ا. السي تضريح السية المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسيمة تضريح السيم المسلمة المسيمة تضريح السيم والمسلمة والمسلمة المسيمة المسلمة العليم والمسلمة المسلمة المسلم

ه (پ) الاعداف الاقتصادية

ا ، العمل على بناء فاشعاد وطبي سلم طوع على سكان الإسلام الإلاسكية ويضع من متدائمته بالمسرد و وسط الحديثة الا ويشده على المدائمة ومعن بيانيد الإسطهال عما بقال المواج الاجداد الدرورية أعما ومعيا وعايدة وهمة

القرورية قما ومعيسة ويساعا ومطيعة ويصفا ومطيعة ويصفا ويساعا ومطيعة ويصفا السيوسية بنا أيام مع المتاشعة أولها ويصفا السيوسية بنامة ألم ألا المساعد المساعد والمواجعة المساعد المساعد والاستحادات والمساعد المساعد والاستحادات والمساعد المساعد والمساعد المساعد المساعد والمساعد المساعد والمساعد المساعد والمساعد المساعد المساعد المساعد المساعد المساعد المساعد المساعد والمساعد المساعد والمساعد المساعد والمساعدة المساعد والمساعدة المساعدة والمساعدة والم

وتنظيم متاقدات الانتباع وضواهره وسجهج الانتشاق والاستقدام ما يكل تعلق والان المقادات والمحدود من خطر المستحد والحاسسات والإسلام المحدود المحدود المحدود المحدود در وجهد مراكة الإنتشاء الحاصر الدام و جو إمام مي المهدد المحدود المصادم إلى يشتر أي من المصدد المتحدم ولا يشتر أي من المصدد المتحدد المحدود إلا يشتر أي من المصدد المحدود المح

■(ع) لاهداف الإحتماعية

- تعيين ظهر بطاسه الشريط أن جدية الدي وعملان وتحاليق وابد، القدم والأحدد والمقاسرة بين عالمة الدواء الشعيد فلسمال جدمالة المحتمم والمطالة على الراسة فسائل وحساسة فسائلها

در الملك الموادر السياسية المستاسة المستاسية والإسطالية المستاسة المستاسية والإستاسية المستاسة المستاسية و الإستامية المستاسة المستاسية و الإستامية المستاسية و المستاسة و والمستاسة و المستاسة و

ر سے رہ ان مث روح التعاور والتكافل الا سيام و [اا اللمولير والرصى والعسرا والنبوج وراماً الأ

هإلى الإساف التقالية

الم المسلم على إلى الله من المسلم ال

البرنامج المشترك للتنسيق والتعاون بين التجمع اليمني للإصلاح وحزب البعث العربى الإشتراكى (القطر اليمني



تنفيذاً لما جاء في وثيقة المنطلقات والأسس التي توصل إليها التنظيمان للتنسبق بينهما وتجسيداً لروح نصوصها وترجمة عملية لبنودها أقرت قيادتا التنظيمان برنامج العمل المشترك التالى :

أول : تتمثل مجالات التنسيق والتماون بين التنظيمين في الآتي : ١) القضايا القائمة وتعمل في أهمها في الآتي :

 إنهاء الفترة الإنتقالية في موعدها المحدد ، واجراء انتخابات حرة نزيهة قبل نهايتها.

ب- مستقبل النظام السياسي فيما بعد المرحلة الانتقالية .

ج- ميثاق العمل السياسي .

د- اللجنة العليا للانتخابات ، ولجنة شئون الأحزاب ، والمؤقر الوطني ، والتحالف .

 حافة القوانين التي صدرت بقرارات في غياب مجلس النواب والقوانين المتوقع طرحها على المجلس خلال مائيقي من الفترة الإنتقالية ، ومن أهمها ؛ قانون الانتخابات ، وقانون التعليم ، وقانون العقوبات ، ويقية القوانين الأخرى .

و- اللوائع التنفيذية للقوائين رمن أهمها : اللائحتين التنفيذيتين لقانوني الأحزاب
 والانتخابات .

(٢) في مجال القضايا المستقبلية :

أعداد دراسات مشتركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية .
 ب التنسيق في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك على ضوء التطورات والمستجدات .

ج- تنظيم ندوات عامة وخاصة حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

د- التنسيق والتعاون الإعلامي بين التنظيمين عبر وسائلهما الإعلامية .

هـ تنسيق المواقف تجاه القضايا العربية والإسلامية والعالمية.

التعاون والتنسيق في مجال العمل الجماهيري بمختلف صوره.

ثأنياً: كما أقرت قيادتا التنظيمين تشكيل التكوينات التالية:

- ١- تشكيل هيئة عليا من قيادتي التنظيمين تجتمع دورياً كل شهر وكلما دعت الحاجة
 - ٢- تشكيل لجنة تنسيق ومتابعة تجتمع دررياً كل أسبوع وكلما دعت الحاجة .
 - ٣- تشكيل لجان فرعية في مختلف المجالات التي يتم فيها التنسيق والتعاون .
 - ٤- تشكيل لجان اتصال وتنسيق في كافة المحافظات.
 - على أن توضع اللوائع المنظمة للهيئة العليا واللجان في أقرب فرصة ممكنة .

الدكتور قاسم سلام

الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر

أمين سر القبادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح

مجاهد أبو شوارب

عيدالوهاب أحمد الأنسي

عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح سسمالله الرجمن الرحيم

وثبِقةِ الإِنْتلاف الحكومي بين : الإصلاح، والمؤتمر، والإشتراكي

الدمد اله الفائل ، واعتصموا بديل الله جديعا ولاتفرقوا بو

فإن الأحراب والتنظيمان السياسبة الموقعة على هذا الإتقاق إدراكا منها الأهمية تظافر الجهود والفعاليات في هذه المرحلة الذي يقف فيها شعبنا على أعناب عصم جنعد يتطلع فيه إلى ترسيخ الديمقراطية والسدسيه الصريبية وجيداه القداول الصلمي للساطة وسدولا إلى مايسدر اليه من أمن وإستقرار الوطن وتقدمه وإزدهاره على أسس تسبود قيها مهادئ العدالة والسناواة وتجسيد ناك قولا وسابوكا وعملا على مستوى أجهزة الدولة وهۇسىسادى الىممورية

وإنمانا من الأطراف المرقعة أدياه بأز يدفيق أمال وطمور أب شعينا يمرج ب على الج مدم في هدم الرعبالة بالدات الشعابي والتكاليف وتتظاه If a gention of the specific test as the state of the state of a state of a state of the state o اللاستشن يه والتنصيص للمشتأكل الإقتيصافية وتصاحبه والاوماء الاالات والادارمة بتطلب النسل بروح للبرين الزلجية بحقيقا المصماحة الوطنية العليا عقد نم الإتفاق على أن يعمم بع هذه الأمار أف بأد الاه حكومي والتسوق مراك في بناء على الأسس والإلك اداك والإجراءات الكالية -

Lex Warm

- ١ الإيمان بالله والدفيا م عن الرطن والشورة والنب عمك بالمعقديدة الإسار "العراء وشروعتها السمهاء
- ١ ال صدك الدوه والملوم والدحدة في المساسم به كركن أساسين offer about the

الم الكليف عنى المعاوضة في معاوسة ورها العام في إبوا مورسماج المعاوسة على المعاوسة المعاوسة

٧- الدقب بالسياسية الإعلام مانني يتغق عدا الوحاكم المديمات

11,...

ا تشكر المحكمة المنافية بسترك فيها أعضا الإن المراد المحكم المحكم المحكمة المحكم المح

الإسرام بالساب ليد الروصاف حكوم أضام مسطس الرئاسة ممطلح الله الماسة ومعلل الرئاسة ممطلح الله الله في أواد مناسبة الموادة المنطق وزارته وها الانامة والترامة من الماسة صابح الماسة صابح المناسة المناسبة المناسبة

and the same of th

القائوتيات

٣- التقيد بمصوص فابور. المندمة المدنية ولائحت التدفيذية فلا يجون لأي عضو في المحكومة أن يخضع الجهاز الإداري التابع له لأي المتبارات حربية أو سياسية أو أن يسخر المال العام لصلحة التتقليم الذي ينتمي إليه.

٤- في حيالة عندم توفير الإنسجيام والتبعياون يبن الوزير المختص والسيئولين القياديين في الوزارة فعلى الوزير رفع الحالة إلى رئيس الحكومة الذي يقوم بنورة بإجبراء المنساورات للازم في النرحية بإنجازة بإحداء المنسبة بإنجازات المناسب.

- عرصنا على أد يسلم وتعوير أعضناء المسكورة بعض دوس مجلس الورواء على ألا رصل إلى وفاق وإنعاق صول المسائل السيادوة بالقصاد الإنجاب على الهائمة بالسياك في المحال المائمة على العائمة على المحال معرض عرصوع معين فان شوله من عدد تعدر الوسيل أبي إجماع عنى عدد عرضوع معين فأن حق عدد الحكيمة أن يستبل موقعا بإعدرا به شماها أو من عالمواله إلى المحال العائمة الإعلامة الإعلامة القرة وأن أد ينها ماك إلى حال إلى المحال المحال
 - الله على المعلى معلى الأوراء التقيد معيمة والعارشين المعكونة في المعارضة في المعارضة في المعارضة في المعارضة في
 - المام والعرب الشاعل المام والعرب الشاعل العام والعرب الشاعل المام والعرب الشاعل المام والعرب المام والعرب المام والعام المام المام المام المام المام والعام المام الما

والتكامل بين المؤسد سبات الدستورية في إطار مبدأ الفصل بين السنطات ويما لايخل بصلاحيت مجلس النواب المنصوص عليها في الدستور

٨. تلترم الأطراف المؤتلفة بعلتية جميع الإتعاقيات بالوثائق الذي
 ٠. وحمد إليها

 ه - نلتيزم الإطراف الوتلفية بعدم تبني مواقف معارضة للسياسات النفق عليها -

ن تنسب الاحراء والسنيمات الموقعة على هذا الاتقاق بالسبياسة المراد المرا

اله الإجهال الد

لعمع مدا الإدفاق مرسم الثقة بدم تشكيل اللجس التالية

١ الحيد أوسمع الألحة عقام عن المرطقين في مجلس الوزراء

الرائد ورسى الأدعية أن حاورة المستبيع ولي الأطراقة المؤتلفة على
 الرائد ورسى المدينة المدينة

المدار به المحمد المدار ما الانتكافية لوديدم مرياضي المكومة على المدار بالمارة المارة المارة المارة المارة الم

ين على من من حق أن طرع معوقع على هذا الإنفياق إذا وجسد أنه الإرساطيع مراه بأه السبارات على المكومة أن يعده الأسباب الموحدة الألك إلى يعده الأسباب الموحدة الألك التي يعدم سورة بإجسراء المسوار مع المرقد

المدني وصولا إلى إزالة تغلد الأسباب فإن تعدو الوصول إلى إتفاق جار المدرف الراغب في الإنسحاب من الإنتلاف إعادن انسحبابه هوضحا الأسباب والمبررات وتعلن في وسائل الإعادم بنفس الطريقة التي يعامل بها عذا الإتفاق ، وفي إهار محتوياته وفي جمع الأحوال لايجوز الإنسحاب قبل موعد قبل مرور عام على تشكيل الحكومة كما لايجوز الإنسحاب قبل موعد لانتخابات النيابية بسعة أشهر.

يسر الدائردن الرحيد إنفاقية الاثتلاف المكومي بين المؤتمر الشعبي المام والتجمع اليمض للاصلاع

198

المدد الله والمناذة والسلام على رسول الله توبعد :

- تتجسيداً للمبادئ والأعداق العامة التي يؤمن بها المؤتمر الشعبي العام والتجمع

اليمنى للامبلاح ..

" ويُّتطلاقاً مِنْ الايمانُ بالاسلام مقيدة وشريعة وتمسكاً بالجمهورية تظاماً وبالوحدة قدراً ومصيراً وبالديمقراطية الشوروية اسلوباً في العكم وفي معارضة العمل المسياسي القائم على التعدية المبياسية والعزبية والتدوال السلمي للسلطة .

- وسرساً على ترسيخ قيم المق والعدل والمساواة والمرية ،

والتزاما باالصنور والقوانين.

- رسوناً لِعقرق الانسان وسرياته العامة والفاصة ،

- وسعياً من التنظيمين لأستكسال بناء دولة المؤسسات واسلاح الارهباع الثقافية والاقتصادية والمالية والادارية وتعقيق نهضة تنموية متكامل وتحسين مستوي معيشة الماطن ...

- واستجابة للمسؤلية الوطنية التي تعليها الظروف الراهنة بما تستدمية من تلاهم وتظافر الههود لعماية الوهدة الرطنية ومواجهة آثار العرب وتوجيه كل الامكانات والقدرات لإعادة البناء وتوطيد الامن والاستقرار وإزالة مظاهر التشطير ومعالجة آثار التشوهات الثقافية والاجتماعية التي خلفتها عهود الامامة والاستعمار والمكم الإشتراكي الشطري .

وتعقيقاً للإرادة المشتركة للتنظيمين في التعارن والتنسيق بينهما .

مُقد تُم الاتفاق على أن يقوم بينُ التَّجِمعُ اليَّمني للاصلاح والمؤتمر الشعبي العام. إنتالاتُ حكومي وفقاً للاسس والالتزامات والاجراءات التالية :

اولاً: الأسس :

١- الاسلام مثيدة رشريعة ..

٢- الشرعية النستورية ونتائج إنتخابات ٢٧ إبريل ،

النهج أليسقراطي الشوروي القائم على التحدية السياسية والحزبية والتداول السلمي
للسلطة وضمان المزيات العامة وحقوق الانسان وحق المعارضة في معارسة دورها البناء
لإثراء وترسيخ للمارسة الديمقراطية.

أ- شمان حيايية وسائل الاعلام الرسمية وحق الاعزاب المعترف بها قانوناً في إستخدامها
بمدورة متكافئة وعدم السماح بهيمنة أي تنظيم عليها أن تسخيرها في السراح السياسي
بين الاحزاب والتنظيمات السياسية ...

• تمتين عرى الوهدة الوطنية وعمايتها والدفاع عنها.

إستكمال بناء دولة المؤسسات - دولة العدل والنظام - وتوطيد دعائم الأمن والإستقرار
 المدار والمنافق المنافق الم

٧- تجميد مبدأ إستقلال القضاء وإصلاحه لضمان نزاهته وإقامة العدل والتسط.

٨- قيام الانتلاف المكرمي بين التنظيمين على أساس نسبة كل منهما الى مجموع أعضاء التنظيمين في سجلس النواب أي بنسبة ٢٠١ على أن يكرن رئيس المكرسة من المؤتر الشميي العام رنائبه من التجمع اليمني للإمملاح يسلعده في أعماله وينوب عنه عند غمامه. الاتفاق على الموجهات الاساسية لبرنامج الحكومة الائتلافية.

- ١- إلا تفاق والتوافق والتشاور المسبئ أساس اشماد القرار في العكرمة الإنتلافية.

١١- الانفاقات والوثائق التي يتوصل اليها الطرفان المؤتلفان كلَّها علنية ..

ثانماً : الالتزامات :

١- الالترام بالبسشور والقوانين والأنظمة واللوائح النافية ودهم وتعزيز المؤسسات الدستورية .

٧- التهاور المسبق حول القضايا السيادية والمسائل الأساسية الهامة المرتبطة بالسياسة والتوجهات العامة للدولة للتوصل الى وهاق وإنفاق حولها ، وعند تعذر الوصول الى إجماع حول موضوع معين فإن من حق عضو الحكومة ان يسجل اعتراضه شفاعة أو كتابة.

٣- عدم خروج الخلاف عن إطار الإنتلاف والمؤسسات الدستورية منحاً لإزدواجية المراقف

والخلط بين مالتي المشاركة في الحكم ومعارسة المعارضة .

ا- الحكومة مسؤولة مسؤلية جماعية أمام رئس العمهورية ، ومجلس النواب عن تنقيذ برنامجها وسياساتها ، وأداء مهامها وسأرسة مسلامياتها واغتصاساتها الدستورية ، ريتحمل كل وزير المسؤلية الشخصية في تنفيذ السياسة العامة للحكومة في وزارته ويمارس كامل مسلحياته القانونية في إدارة شؤن وزارته

٥- الإلتزام بقانون المدمة المدنية فيما يتعلق بشفل الوظائف من وكيل وزارة ومادون بحيث يتُم التَّنْيِير في هذه الوطَائف وفظاً للأسس والمعايير التي تؤدي إلى وضع الموظف المناسب في المكان المناسب للهالاته وشبراته وكفاءته والتقيد في كُلُ ذلك بالإجراءات المحددة قانوناً ، ريتم إعادة النظر في الترطيفات والترقيات التي لا تنطبق عليه الشروط والموامعقات والأمكام القانونية مع عدم المساس بالمستحقات ألمالينة كحقوق مكتسبة

٦- يتم الترشيع للرغائف الشاغرة من قبل الجهات المولة بذلك وبحسب التدرج الوظيفي

رالتسلسل الأداري طبقاً للقانون ،

٧- يمارس مجلس الورراء معلامياته في التعيين والنقل بصفة جمامية ، وذلك في كل ماهو متوط به في القوانين واللوائع ، وبماً يكفل تحقيق اهداف الإئشلاف وإجراء الإمثّلاح المالي والإداري، ومحاربة الفساد والتسيب، وإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حق كل من يثبت أنَّه لا يساعد من موقف على تنفيذ برنامج المكومة وقرارات المؤسسات الدستورية . ٨- لا يجوز لأي وزير أن ينيط بأي شخص ممارسة أعمال إدارية من خارج جهاز وزارته ألا أذا

رجدت مبررات مقنعة واستكملت الإجراءات القانونية اللازمة لذلك .

٩- يقدم أي وزير ترشيماته بالتعيينات لوظائف الإدارة العليا في إطار وزارت بعد إستيفاء أجراءاتها القانونية الى مجلس الوزراء ليتهذ القرار بشائها وفقاً للقانون .

. ١- التقيد في شغل الوظائف بالإجراءات والفطرات المددة بالقوانين من إعلان وترشيع رقحمن ضماناً لتكافئ الفرص وسيادة القانون .

١١- يلتزم جميع الرزراء بترجيهات رئيس الرزراء طبقاً للاستور .

١٢- لايجوز لأى عضو في الحكومة ان يخضع الجهاز الاداري التابع له لأي إعتبارات حزبية أو سياسية أو أن يسفر آلمال العام والوظيفة العامة للأفراش الحزبية أو الشخصية وتتحمل

نيادة الإنتلاف مراقبة تنفيذ ذلك .

١٣- تَتَبِيتَ قَوَاعِدِ العِملِ المُؤْسِمِي والعِملِ على شغل الوطيقة العامة بالعناصر الكفوءة وفقاً للقانون ودون النظر للإنتماء ألحزبي ودعم الإجهزة المفتصة لعاسبة المقصرين والغلبن بواجباتهم طبقاً لمقاييس الأداء الوطيقي ووفقاً للقوانين السارية أياً كان إنتماؤهم المزبي. ١٤- في حالة عدم توقر الانسجام والتعاون بين الوزير المقتص والمسؤلين القيادين في

الوزارة قعلى الوزير رقع الحالة إلى وثيس المكرسة الذي يقوم بدوره بإجراء المشاورات اللازمة والتوجيه بإشفاذ الاجراءات القانونية المناسبة.

١٥- يكونَ عمل أُعضَاءُ الحكومة تكاملياً بعيهاً عن التنافس العزبي والكيد السياسي أو وضع العراقيل ليعضهم البعض ال معطيل الاعمال بصورة مباشرة الأغير مباشرة

١١- الإلتزام بمسرف الإمتمادات المقرة في الميزانية كاملة لكل وزارة وجهة

١٧-التَّقيد بالسياسة الخارجية للدولة ويقتصر النشاط الخارجي للتنظيمين المؤتلفين على الملاقات التنظيمية مع الاحزاب

٨١- التقييم المستمر الآياء حكرمة الانتلاف رمعالمة ارجه القصور إن رجدت رتمديد مرقع الغلل ومسؤوليته ووطبع المقترحات لتطوير وتمسين الاداء.

١٩- ينتهي الائتلاف في نهاية مدة مجلس الدراب المالي ، ويجوز الانسحاب من الائتلاف قبل ذلك إذا وجد أحد الطرفين أنه لايستطيع مواصلة المشاركة في الحكومة لاسجاب جوهرية ترجب ذلك مالم يتم إزالتها، أو إذا أخل أحد الطرفين بالالتزامات الواردة في هذا الاتفاق، ويعلن الانصحاب وأسبابه ومبرراته في وسائل الاملام بنفس الطريقة التي يعلن بها هذا الاتفاق، وفي جميع الأحوال لايجوز الانسماب قبل مرور عام على تشكيلُ الحكومة ، أو أبل عام من موهد الانتخابات النيابية المقبلة .

-٧- المرص على أن يشتار لشغل المناصب القيادية التنفيذية العليا من مناصر ممروضة بالنزاهة والكفاءة والسمعة المسنة والقادرة على تنفيذ برنامج المكومة والممل على حل القفيايا الاساسية العاجلة ذات المبلة بحياة المراطئين.

ثالثاً ؛ ألل جراءات ؛

ه لوطيع هذ الاثفاق موضع التنفيذ يدّم الآتي

١- تشكيل اللجان التالية

أ- لجنة لرضع لاتحة نظام عمل المؤتلفين في مجلس الوزراء

ب- لجنة لوضع الضوابط والسياسة الاعلامية التي يلتزم بها التنظيمان في الائتلاف ٢- تشكل قيادة الانتلاف من المسؤول الأول وأربعة أعضاء من كل من التنظيمين وتكون مرجعاً لمكومة الاشتلاف وتتولى الإشراف على تنفيذ هذا الإنفاق ومتابعة عمل المكومة الإئتلاطية وتقويم أدائها وهل أي مشكلة تعترض سير عملها أولاً بأول ، وتشكل من اللجان القرعية ماثراء حسب العاجة

والله الموقق والهادئ الى سواء السبيل ..

التوقيعات

عن التجيم اليمني للإصلاح

ياسين عبدالعزيز

نائب رئيس الهيثة العلية

عن المؤزِّم الشعبي العام

____ عيد المزيز عبد القنى

الأمين العام للساعد

يسمالك الرحمن الرحيم إتفاقية التنسيق والتعاون

المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمتي للإصلاح

الجمد لله القائل ۽ واشتصموا بحيل الله جميعاً ولا تفرقوا ۽ .

والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عبيه وعلى آله وصحيه أجمعين ويعد:-

فانطلاقاً من الثوابت والمادئ التي يقره عليها كن من المؤتمر الشعبي العام والنحمع اليممي بلإصلاح. رطفاها على التجرية الرائدة التي يقودها التنظيمان لإقامة مشروع حضاري متقدم ، وتُنتينا للروابط الأخرية العميقة التي تجمع بيتهما . وإستشعارا للمسؤلية الملقاة على عانق التنظيمين التي توجب عليهما العمل من أجل ثمنين عرى الوحدة الوطنية وحمايشها والدفاع عنها ، وصيانة إستقلال الوطن وسيادته ووحدة احبهه الداخلية ، والسعي لترسيح وزثراء النهج الديمقراطي الشوروي القائم على أساس التعددية اخزبية والمنداول السلمى للسلطة وخشعان الحريات العامة وحفوق الإنسان .

وحرصاً على دعم المؤسسات البستروية وتعزير دورها وتحسين وتطوير أدائها رحسايتها من أبة محاولة أ تستهدف تعطيلها وإعاقة عملها ، وصولاً الى دوبة المؤسسات وتوطيد دعاتم الأمن والإستقرار في المجتمع وإصلاح الأرضاع في مختلف المعالات

وقياما بالواجب في هذا للنعطف الجديد من حياة شعينا الذي يحتم توحيب كل الجبهود والطاقات والإمكانات المتاحة تحدمة الرطن ورقع مستوى الشعب والتخفيف من معاناته وتحقيق أهدافه وطموحاته سعياً لإقامة المجتمع المدني الفائم على الشريعة الإسلامية وإلتزاماً بالدستور والغرابين النافذة ، وتثبيتاً لتقاليد سليمة رصحيحة في المارسة الديمقراطية وتجنباً لكل المعرقات و الممارسات السلبية .

وإدراكا لأهمية التعاون والتكامل في العمل السياسي وضرورة وجرد قواعد وأسس واضحة بحنكم البها إ التنظيمان في عملهما المشترك لمواجهة التحديات المستقبلية والقيام بالمسؤليات الوطنية الكبري التي تقتضيها المستولية الرطنية ، فإن التجمع اليمني للإصلاح والؤقر الشعبي العام قد إنعقا على أن يقوم بينهما تنسيق وتعارن في مختلف المجالات وفقاً للأهداك والإلنزامات والإجراءات النالية ،

أولا الأهداف:

· تحقيق التعارن والتكامل بين النظيمين وتنسبق جهردهما ومراقفهما وإمكانياتهما في الشاط السياسي والثقافي والجماهيري وكافة المجالات.

٢- تنسيق المواقف حول القضايا الوطنية والمستجدات الهامة.

٣- تفعيل وتطوير الاداء المشترك للننظيمين بما يمكنهما من تحمل مسؤليتهما الرطنية في توحيد الجيهة الداخلية لمواجهة التحديات ومخطعات التأمر.

٤- تعزيز الثقة وتوثيق الصلة وتعميق الروابط بين التنظيمين في مختلف المستويات القيادية والقاعدية.

ثانيا أالإلتزامات:

يلتزم التنطيمان بما يلي :

١- التنسيق في النشاط السياسي والعمل الجماهيري والعلاقات الخارجية ومختلف المجالات.

إلى التشاور المبين في القضايا الأساسية والمستجدات الهامة وتنسيق المواقف إزاءها.



٣- توجيه النفسيق بين التنظيمين باتجاه نجاح هكومة الإثتلاف الثنائي في تنفيذ اهدافها وبرناميها المقر من مجلس النواب والاتفاق على الخطط والإجرامات اللازمة لنلك.

الإلتزام بعدم الخروج عن المؤسسات الدستورية وعدم إضعافها .

الإسهام الفاعل في بناء الدولة اليمنية الجدينة .. دولة العدل والنظام والقانون بناهُ مؤسسياً .
 وإصلاح الأوضاع ومعاربة الفساد .

 العمل على ترسيخ التجربة الديمقراطية والتعدية السياسية والحزبية وتطويرها وحمايتها من المارسات السلبية التي تلحق الضرر بها.

 ٧- توفير الأجواء اللازمة لإجراء الإنتخابات العامة في مواعيدها الدستورية ووضع التصورات الكفيلة بضمان حق جميع المواطنين في إنتخابات حرة ونزيهة .

٨- دعم التقابات والجعميات والمغلمات الجماهيرية بما يعزز دورها ويمكنها من تحقيق اهدافها وتقديم خدماتها المنتسبيها وعدم تسخيرها للإغراض الحزبية وفقاً للقوائين المنظمة لها وضمان عدم خروجها عن أغراضها .

١- القصل بين العمل المؤسسي والنشاط الحزبي وعدم الخلط بينهما .

التزام الوسائل الإعلامية لكلا التنظيمين بتبني خطاب سياسي وإعلامي بنطلق من المبادىء
 والثوابت والاهداف المشتركة ويؤكد عليها ويسهم في تعميق الروابط والعلاقات بينهما ويسهم في التقويم الموضوعي لاداء حكومة الإلتلاف

 ١١- تبادل البرامج الثقافية والفكرية وإقامة الندوات والفعاليات والإنشطة المشتركة في المجالات السياسية والثقافية والإجتماعية والشيابية.

١٢ حل أي خالفات قدتنشا (ولا بأولى عن طريق لجان وقنوات التنسيق المتفق عليها
 ثالثا : الإجراءات :

لتحقيق وتنفيذ هذا الإنفاق بتم الأتى:

١- تُشكل قيادة الإئتلاف لجنة عليا للتنسيق بين التنظيمين من ثلاثة أعضاء عن كل من التنظيمين .

٣- يعبثق عن اللجنة العليا للتنسيق لجان فرعية على مسلوى الدوائر المتخصصة وقيادات العمل في المحافظات نتولى التسييق في مختلف الجوائب وتنتون من عدد من الاعضاء من الفنظيمين بالتساوي وتتون رئاسة جلسات تلك اللجان بالتعاوب.

 "- تضع اللجان الفرعية الخطط والبرامج التنفينية للتنسيق ، في المجالات المحتلفة وفقاً للأهداف والإلتزامات التي تضمنها هذا الإتفاق .

كل الإتفاقيات التي يتوصل اليها بين لجان التنسيق ، تصبح لارمة النظيد بعد إقرارها وفقاً للنظام
 الداخلي لكل تنظيم .

٥- توضع لائحة خاصة تنظم عمل اللجنة العليا للتنسيق واللجان الفرعية المنبقة عنها .

صنعاء في ١٩٢٥ / ١٩٢١م.

الامين العام للتجمع اليمني للإصلاح

- 54.

محمد عبدالله البدومي

0)

ده عبدالگریم الاربانی

الأمين إلعام للمؤتمر الشعبى العام



ورقة التنسيق الاعلامي بين الموتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح

إنطلاقاً من التوجيه الرباني الكريم في قوله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الإثم والعدوان). وتنفيذاً لتوجيهات اللجنة العليا للاثتلاف بشان التعاون والتنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح في المجال الاعلامي، في ضوء اسس ومنطلقات وثيقة الائتلاف بين التنظيمين .. وحرصباً على تعزيز روح التقة بين الشريكين فقد واصلت اللجنة المشكلة من رئيسي دائرة الفكر والثقافة والاعلام بالمؤتمر ودائرة التوجيه والإعلام بالإصلاح وعضوين أخرين من كل تنظيم الى جانبهما إجتماعاتها، وقد توصلت اللجنة بعد عدد من الإجتماعات المكثفة الى الاتفاق على الاتى:-

<u>أَهِ لاَ :</u> أسس ومنطلقات التنسيق الاعلامي بين الشريكين :-

- ١- الاسلام عقيده وشريعه .
- ٧- نهداف ومبادىء الثورة اليمنية ونظامها الجمهوري .
- ٣- دستور الجمهورية اليمنية والقوانين والنشريعات والنظم النافذة .
 - ٤- الشرعيه النستوريه ونتائج انتخابات ٢٧ ابريل ١٩٩٣م .
- إتفاقية الائتلاف الحكومي بين التنظيمين وأية إتفاقيات تعاون وتنسيق بينهما
 إ- برنامج حكومة الائتلاف .

<u> ثانياً :</u> الإهداف :

- تسعى هذه الورقة الى إيجاد ارضية مشتركه للتنسيق الإعلامي بين المؤتمر والاصلاح وصولاً الى تحقيق الإهداف التالية :
- ١- الحفاظ على الوحده اليمنيه بإعتبارها قدرومصير شعبنا اليمني وحماية الجبهة الداخليه من كل محاولات الاختراق تحت أي مسمى كان ، ومجابهة كل من يعمل على اثارة النعرات الطائفيه والعرقيه والمذهبية .
- ٧- ترسيخ مبادىء انقيم الديمقراطية والشوروية المرتكزه على التعدديه السياسية والحزبية ، والتبادل السلمي للسلطة وتجسيد مبدأ المحوار سبيلاً لحل الضلافات ، وفبذ كل أساليب الارهاب والعنف .
- ٣- الإشاده بالإيجابيات ونقد الاخطاء والسلبيات ومكامن القصبور والاختلالات بمسئولية وموضوعية وبما يساعد على تصحيح وتقويم تلك الاخطاء والسلبيات

- وبحيث ، لايتعارض نلك مع قوامَين الدولة السائده وبما لايضر باسس واهداف التعاون والتنسيق بين التنظيمين ..
- ٤- الدعبوه التي إستكميال بناء دولة المؤسسيات وتوطييد دعيائم النظام والأمن والاستقرار ، واحترام الدستور والقوانين ، وترسيخ قيم الحق والعدل ، والحرية : وتجسيد مبدأ إستقلال القضاء ، وأصلاحه وتطويره ...
- ه- تعميق الوعي الوطني بقواعد شغل المناصب العامه والإلتزام بقانون الخدمة المدنية والتقيد بالإجراءات المحدده قانوناً مع إعادة النظر في التوظيفات التي لاتنطبق والأحكام القانونية .
- ٣- حشد التأييد الشعبي العام لصالح الجهود التي تبذلها الدولة لحماية الوحده، واصلاح الاوضاع لاقتصادية والادارية ، بهدف تخفيف المعاناة المعيشيه عن المواطنين ، والحث على احداث نهوض تعموي شامل ، ومحاربة الفساد بشتي أنواعه
- ٨- اسهام الخطاب الإعلامي في تعزيز علاقات البابية مع التنظيمات والاحراب
 السياسية الوطنيه المتواجده في الساحة ، وضمان حق المعارضة في ممارسة
 دورها الوطني البناء ..
 - الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة ..
 - ١٠- السعى الى دعم وتفعيل المؤسسات الدستورية القائمة ..
- ١١- التنسيق والتعاون في ايجاد خطاب إعلامي بناء للتنظيمين فيما يخص القضايا
 العربية والدولية وبما لايسيء بعلاقة اليمن بالآخرين ...

<u> ثالثاً :</u> الوسائل:

- تم الاتفاق على أن ميدان التنسيق الإعلامي بين التنظيمين بشمل كل الوسائل المتاهة وأهمها :
 - ١- الإعلام التنظيمي .
 - ٧- الاعلام الجماهيري -

<u>رابعاً :</u> الضوابط:-

 الالتزام بمبادىء وآهداف التعاون والتنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح في مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة ، والتقيد بالوثائق والاتفاقيات المرمة بينهما .

- ٧- الابتعاد عن المهاترات الاعلامية ومحاولات التجريح، واشتلاق الاخبار، وتضخيم السلبيات وإخفاء الايجابيات، واطلاق التصريحات المتباينه
- ٣- عدم نشر أوتسريب أية مواد صحفية أو إعلامية خاطئة وعدم الخوض في نشر الشائحات وترويج المعلومات الخاطئة التي تضر باسس العلاقة بين التنظيمين، وتثير الحساسيات بين قواعدهما ، والإبتعاد عن الاثارة والتحريض الذي بسيء البهما .. وتجنب ردود الإفعال المتسرعة فيما بين طرفي الائتلاف حفاظاً على روح التنسيق والتعاون ..
- التأكيد على حيادية الوسائل الاعلامية الرسمية ، واحترام حق الاحزاب القانونية
 في استخدامها وفقاً للقوانين والنظم السائده ..
 - ه- الالتزام بقانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م.
 خامساً: آلية التنفيذ:
- ا) يتولى كل من رشيس دائرة الفكر والشقافة والاعلام في المؤتمر الشعبي العام ،
 ورشيس دائرة التوجيه والاعلام في التجمع اليمني للإصلاح ، التوجيه والاشراف والمتابعة اللازمة لتعليق ما جاء في هذه الورقة ، والالتزام بما ورد فيها .
- عند حدوث أية قضايا خلافية يتم حلها في إطار الدائرتين عبر الحوار والتشاور ،
 فإن لم يتم ذلك ، يعود كل طرف الى قيادته التنظيميه الإعلى للبت في الإمر ..
- ٣) يستمر التنسيق والتعاون الاعلامي بين الدائرتين المُفتصتين ، ويتم عقد لقاءات دورية شهرية ، ويحق لرئيس أي دائرة منهما الدعوة الإجتماع استثنائي عند الضروره ، بما يؤدي إلى تعزيز وتطوير الخطاب الاعلامي بين التنظيمين ، وبحث ومناقشة أية تجاوزات بصورة مستمره ، وتقديم تقرير دوري مشترك إلى قيادة الائتلاف عبر القنوات النظيمية المتعارف عليها .
- غ) يتم العمل بهذه الورقة عقب التوقيع عليها وتصبح لازمة التنفيذ بعد اقرارها وفقاً
 للنظام الداخلي لكل تنظيم، وتعتبر سارية المفعول، بسريان الانتلاف الحكومي،
 وإتفاقيات التنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ...

والله ولي التوفيق

مسرت بصنعاء يوم المناس - مرا ١١٤١هـ الموافق م ما ١٤١٦ م

أعن المؤتمر الشعبي العام

محمد يحيى شنيف ﴿ عَالَمُ اللَّهُ وَالْأَعَلَامِ وَالْتُعَلِّمِ وَالثَّعَلَامِ وَالْتُعَلِّمِ وَالْتُعَلِّمِ

عضو الأمانة العامة

عباس النماري رثيس دائرة التوجيه والإعلام

REPUBLIC OF YEMEN COMMITTEE FOR THE AFFAIRS OF POLITICAL ARTIES AND ORGANIZATIONS







شهادة ايناع طلب الاستمرار في ممارسة النشاط بموجب المواد (٨٠ ١٤) در قانون الإحراب المالية (٦١٠٠ ٢٨٠٠ ٢٨٠) من الملائحة التنصيف للعادو

تعلن لجنة شنون الاحزاب والتنظيمات السياسية المشكَّلة بالقرار الجمهوري وقم (٣٠) لعام ١٩٩٥م الصنادر بموجب المادة (١٣) من قانون الاحراب والتنظيمات السياسية رقم (٢٦) لعام ١٩٩٩م انها قد استعرضت لطّب المقدم اليها متاريخ : ١/٨/ ١٥٤٢هـ الوافق ٢٥/ ١٥٠/ ه١٩٩٥م من البل فيا ولا ليجمع للمحمد المرصوب المستمول في معاوسة الله الاستعواد في معاوسة الساد/ عنبه المستعود المرسوبي المرسوبي

ويموجب المسلاء بات المنوحة لها في اللهد (١٢) و (١٤) من النون الاحراب والتنظيات السياسية والواد (١٣ ٢٣ ٢٢) من اللائحة التنفيدية للعانون المدادرة بالقراء الحمهوري وفع (١٠١) لعام ١٩٩٥م فقد فامت لحنة طمئون الاحزاب والتخليمات السياسية في احتماعها المعقد بتاريخ ٢٨ / ١٤١٦هـ المرافق: ٨ / ١٩٦٦م بقحص الطلب القدم اليها والرثابق للرفقة به ويس :

١: البرنامج السياسي.

٧- التظام الدلخلي-

٣- كشف باسماء اعضاء المرب يحيث لا يقل عدهم عن (الذي وخمسمائة) عضى مبيناً فيه

ويترانيخ معاليم ويراريخ ميالاتهم وعناريتهم

٤-- كشف باسعاء الاعضاء النين شاركوا في الدرار البرنامج السياسي والنظام الداخلي عليه

وقد وجدت اللجنة ان ما قدم اليها مستوقيا للشروط الواردة في قانون الاصراب والتنظيمات السياسية ولاتحته التغينية،

وتنفيذا للفقرة (٥٠) من للادة (١٤) من القائرن والمادة (٢٧) من اللائحة التنفيلية فان اللجنة تعلى

عايلي: - المنام التنظيم: -- المتمع المحاق على على على التنظيم: -- المتمع المحاق على على على على على التنظيم

– القر الرئيسي : « عصما اس سا

- القار العربية: العطف من المعند / (ع) منا را بعد المعروبين إليه



البرنامج القنفيذي للقد إغنيترك بين القممج اليمني للإصلاح ومجلس القنسيق الأعلى للمعارضة

مقدمة س

في جو من الصراحة البناءة واستشعار المسنولية الوطنية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ اليمن ، أنمقت المديد من جلسا التصيق اليمن ، أنمقت المديد من جلسا التصيق الأحماد والمعارضة في ضوء المستجدات التي تواجهها المياة السياسية ، والعملية الديمة والمؤسسات المواد والمؤسرات التي تنظري عليها المؤرقات والمخلفات الدستورية والقانونية المرتكبة اشاء عملية القيد والتسويل خلال شهري بوليو والخسطس ١٩٩٦م ،

وفي حين أن الإنتهاكات الخطيرة التي تطال حقوق وأسمى الممارسات الديمقر لطبة اثارت القاق الشديد لدى أحز أب المعارضة وتجمع الإصلاح بشأن مستقبل الحياة السياسية ومصدر النهسج الديمقر الحي الذي سارت عليه البلاد منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية لهي ٢٧ مايو ١٩٩٠م فإنها المنت الإنتباه الى لهذاحة الأوضاع العامة التي تعر بها البلاد وانتقالها من سيئ الى اسوأ بما ينجم عنها من الحكاسات طبية اتقلت كامل المواطن وطفت على قضايا الوطن .

وتتجلى هذه الاعكاسات السلبية في زيادة اعياء المميشة وتفاقم الازسات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة واقتنى المتواصل لمستوى الندمات العامة وكذا في تنامي الفساد وتخاف وعجز الإدارة وفسادها وتفشي مظاهر القوضي والانفلات الأملي وشبوع الصراعات واعمال الشأر والانتقام وتراجع هيبة السلطة والتهاون في تطبيق القوانين اعسلاوة على التصدعات التي تسلقي منها الوحدة الوطنية البلاد وتهدد نسيجها الإجتماعي الامر الذي اغرق الطامعين بممارسة العدوان ضند اليمن وانتهاك سيادتها .

ويدرك التجمع اليمني للإصداح واحزاب مجلس التسيق الأعلى للمعارضة اله من اجل ليقاف
مذا التدهور في الاوضاع العامة لملاد ووضع حد لخطر الإنهبار الذي بتهددها الادد من التوجه
بدو العمل على تجاوز حالة التوترات السباسية والإجتماعية ولجلال الحوار والتعابش ببين القوى
المختلفة بدلا من الصداع والإلغاء القسري لملاخر واعتماد السياسات التي تحقيق الوفاق الوطني
وتصفية أثار الحروب والصداعات العنيفة وتطبيع الحياة السياسية وايجاد مغلفات مناسبة لتعاون
وتظافر جهود مختلف قوى المجتمع لتجاوز المصناعب الاقتصادية واستعادة الحقوق السياسية

والطلاقاً من ذلك اكنت اعزاب مجلس التنسيق الاطلى للمعارضة والتجمع اليملى للإحمالات على المعارضة والتجمع اليملى للإحمالات على الهمية تتمية وترسيخ النهج الديمة الحيار الحقارية الساسي لتحايش القروى السياسية والاجتماعية المختلفة وتنمية قابلياتها التعاون والعمل المشترك بما بحقق مصالح المواطن ويخدم تضايا الوطن ويقسم للطريق امام مسيرة تتمية المجتمع وتطوره.

و لأن العملية الانتفايية تمثل الشكل الرئيسي للمارسات الديمقر اطية قبان الموار بين التجمع اليمني لإصلاح واحزاب مجلس التسيق الاعلى للمعارضة اعطى اهتماماً خاصما لأهمية ترفير الجواه سياسية واجتماعية طبيعية ومناسبة لإجراء الانتفايات العاصة القادمة ، وتوفير الشروط والضمانات الحقيقية لأن تكون حرة ونزيهة يتحقق فيها التكافل بين الأحزاب والافراد على حد سواء ءوتقوم على اساميها المشاركة الإيجابية الواسعة لجماهير الشحب في التعبير عن ارادتها وتعميق وترسيخ الممارسات الديمقل اطبة وتقوية وشائج الوحدة الوطنية .

لقد خلص الحوار بين لحزاب مجلس التسبق الأعلى للمعارضة والتجمع اليعنى للاصلاح في مرحلته الاولى الى الارزامج التنفيذي لضمان حرية ونزاهة الانتخابات عوهي اذ تقدم هذا البرنامج عائدة العزم على يذل قصاري الجهود لتعقيقه تؤكد بأن هذا المسعى النبيل مسئولية كافة القوى المياسية والاجتماعية المعنية بالديمقراطية وتطور الوطن وازدهاره.

أهداف اللقاء وموضوجه :

- ١- نتمية وترسيخ النهج الديمقر الحي و الشوروي والعمل على حمايته والدفاع عنه .
- ٣- الممل على ضمان التفاسات حرة ونزيهة باعتبار نظام الانتفاسات هو الآلية الديمقر اطية
 والسلمية لتعقيق: -
 - أ- الميدأ الدستوري الذي ينص على أن الشعب مصدر السلطات .
 - ب- التداول الملمي للسلطة .
- الاتفاق على الضمانات السياسية والفطوات الاجرائية التي تعفع أي انتهاكات أو خروقات لو
 تجاوزات للحقوق التي نص عليها دستور الجمهورية اليمنية والقوانين السارية

وسائل العمل

كل الوسائل الديمقر اطية والسلمية المشروعة والنبي نتحدد طبقًا لما ننطلبه الطروف ونقره الإحزاب السياسية المشاركة في اللقاء .

برنامج العمل التنفيذي :

ر الشداف البعرفاسع

أ- ضمان حيادية اللجنة العليا لمائتكابات واللجان الاشرافية والاساسية والاسلية والمعرعية .
 ب- ضمان حيادية لجنة الاحزاب والمتظيمات الصياسية وسلامة تطيبهها للدستور والقانون .

- ج- ضمان حيادية الوظيفة المامة والمال العام طبقاً للدستور والقانون ومقع تسخيرها لمسالح أي طرف .
- د- ضمان توار مناخ سواسي بساحد على الانتقال من حالة الصدراع والاقسماء والاستقواء
 بالسلطة وتفتيت الاحزاب الى مناخ التنافس المدمقراطي وتكافؤ الفرص اسام الاحزاب
 السياسية لتمارس حقوقها المشروحة طبقا للنستور والقوانين الساوية.
- هـ ضمان توار رقابة محايدة محلية أعلية عربية ودولية لمراقبة حرية ونزاهة الانتخابات .
 ٢ = سرقتگيزان الهيوفاسيه .
 - ـ الهوانات الهوئية لحياسية النجنة الهليا لونتخابات واللجان التابعة لها ونتوثل في :
- ا عادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وكافة اللجان الانتخابية التابعة لها بمشاركة الاحزاب السياسية .
 - ٧- الاسراع في اصدار قانون الانتخابات المعدل كما اقره مجلس النواب.
- ٣- الغاه كل الاجراءات التي تمت بما فيها عملية النيد والتسجيل نظراً للخروقات التي سائتها وتضع اللجنة العليا للانتخابات برنامجاً متكاملاً ومطنأ لعملها خلال الفترة القانونية لتوليها مهام عملها واعلان ذلك .
- ٤- ان تكون جلسات اللجنة الطوا المانتخابات وكل لجراءاتها وعداو لاتها ووثائقها علتوة بحكم
 انها تدور عملاً لكل مواملن الحق في معرفته والاطلاع عليه .
- ان تلتزم اللجنة العليا بتنفيذها احكام القضماء بإعتباره المرجع في سلامة تطبيق احكمام القانون .
 - . الضيانات الغيلية لحيادية الوظيفة الغاية واليال الغام يـ
- ١- ان تتمهد وتلتزم جيمع الاطراف السياسية بالدستور والقوانين التي تحرم تسخير الوظيفة العامة والمال العام لمصلحة حزب او شخص وبأي شكل او صورة من الصور التي تؤثر على حيادية المال العام ، و الوظيفة العامة او تؤثر على نتائج الانتقابات .
- ٧- تعتبر كل مخالفة لذلك من قبل أي طرف عملاً ماسا ومخلاً بحرية ونز اهة الانتخابات ، كما بعتبر مبطلا لنتائجها بالنسبة للطرف الذي تمت المخالفة من قبله أو لصالحه أيا كانت المرحلة التي تمت فيها المخالفة .
- ٣- كل شخص في وظيفة عامة سخر نفسه وسلطته لتنفيذ أي مخالفة لحيادية المال المام و الوظيفة للمامة او مساعد او سهل عملية تنفيذها بجسب اختياعيه للمسباطة القانوتيية، و الملاحقة القضائية و لا يجوز لأي جهة حمايته او الملاحقة القضائية و لا يجوز لأي جهة حمايته او التستر عليه بأي طريقة من الطرق.

٤- يمتتع كل مسئول وموظف علم في أي موقع من مواقع المسئولية عن التبرع او الوعد بأي مشروع ينفذ بمال عام خارج اطار الميزانية المامة كما يمتتع عن استخدام مشاريع التتمية لاغراض انتخابية .

٥- الممل على خاق رأي عام واسع يستهجن ويدين كل ممارسة لموظف عام وينسخر المالز
 العام أو الوظيفة العامة لمصلحة أي حزب .

٦- منع التوظيف الحزبي والدرجات الوظيفية الحزبية والغاه كل ماسيق ومعالجة أثاره واقاً للقانون.

 ٧- يقوم اعضاه الاحزاب السياسية في اجهزة الدولة المختلفة بمثابعة أي مخالفة تخل بحيادية الوظيفة العاصة والصال المام وكشفها ونشرها عمر الوسائل الاعلامية وتقديم مرتكبيها للقضاه.

٨- يشكل موضوع القوات المسلحة والامن رحياديتهما في الانتخابات قضية هامة لها أثر
 كبير على الممل السياسي كله .. وقد شدد الدستور في المادة (٣٩) على وجوب حياديتها
 وخطر تسخيرها لصالح طرف يعينه حزياً أو فرداً أو جماعة ويأي صعورة من الصور

والخطر يشمل كل انواع التسخير بما لهيها احتمال التسخير لدور موجه في الانتخابات .

ومع تأكيدنا على حق منتسبي القرات المسلمة والامن في معاوسة حقوقهم الدستورية في الترشيح والانتخاب قائلنا نرفض أن يستغل هذا المحق استغلالاً يسبئ التي منتسبي هذه الموسسة الوطنية التي نفخر بها عن طريق تكراههم على التسجيل والتصويت في دوائر بعينها ولمرشحين لا يعرفونهم فلا يعبرون عن أوادتهم الحقيقية التي حرص الدستور على تمكينهم من التعبير عنها عن طريق معاوسة حقهم في الترشيح والانتخاب .

ولما كان الترشيع والانتخاب حقاً لمن يرغب ممارسته بإرادة واعية وليس واجباً يازم القيام به فإنه لايجوز اكراه او لجبار متتسبي القوات المسلحة والامن على التسجيل والتصويت في دواتسر لا مسالح لهم فيها ولا يعرفون ساكنيها ولا المرشحين فيها .

والوضع الطبيعي هو ، أن يمارس منتسبوا القوات المسلحة والامن حقهم في الترشيح والانتخاب في دواتر هم الاصلية ، ولهذا الحل ميزات هامة من اهمها

أ- عدم حرمان الخراد القرات المسلحة من ممارسة حقهم الدستوري في الترشيح والانتخابات .
ب- انتفاء طابع الاكراء الذي يرغم الجندي على أن يصدوت في دائرة لا بحرف المرشعين فيها ولا هي محل اهتمامه الحقيقي، والمقترح يضمن تحقيق رغبة الجندي في اختبار المرشح في موطئه الاصلي الذي يحرفه ويعرف اهله ويتفاعل بمعق مع قضاياء.

جـ- افراد القوات المسلحة قوة متحركة بشكل دائم وبأعداد كبيرة وهي بذلك أيست من قوام الناخيين في الدائرة التي يتولجدون فيها بحكم تواجدهم في المسكر وهم في نفس الوقت لا

- يشمارون في حجم نفوذهم وعددهم بالموظفين العاديين أو بالمواطنين الذين سكنوا يعكم أعمالهم في مناطق غير موطنهم الاصلي .
- واصوات الجنود بكافتهم وانتظامهم سوف تضر بالناخب الذي هو بشكل دائم من قوام الدائرة ريصل الضور في بعض الاحيان السي ان يكون الجنود عملياً هم الذين اختاروا مرشح المنطقة لا اطها حتى لو كان المنتخب من ابناء المنطقة وهذا بمتبر في مستوى النتزييف لارادة ابناء المناطق، والانتهاك لحقوقهم والاضرار بشرعية الانتخابات.
- د- المقترح سوف يساعد على از الله اي لبس لو شك لو وهم او احتمال التسخير القوات المسلحة لصالح حزب او افراد اويذلك يتمق الاطمئنان الشرعية الانتخابات ولزاهتها مما بساعد على الاستقرار وتمميق الوحدة الوطنية ويضمن الولاء ويرسخ الوحدة اليمنية ويدعم المتقا في نهجنا الديمتراطي على المستوى المحلى والدولي .
- والاعتذار بالكلفة عذر غير مقبول لأن الاستقرار والوحدة والاحساس بالشرعية وتعميق الولاء للنظام مكاسب لا تقدر بثمن وعكسها مغارم لا يعلم الا الله مدى اشرارها .
- ٩- عدم تسخير المؤسسات العامة التطيمية والالتصادية والاجتماعية وكافة المؤسسات الرسمية
 لأي اغراض التخابية لمصلحة حزب عن الاحزاب أو قرد من الافراد .
- ١٠ منمان حيادية وسائل الاعلام العامة والتي لها اثر كبير في العملية الانتخابية واستغلال هذه الرسائل العامة من قبل طرف سياسي معين يخل بميداً حيادية الوظيفة والمال العام ويخل بحرية وتزاهة الانتخابات ومبدأ تكافؤ القرص ولضمان حيادية وسائل الاعلام العامة فإنه يترجب القيام بشكل خاص بما يلى :-
- أ- وضع الاعلام الرسمي بجميع اروعه ورسائله تعت الاشراف المباشر ثلجنة العليا
 للانتخابات بعد تصميع اوضاعها وحتى اعلان التثانج النهائية للانتخابات .
- ب- تضم اللجنة العليا للانتخابات سياسة اعلامية معلنة وتلزم بها اجهزة الاعلام العاسة طوال فترة المعلية الانتخابات .
- ج- تقدم الاحراب السياسية بمراقبة مدى التزام اجهزة الاعلام العامة بالسياسة الاعلامية
 التي تحددها اللجنة العلبا للانتخابات والتصدي لاي تجاوز وفضحه والمسمي لتقديم
 مرتكبيه للقضاء .
- د- عدم استغلال الانشطة الرسمية عبر وسائل الاعلام المامة لصائح حزب معين بصورة مباشرة او غير مباشرة خلال المرحلة الانتخابية .
- هـ تمنع اجهزة الإعلام العامة عن بث او نشر أي مواد اعلامية وتحت أي مسمى كأن تشوة مسورة أي ظهر مباشرة غلال مراحل العملية الانتخابية .

. الضهانات السياسية ..

- ان الانتخابات الحرة والنزيهة والسلومة والتي تضمن التاتجها الولاء والشرعية هي تلك التي نتم في مناخ سياسي وانتخابي يسوده التنافس الديمة والتي وينتفي فيه الاقتنات على أي طرف من الاطراف المتافسة ويحتكم الجميع فيه الى الدستور وسيادة القاتون ولتحقيق ذلك فقد توصل اللقاء الى ما يلى:--
- ا وقم القيود غير القانونية المباشرة وغير المباشرة على نشاط اخزاب المعارضة
 والتعامل معها طبقاً للدستور والقانون.
- ٧- الرام لجنة شئون الاحزاب بنصوص الدستور وقانون الاحزاب وعدم استخدامها
 اسلطاتها بشكل تعملي او لاغراش سياسية .
- ٣- الغاء الحجز المفروض عن مقرات وممتلكات واموال الحزب الاشتراكي الهمنسي
 والافراج عنها وفقاً للقانون .
- الانتزام بالقانون في صرف مستحقات الإحزاب في الميزانية العامة ودون تسويف او تمييز وبصورة علنية.
- الالتزام الدقيق باحترام قرار العقو العام و تصحيح الاوضاع الوظيفية العشروعة والحقوق المكتسبة والقا للقانون وعدم المضاعها للصداع وللايتزاز السياسي والحزبي.
- ٣- ترسيخ النهج الديمقراطي في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني المزبية والتقابية وغيرها ، والامتفاع عن فرض الهيملة عليها سواء من قبل الاحزاب او الملطة او تبييرها خارج الهدف الذي من اجله انشلت ، او الاضرار باستقلاليتها بأي شكل من الاشكال او السعي لتمزيقها وتشجيع الصراعات داخل كياناتها وبين احضائها .
- العمل على تأكود مهدأ سهادة القانون والحد من كل القجاوزات والانتهاكات التي تمارس
 مخالفة للدستور والقانون .
- ٨- خلق مناخ اعلامي تنافسي يعتمد على الموضوعية والمعلومات الدقيقية ويبتعد عن التضابل والتجريح والتخوين والتكفير للاشخاص والهيئات واشارة النسرات التي تضر بالوحدة الوطنية والمصالح العلوا للبلاد .
- ٩- أعتماد منهج الحوار والقبول بالتعاون فيما يتم الاتفاق عليه والاعذار فيما يختلف فيه.
- ١٠- تكريس مبدأ استقلال القضاء والعمل على حماية العاملين فيه وتحصينهم من اية ضغوط تخرجهم عن الحياد في قضاتهم وتعطل ادائهم لواجباتهم بالمخالفة للدستور والقانون .

ـ شمان توفر رقابة الهلية بـ

لضمان ترسيخ الاطمئنان وتعميق اليقين بسلامة الممارسة الديمقر اطبة بجميع جوانبها ونز اهـة وصدق لتائج الانتخابات يتوجب قيام رقابه وطنية محايدة تتحرى سلامة الاجراءات الانتخابية وتتولى التنسيق والتكامل بين الرقابة الوطنية والرقابة الحريبة والدولية.

جـأليات العمل : ـ

أ- اللقاء المشترك بين مجلس التنميق الاعلى لأحزاب المعارضية والتهمع اليمتي للاسمالاح من أجل انتخابات حرة ونزيهة ويتولى اللقاء المشترك ما ولي:-

١-- در أسة القاضيا محل الحوار وتحديد المواقف حيالها .

٣- متابعة تغيذ اهداله ويرامجه من خلال أليات الاحزاب المشاركة في اللقاء والتي تتحمل مسؤلية تضامنية في تنفيذ ما التفت وما تنفق عليه .

٣- اتشاء اللجنة القانوانية واللجنة البرلمانية واي لجان متخصصة يثقق عليها .

هـ المطرات العملية ــ

ويتم وضعه من قبل لجنة مختصة ويتم الراره من قبل اللقاء على أن يشمل :-

١- خطوات محددة ببرنامج زمني محدد .

٢- وضع تصور وأضع بخطوات كل مرحلة على ضوء احتمالات نتاتج المرحلة السابقة .

الخلوات المعلية

- ١- الرار اسم الالفاق وبرنامج العمل والتوليم عابهما .
- ٧- تشكيل اللغة القاونية واللجنة الرثمانية والزامهأ توضع اغتصاصاتها وم فامع عملها.
 - ٣- تحديد مواحد دورية الاحتماع .
- ٥- تحرير رسالة مرجهة أرتبس الحمورية والراسان تحدد بالتضول الخريقات التي مارستها اللجئة العليا وخطورة ذلك على شرعية المجلس التلام وخطورة ذلك على شرعية المجلس التلام واستقرار الوائن ووراق بالرسالة صورة عما توسيل البه الله .
 - طلب مقابلة الرئيس وارتاسة البرامان التساومهم الرسالة ونثائج المقاه
- ا"- رضع برنامج اعلامي مكتف يساعد على ثميئة الرأي اثمام وتجنيده لمسالح ما توصل اليه
 اللقاء ابتداءً من مؤتمر صحفي يطن تكتم اللقاء .
 - ٧- تُحديد مواحيد لجتماعات قادمة للهدلة لدر اسة مايلي:-
 - ماتم الجاز ۽ رتالجه .
 - الخطوات الثالية لذلك ومنها :-
 - أ- الالبهار على الستوى المعلن والدولي للوضع الانتخابي ،
 - ب- مواصلة السل الاعلامي ورفع الدعاوي القضائية ويشمل الخروقات .
- جـ- تطوير ومنثل التحرف الإعلامي والمباسى والجماهيري وفي اطار الشرعية الستورية. ا
- د- دراسة الكانية المشاركة الى الانتخابات من عدمه عند اليأس من ضميان از اهتها وحريثها.
 - ه- قاق مستقبلية لتنسيق ابعد بين احزاب الثقاء .

مشماء ۱۲ ريبع ثاني ۱۲۱۱هـ الموافق ۲۷ / ۸ / ۱۹۹۱م

توقيع الأعزاب المشاركة /

عدد التجمع اليمثن المجمد الاح وسن لها أن أنها مركز الله من المركز الله المركز الله المركز الله المركز الله الم عن الحدد الكون الشعير المناسسة الإنبانيا الماستن الله المركز الم

CHILLO VILL



<u>انتفاق تفسية.</u> <u>بين المؤتمر الشعبي ا</u>لخا<u>م والتجوم اليوفي للاصلام</u>

الحمد لله وجده والمملاة والمماثم على من القين بعده .

لما كانت الانتخابات العامة هي الآلية المجسدة للممارسة الديمقراطية النوابية الشوروية وحق الامة في اخترار ممثليها وتحقيق مبدأ الشعب هو مالك السلطة ومعدوها وهي الارضوسسة التى تؤسس عليها فررعية مؤسسات المكم ، وهي في تفس الوقت تعبر هن وهي هذا الشعسب وتسمعه بمبدأ الشور في الديمقراطية استمر اوأ تسبرته التاريخية التي تكللت بالنجاح في اعسادة تمقيق وحدة الوطن اليمني في 22 مارو 1990م ووقاءاً لشهداء اللهرة والجمهورية والوحدة الذين رفضوا كل اشكل الاستعمار والاستبداء والتشطير فالسوا الرواحهم من نجل هزة والرحدة الذين الشعب ووحدته وتتكيداً الإسانية الإسانية ويأن الراحة وحرية الاقتخابات هي مسافة جوهرية ومسروية وأن المسلمين بها هو مساس بخرامة الشعب البيني وقيمه والتفاص لاهم حقوقه وأن عرمياً عرمياً عالى المائمة الانتخابات النوابية في موحدها الدستوري بحزية وإن القسانون هسو عمران على الطبيق أن توفير الضمائات الكثرمة لذلك ولهب واللي تتحمله حكومسة الانتساني الترمية الألت ولهب واللي تتحمله حكومسة الانتسانية المهرة والكاحة والهجوا التقاص عن الدائمة الانتسان والانتسان والانتسان والانتسان والانتسان والانتسان والمنان والانتسان والانتسان

وانطادة من المستوارة الوطنية التى يتحملها المؤدس الشعبي ألمسام والتهمسم اليملسي للمسام والتهمسم اليملسي للاصلاح ولما تجمعهما من روابط وعلاقات مصيوبة توجد، عليهما تسبق جهودهما في مسلمات عمياتة التجربة الديمقراطية الوليدة وحمايتها وتحقيق عزة اليمن وتقدمه فان التنمسيق بينهما كحق ديمقراطي مشروح يجب ان يكون هدفه الاسلمي هو ترميخ النهج المهماراطي وتطويسر اليته وحمايته من اي التكامه او التكاف عليه ، وضمان نزاهة وحرية الانتخابات وحسق كالمستفى الناء الشعب وقواء السياسية بممارسة حقوقهم الاستورية والقانونية بصورة متكافئة باحتبسار

ثلك هو الشريط الموضوعي والمدخل السليم ليتاء دولة النظام والقانون والمؤمسسات والمست العلل وتطلق البهة الدولة ويسط سلطانها وسيادتها وتطلق الامن والاستارار غي ربوع البساك ومعولاً الي تتمية الاتمادية واجتماعية سلسلرهة تلبي هلجة ليتاء لليمن وطموعاتهم غي مختلف المناطق مؤلدين في هذا التتميق يضمن حق القوى الاغرى قسي المتألسسة الديمار الحيسة غسي الاكتفارات القادمة ولقاً للدستور والقلاون وتون أي انتقاص أو الخال .

واستقاداً الى ماسيق والطائلاً من الكوابت المشتركة للتنظيمين في التنسيق بينهما قلسد تفقا على مايلي :--

الله: الأسس

و- الإثنزام بالنستور والقانون وضمان المرص المتفاقسة لجميسع اللسوى الموامسية .
 وضمان على الشعب في المتيار الافلاء والإصلح لتمثيله في مجلس النواب القادم .

عندون على تثلیل كل المسویات التي تعیسق نوسراه الالتفایسات أسی موحدها
المستوري المجدد بدم (27) ايريل القادم .

و. وسطيق الرابعة وسناهما الفاقة القهر المائد الانتخابية والمسيوح سيسايةبك عفوائسة دسيل غروقات وتجاوز ان خلال مرحلة القيد والتسجيل والرائسية الأرضية ووطنسع الفاقية المتساتك الفاقونية لذلك ومن خلال مايلي :--

أ- تحديد أوام اللولة الطبأ الانتفايات وقلاً للقانون رقم (27) أسله عام
 ب- الثانيد على تشكيل اللوان الافرائيسة والاسلسسية والفرعيسة مسن الاجزاب والتنفيمات المباسية المشاركة في الانتفايات .

 ج- يتم التعاون هند نشر جداول التنافيين المسجلين في (1950ء) كوسدول ولمد بإلغاذ كافة الوسئال التي تضمن صحتها وسلامتها وحلف مناد بوجد من الاسمام المكرره والوضية والمكوفين بما لايخاف القانون .

د- يؤكد الطرفان على ضرورة أن تكون الاجراءات والاعمال التي تُقسور بها اللهنة الطبأ الالتمايات في متنساول فيسادات الاحسراب والتطليمسات المبياسية المشاركة في الانتخابات وذلك تجسيدا لميدا الطنية .

هـــ النبل على تدكين لبيان الرقابة المحلية والعربيسة والتوليسة ومسن يرغب من المنظمات غير الحكومية من اداء عملها بصورة محايدة . و-- التأكيد على بن من هل التحراب والتنظيمات السياسية البطبارعة قسس الاشفايات الثالد بن سلامة الحبر المستفدم يوم الأقراع ، وأن لايســزول من الرد قبل (عد) ساحة . .

ز - مشارعة الاحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الالتعابات أنسر. هد وأدر بطائل الطاراح وبورياها طي عاقة المراعسيز الالتعابرسة وفاساً للقانون ولايجوز تشكيل لجنة من حزب ولحد .

 تعين مستشرين ترئيس الهمهورية لشاون الانتخابات تكون مهمتهم متابعة مسجر السلية الانتخابية والتاكد من سلامة الاجراجات التي نمت وقاباً للتسالون ومنجع ال مخالفات أو خروقات في الاجراجات الانتخابية القادمة ويتولسون بمسورة خامسة المهام الطلية :

أ- التأكد من اللولية الإجراءات المتعلقة بالعطية الالتخابية والمساهدة فسبي تصميح ابن أجراءات مخالفة للقائرين .

ب - التأكد من لتغود الاحكام القشائية العدادية هول الطعون الدادمة الدسي القشاء.

ج- الثائد من مدرف البطاقة الانتفائية الدائمة يصورة فالولية وسليمة .
د- التلك من علة وسائمة الضوابط الاملية في عائسة الدوالسر والمراكسة الانقلام .
الانتفائية وعدم كجاوز اللوان الاملية نسهامها طبقاً للقانون .

هـــ الناكد من أن البرئامج الزمني لكافة الخطوات والاجراءات الالتخابية من الان وهني يوم الالتراع مطابقاً للكتون .

و -- التاكد من كفاتة وحيادية العاماين المساحدين للجنة الطيا فالتنفايات .

ا- يتاق الطرفان هلي وضع قواهد ومعايير مرضوهية لتعديد الدوائر التي يتم التنسيق طبها يبنهما، وطي الآلية للتي تضمن تقايد مايتلق عليه .

انفق الطرقات على مواسلة الحرار حول اسم، وسيادي العلاقات البستقيارة امرحلة مأيط الانتفارات الليابية القادمة .

ثانياً: الانز المات والضمانات:

- والمان ميانية البال العام ومنح الملطات المعلية من الكافل في العمليات الانتهابية .
 د- طعان ميانية الإعلام الرحمي وغموجه لاطراف اللجمة العليا فلاتهابيات مسليما ينص طيه فانون الانتهابات مسليما
- لا حرماً على عدم نشر مايعتر العلالة بينهما تشكل لهنة مشترعة لهذا الفرش التولس الافراف على اعلام التطيمين والدعاية الانتمانية في الدوائر التي ياوان التسساف فيها ويتزم التنظيمان بالضوابط الذي تشمها اللجنة العيا للانتخابات ولها اللانون .
- 4- يأتزم الطرفان بعم تشهيع أو دهم مرشح في الدوائر التي يضعها التلبستال سسواه كان مسئلاً أو مرشعاً من أي هزب أكار يصورة مياشرة أو خير مياشرة.
- التعارن العشرك التنظيمين في دوائر التنميق واعداد الدعابة الانتخابيسية بمسورة عشركة وتبادل المطومات حول تلك الدوائر ,
- التنافس الديموارنطي الشريف في الدوائر الذي يتنافس أيها التنظيمان يعيداً عن أي
 تجريح أو إصادة .
 - ٣- يَتَكُمْ عَلَ طَرِفَ بِالزَّامَ اعتَمَالِهُ فَي لَوَاتِي الْتَلْمِيقِي بِالْتَصْوِيتُ تَمَرِثُنِح الطَرِفَ الإطلِ .
- التعريف بالدوائر التي يوري فيها التلميق شرعز الدعاية الانتفاية على أن المرشح
 من أي من التقليمين بنجوم من التقليم الدهر .
- و- ملع ابي معارسات <u>تصبيا</u>ية ومطباطات من قبل المسلطات المعليسة تشبياف اللطسام والقانون .
- ١٥- وكافي الطرفان على الداون و التسوق بينهما في مسمول طمسان طفاراتية جديسة الاحزاب والتنظيمات السياسية في الانتظامات القائمة و بينالان مساعهما المؤمن المشتركيسة من غلال الموار مع طو الاحزاب والتنظيمات التوسيخ دائرة النطون والتلسيق معها استثاداً في ماتوار و هذه الإنتظامة من نسس وشعطات لتحقق بالانتظام سبات القائمية وثلك بما لايمان بالمناسة في جميح دواسسر الجمهوريسة النبي لاترغيب بالتنسق فيها وفي جميع الاحوال الاجوز أن وذدي فلك الحوار النبي القساق بطير بالمناس القائم بناهما .

إلى قيادات من المؤلس والإسلاح بالرحية ماباركة لقواهد المرفين بيماد الالسمة لموام المرفين بيماد الالسمة لموام الموام المرفين . ويثرح فيماد القال التسميل من الموابين .
الاعتبار من على توليز كهواء الإلسيام والوقام وتطايل مناطات الثالة بين أيادات وقواهد الاطلبين وللقياد الموامه بينهما التي تقرمها بمعاجمة فيه مقاعل في اطار الاطلب يمنح عوردها عن ذلك الإطار ، فقد قرر الشكيل لبنة مقتركة تتولى الهام لي مشاعل قامة وعادمة .

ور- التاوز الدقيق لجميع الإنكاف الموقعة بين التافيس -

والله وكي التوأيق ١١١٠

محدد هرد الله الردوس

الإمين العام التجمع اليمني للاصلاح

مبتعام

المقاول عبد القريم الإيماني المنافق الإيماني المنافق ا

المؤلمان التنظيل عامم

المن علم 17) ريضان 101هـ المواقل 175/ يناير / 1881م

بسماله الرحمن الزحيم

إتفاق سياسي حول الإنتخابات النيابية القادمة

30

حزبي الإئتلاف والأحزاب الموقعة من مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة

إنطلاقاً من إحساسنا جمهعاً بحداثة التجرية الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والعزبية في بلادنا والحاجة لتعاون الجميع في سبيل وعايتها وحمايتها من اي مصاولة للإلتفاف عليها اواجهاضها وفي سبيل الدفع بها الى الامام هتى تترسخ وتتجذر في مجتمعنا اليمني العديث .

ولما كانّت الانتخابات السامة هي احدى الآليات التي تجسد هذه التجرية ويمارس الشعب من خلالها حقة في اختيار معثليه وحكامه ومحاسبتهم، فان حزبى الانتلاف واحزاب مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة الموقعة على هذا ألاتفاق وبعد حوارات جادة ومسئولة توصل الجميع فيها الى ضرورة توفير الضمانات الدستورية والقانونية والسياسية والاجرانية لانتخابات حرة ونزيهة من غلال هذا الاتفاق بما يضمن نراهة والسياسية والاجرانية لانتخابات حرة ونزيهة من غلال هذا الاتفاق بما يضمن نراهة الاستوري المحدد، في ظل اجواء سياسية يسودها روح الوفاق السياسي والمتفاه الدستوري المدد، في ظل اجواء سياسية يسودها روح الوفاق السياسي والتفاهم الموطني العام ، حرصا على إزالة عوامل التوتر وأثار المحراعات السابقة وصولاً الى المحلس نبايي فاعل ، يساهم في ترسيخ التجربة الايمقراطية ويسهض بدرد الرقابي والتشريعي، وتتمثل فيه القرى السياسية الفاعلة ، وتأكيداً على أهمية مشاركة كل المناء البيدن في يناء وطنهم من خلال للؤسيسات الدستورية ، واعتبار الحوار المفتوح المنواصل قاعدة لحل الخلافات والتباينات بين مختلف الاطراف السياسية و مدخلًا للتعاون والتنسيق وفقاً لما يلي :

1- الالتزام بالدستور والفانون وضمان حق الشعب في اختيار الأكفا والاصلح لتمثيله في مجلس النواب القادم دون انتقاص من حرية إرادة الناخب او نزاهة الاجراءات الخاصة بالانتخابات والالتزام الثابت بالنهج الديمقراطي والتعددية السياسية وحرية الراي واحترام حقوق الانسان ويما يعزز تحقيق التداول السلمي للسلطة.

٣- توفير الأجواء والمناخات السياسية الكفيلة بإجراء الإنتخابات في موعدها الدستوري وضمان تكافؤ فرص المشاركة فيها لجميع الاحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين والتعاون على تذليل كل الصعوبات التي تحول دون ذلك من خلال عدد من الإجراءات واهمها ،

 أ - حث لجنة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية بإكمال الإجراءت الكفيلة بإعطاء شهادات الإيداع ليقية أحزاب مجلس التنسيق التي لم تعنج شهادات إيداع إستمرار النشاط حتى الان.

- ب سمك العكومة على الوقاء بالترامها لعبرة، ماتيقى للأعراب من مستحقات مالية للأعوام البيايقة وصرف الستحقات للثلث الأول من المام ٩٧ وفقاً للقانون خلال اسبوع من تاريخه .
- ج إحترآم إستقلالية كل حزب او تنظيم سياسي وخصوصيت التنظيمية والفكرية ورزئاء به السياسي وعدم تشجيع الإنشقاقات الحزبية في صفوقه اوالتدخل في شنونه الداخلية وإحترام قراراته التنظيمية والسياسية وفقاً للدستوروالقانون.
- د إعادة الإنتخاءات في التقابات التي تم إنتخاب هيشاتها بطريقة مخالفة للقانون واللوائح للمصول بها وإحترام إرادتهاوكيانها الموحد والإستناع عن التدخل في شونها النقابية ولإدارية .
- هـ حَمَل مَنْ حَ إِعَلامي تنافسي يعتمد على الموضوعية والمعلومات الدقيقة بعيداً عن التجريح والإساءة للأشخاص والهيشات أو إثارة النصرات التي تضر بالوحدة الوطنية والمصالح العليا للبلاد .
- تعقيق نزاهة وسلامة الإجراءات الإنتخابية وتصحيح أية مخالفات خلال مرحلة القيد والتسجيل وإزالة آثارها ووضع كافة الضمائات السياسية والقانونية بما يكفل التوازن السياسي والتمثيل المتكافئ الاحزاب والتنظيمات السياسية في الإشراف الفعلى على الإنتخابات النيابية القادمة وذلك من خلال ما يلى .
- أ التأكيد على خبرورة الإلتزام بقانون الانتخابات رقم (٣٧) لسنة ٩٩٦ بما في ذلك قوام اللجنة العليا للأنتخابات المكونة من سيعة اعضاء.
- العمل على تشكيل كل من اللهان الإشرافية والأصلية والاساسية والفرعية من الاحزاب والتنظيمات السياسية وتوزيعهم على مواقع العمل وفقاً للقامون والمعليين التي يتم التومل اليها بين اطراف هذا الإتفاق وذلك بما يمقق التوازن والوقابة المنادلة.
- جـ تطبيق أحكام القضاء المددرة بالمرحلة الاولى من العملية الإنتخابية بشكل عام .
- شغويل اللجان الإنتخابية بالتلكد من قانونية ما تم صرفه من البطاقات الإنتخابية وتصحيح اي خلل ، وفقاً للقانون ووضع الضو بط التيّ تكفل سلامة صوفها والتلكد من إنسيابية وسهولة وصولها الى كافة المسجلين في قوائم الناخبين حتى السادسة من مساء يوم الخامس والعشرين من أبريل ١٩٩٧م ، وفقاً للقانون .
- هـ تعليق جداول الناخبين المسجلين في عنامي ٩٩٧/٩ كجدول واحد في الراكز الانتشخابية وتصحيحه من قبل اللجان بحذف ماقد يوجد من الاسماء المكررة والوهمية وصفار السن والمتوفين وإنشاذ كافة الوسائل التي تضمن ذلك وفقاً للقانون.
- و -التأكد من مشاركة أفواد القوات للسلحة والامن في: الإنتخابية النيابية القادمة وفقاً للقائدن
- ر متع كامة الاطراف السياسية من شرح برامجها السياسية والإنتخابية والتعريف بمرشحيها في صفوف القوات للملحة والامن أوإعطاء أية تعليمات تتعلق بالعملية الإنتخابية والالزام بقانون الاحزاب الذي يحرم العمل السياسي والعزبي في صفوف القوات المسلحة والامن وأي مخالفة لهذا يعتبر خرقاً للقانون وإخلالاً بالعملية الإنتخابية وإسقاطاً لنبعقراطيتها ونزاهتها .
- حد إلتزام اللجنة العلبا للإنتخابات بعبداء العلنية في جلساتها وكافة أعمالها بإعتبارها

تمارس عملاً وطنياً يهم جميع ابناء الشعب .

ط -- التُبكَيِّدِ على تُمكِّرُ لُعِانٌ الرقابة المأية والعربية والدولية في الرقابة على الإنتخابات و أداء مهمتها بعدورة فعالة ومحايدة .

ي - التأكد من سلامة العبر الستخدم يوم الإقتراع وانه لايزول من اليد قبل أربعة وعشرين ساعة والتماون مع المنظمات العربية والدولية التي لها خيرة بذلك ولديها الإستعداد والدعم للإنتشابات اليمنية بتقديم هذا النوع من العبر .

ك - مشاركة الاحزاب السياسية في عد وتوزيع وفوز بطَّاثق الإقتراع في كافئة المراكز الإنتخابية من قبل معتليهم في اللجان وقفاً للقانون .

- ٤ تشكيل هيئة إستشارية للأغ رئيس الجمهورية لمهام الإنتخابات من قيادات الاحزاب والتنظيمات السياسية وبصورة متكافئة يناط بها متابعة مبير العملية الإنتخابية والتأكد من سلامة دستورية وقانونية الإجراءات الإنتخابية التي نمت حنى الان وتصحيح أية مخالفات ومنع أية مخالفات في المرحلة الإنتخابية المتبقية وتبادل المشورة والراي فيما يخص الوضع الإنتخابي العام ، وتؤدي هذه الهيئة مهامها على النحو التالي ،
- أ التنكد من تنفيذ الأمكام القضائية المبادرة بخصوص الطعون القدمة إلى المناكم حول المروقات والأخطاء التي رافقت الإجراءات الإنتخابية في المرحلة الأولى من عملية القيد والتسجيل وعلى كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها المعنية سرعة التجاوب والتعاون معها ويذل كل ما من شأته تمكينها من أداء مهمتها على الوجه الأكمل

ب - التلكد من دقة وصيادية الإجراءات الامنية في كافة الدوائر والمراكز الإنتخابية وعدم تجاوز اللجان الامنية لمهامها المحددة لها طبقاً للقانون

 جـ - التنكد من دستورية وقانونية الإجراءات المتعلقة بالعملية الإنتخابية المساعدة في تصميح أي إجراءات مخالفة للقانون

د - النتكد من صوف البطاقة الإنتخابية الدائمة بصورة قانونية وسليمة تكفل سلامة القيد والتسجيل ومنع التكرار.

هـ - التأكد من سلامة البّرنامج الزمني لكافة القطوات. و الإجراءات الإنشغابية من الان وحتى يوم الإقتراع وبما يكفل مطابقته النامة للبستور والقانون.

و -- التأكّد من حيادية التوظفين العاملين في اللجنة العليا للإنتخابات وتقديم المقترحات حول ذلك بمايكفل حياديتهم وكفاءتهم

ز - الشاكد من هيادية وسائل الإعلام العامة ورصد آية مخالفات أولاً بأول لإتخاذ الإجراءات الرسمية وهفأ للدستور والقانون.

0 - ضمان حيادية وسائل الإعلام الرسمية وذلك من خلال الاتي ،

أ - العمل على إصدار توجيهات عليا إلى وزارة الإعلام والمؤسسات الإعلامية الرسمية
 للإلتزام بالحيادية التامة في العملية الإنتخابية وإتخاذ الإجراءات العانونية تجاه أي
 إخلال بذلك.

ب " التأكيد على إعطاء فرص متساوية في وسائل الإعلام الرمسية للامزاب والتنظيمات السياسية في البرامج والانشطة والفعاليات وفقاً للقائون .

جد - وجوب عدم إستخدام منابر المساجد للدعاية الإنتخابية لصالح أي حزب من الاحزاب

وفقاً للدستور والقائون.

٦ - ضمان حيادية المال العام والوطيقة العامة من خلال الاتي ،

- أ العمل على إصدار تعليمات عليا إلى العكومة والى وهدات العكم الملي تؤكد على أهمية وضرورة الإلتزام بحيائية الوظيفة العامة وللا العام وكل ماله علاقة بذلك في العملية الإنتظابية وإعتبار أي مخالفة لذلك من قبل أي طوف عملاً مشلاً بحرية ونزاهة الإنتظابات
- ب العمل على نشر كافة التوجيهات والارامر والتعليمات المشار اليها اعلاه في وسائل الإعلام الرسمية والتلكيد على ضرورة الإلتزام بها من قبل كافة البهات العنية
- جـ إعلان إستقالة من سبق وان تقدموا بإستقالاتهم ممن يشغلون وظائف ينص القانون على إستقالتهم منها للتقدم للإنتخابات وذلك في كافة وسائل الإعلام الرسمية .
- د يمتنع كل مسئول رُموظف عام في أي موقع من مُواقع المسئولية عن التبرع اوالوعد بأي مشروع ينفذ بمال عام خلال العملة الإنتخابية ، كما يتم الإمتناع عن إستخدام المشاريع التنموية لأغراض إنتخابية ، لدعم حزب أو موشح بعينه .
- الإلتزام بقائون القدمة المدنية في كل عابتعلق بالعمل الوظيفي وعدم تسخير
 البظيفة العامة للمصالح الحزبية أو الشخصية ، حتى تنكافة الفرص أمام المواطنين
 لمارسة هقوقهم البيمة اطية وفقاً للنستور والقوائين النافذة في البلاد
 - ٧ وتأسيسا لما تقدم تعمل هذه الاحزاب والتنظيمات السياسية على تنفيذه ومن ثم

تتولى التنسيق فيما بينها في الإنتخابات القادمة وفقا لما يلي ،

- أ العمل على مشاركة كل الاجزاب والتنظيمات السياسية الموقعة على هذا الإثفاق في الإنتخابات النيابية القادمة والتعاون المشترك لإنجاجها من أجل إيجاد مجلس نيابي فاعل يرميخ التجربة الديمقراطية وينهض يدوره الرقابي والتشريعي من خلال تمثيل كل القرى السياسية العية والشخصيات الوطنية المستقلة وبما يحاق مصالح الشعب ريساعد على بناء مستقبل أفضل.
- المرص على أن تكون الإنتخابات حُرة وتزيهة لتأتي نتائجها معززة للوحدة الوطنية
 والبيعقراطية
- ج- تشكل الاعزاب الموقعة على هذا الاتفاق لجان مشتركة للرقابة على سير المملية الانتخابية في كل مراكز القيد والتسهيل.
- ٨- تشكيل لجنة عليا مشتركة من قبل قيادات الأحزاب الموقعة على هذا الإثفاق

تتولى

- أ الإشراف على تنفيذ بنود هذا الإنفاق ،
- ب مواصلة العوار السياسي بين الأطراف الموقعة على هذا الإتفاق عول كافة القضايا مجل الخلاف في إطار النستور والقانون والثوابث الوطنية .
- جه وضع التفاصيل المرتبطة بالتنسيق في الدوائر الإنتخابية في سياق أولويات تنفيذ بنود هذا الإتفاق .
- ٩- كل ما يخص البنود المُختلف حو ل مكانها في هذا الإتفاق فقد اعد بها محضرا
 خاصا وقعت عليه اطراف هذا الإتفاق بهد ف متابعة تنفيذ ها والتعاون المشترك

لنَّذَ لَيْلُ آية عراقيلُ أو صعوباتْ تَمَثُّ في طريقَ ذلك وفقاً للدستور والمَّانون .

الترم جميع الأطراف الموقعة على هذا الإتفاق بتنفيذه كمنظومة متكاملة ،
 ولايجوز الأي طرف فيه أن يعقد أو يلتزم بآية إتفاقات أو تعهدات مع أي طرف آخر
 تتعارض مع بنود هذا الإتفاق .

﴿ وقل إعملوا ضبيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ صدق الله العظيم .

والله من وراء القصد

ستماء في ٨ / ٣ / ١٩٩٧م .

التوقيمات

الأحزاب للواقمة

من مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة من مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة المحال المعارضة المحال المحا

بسم الله الرحمن الرحيم اتفاق مبادىء بين الاحزاب والتنظيمات السياسية حول تكوين ونشاط النقابات والمنظمات الجماهيرية -

إستناداً الى المادة (٥٧) من الدستور التي تعطي الحق للمواطنين في هموم المعهورية و في تنظيم انفسهم سياسياً وسهنياً وتقابياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتمادات الوطنية و كما تلزم هذه المادة و الدولة بان تضمن هذا الحق ، وبان تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من معارست و ربان و تضمن كذلك كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات بكافة اشكالها وانواعها ».

وإنطلاقاً من هرص الاهزاب والتنظيمات السياسية الموقعة على هذه المذكره وإيمانها بضرورة تفعيل المباديء والعقوق التي أكد عليها الدستور ، وإيمانها بأته لاسبيل المانهوض بالمجتمع الابتمكين المواطن اليمني من كامل حقوقه وهرياته الاساسية ، ومن المشاركة الكاملة والاسهام الفلاق في بناء اليمن من خلال معارسة حقه الدستوري في إنشاء هذه المنظمات لعماية مصالعه والدفاع عن حقوقه .

وتأكيداً لأهمية دور هذه المنظمات في بناء وتطوير المجتمع العديث بإمتبارها أعد أركانه الاساسية ، وإستشعاراً من الاحزاب والتنظيمات السياسية للمخاطر التي تتعرض لها هذه المنظمات من خلال الممارسات أو التشريعات القانونية التي تنتقص من حقها الدستورى فإنها تلتزم بالمياديء المتألية :

ارلاً: العمل على تهسيد المبادى، النستورية المؤكدة لحق المواطنين في تنظيم انفسهم مهنياً ونقابياً، وهمان تطبيق هذه المبادى، نصاً وروحاً، وأثفاذ جميع الوسائل المشروعة لعماية تلك المبادى، من الانتهاك.

ثانياً: اعترام حرية وإستقلالية التقابات والمنظمات غير المكرمية والوقوف في وجه اية محارلة للمساس بحريتها وإستقلالها او تجبير وتسخير نشاطها لصالح اية جهة رسمية أو حزيية بما لا يحدم اغراض المنظمة واهدائها التي نشأت من اجلها.

قالثاً : إنشاء وتكوين وتسبير هذه المنظمات بالطرق البيعقراطية ، وبالانتماء الطوعي لها ، ورفض ابة تكوينات تتم مخالفة لذلك .

رابعاً: الدفاع عن حق النقابات والمنظمات غير الحكومية في التعبير عن انشطتها

- 441-

والدفاع من مقوق المنتسبين لها من خلال كل الطرق السلمية المشروعة ، بما في ذلك حقها في الاصرابات والاعتصامات والتوقف عن العمل اوالتهديد به ، وحقها في امداد النشرات والمسحف المعبرة عنها ، ورقض اية تشريعات أو قرارات أو إجراءات تلفي هذا العق أوتنتقص منه بإعتبارها مخالفة للدستور وروح الإعلان العالمي لعقوق الانسان .

خامساً: إعتبار الهيئات القائرنية والنظامية لهذه للنظمات هي المسئولة عن مراقبة وتقييم لدائها ، وإن القضاء هو الحكم في أية خلافات أو مخالفات تنشأ بين أعضائها وتكويناتها ، وإقتصار دور الجهات الرسمية على تسجيلها والاطلاع على بياناتها .

صابساً : الوقوف طند أي استخدام للمخصصات المالية القانونية لهذه المنظمات بقرض التدخل في شئوتها الداخلية .

سابعاً: تعمل الاحزاب الموقعة على هذه المبادي، منضاعتة على إستصدار التشريعات التي تعقق هذه المبادي، المتفق عليها ، رعلى الناء اية قوانين ار تشريعات مخالفة

والله ولي التوفيق .

صادر في الماصمة صنعاء يوم الاربعاء الثاني من شهر رمضان ١٤١٨ هـ الموافق الاول من يناير ١٩٩٨م

	خنه	المزب
الترقيع	الاسم	
STORE STORES	المحمد المحمد	التجمع اليمني للإصلاح
- 3+	م المامو	الحزب الاشتراكي اليمني
To the	mocinal you	التنظيم الوهدوي الشعبي الناء
B COLORA I	القوس عبادامصوب	حزب اليعث العربي الاشتراكي
		مزب العق
		7 . 11 . 12

4

فهرس المحتويات

play Wandari

		1/49
رقم الصفحة	al- 89	الموض
£	بقلم / الأمين العام	تقديم
٩		القدمسة
14	ميلاد (الإصلاح)	الفصل الأول
The A Way	بين يدي القادم الجديد	621
14	حديث في النشأة	
40	من رحم المعاناة إلى قلب الأحداث	
4.1	البناء النظري	الغصل الثانى
44	النظام الأساسي	77
£Y	البرنامج السياسي	187
50	العينات والأطر التنظيمية	الغصل الثالث
£A	المؤتخر العام	791
0.	من التأسيس إلى للوسساتية	
OV	دلالات ومعاني الانعقاد	
9.9	مجلس الشورى	
70	الميئة العليا	0.24
3.6	الأمانة العامة	
V1	أجهزة القضاء التظيمي	
٧٤	هيئات وأجهزة الوحدات المحلية	
AY	إطلالة على الديمقراطية الداحلية	
AS	من المعارضة إلى المعارضة	الفصل الرابع
AV	مرحلة أولى معارجية	
11	تجربة أولى السخابات	
1.4	نعالج العخابات المورة الأولى	
1.4	المشاركة في السلطة	
117	مجلس الرئاسة	
114	الكعلة البسرلمانية	

- 444-

رقم الصفحة	25	الموض
145	الهيئة الوزارية	
1,411	موقف (الإصلاح) من الأزمة السياسية	
144	تجربة ثانية العخابات (٩٧م)	
168	نتالج التخابات (۹۷م)	
10.	يين څور تين	
107	كتلة (الإصلاح) النيابية (٩٧م)	
171	مرحلة ثانية معارضة	
AFF	قضايا عامة	النصل الخامس
111	الحوار والقبول بالآمو	
144	النيمقراطية والتعددية	
197	للوأة	
*14	في البناء للمؤسسي	
448	مؤسسات المجتمع الملعي	
170	الملاحسق	الفصل السادس
747	إعلان ميلاد التجمع	
744	البرنامج المنتوك للتنسيق بين (الإصلاح) والبعث	
444	اتفاقية الاثعلاف العلاثي	
7 £ £	الضاقية الاتعالاف العدائي	
Y & V	اتفاقية التنسيق والتعاون بين (الإصلاح) والمؤتمر	
759	ورقة التسميق الإعلامي بين للؤتمر والإصلاح	
YOY	إيداع طلب الاستمرار في تمارسة النشاط السياسي	
707	البرنامج التنفيذي للقاء المشترك بين (الإصلاح)	
	ومجلس التنسيق الأعلى	
471	اتفاق تنسيق بين المؤتمر والإصلاح	
444	اتفاقى سياسي حول الانتخابات	
441	اتفاق مبادئ بين الأحزاب والمنظيمات السياسية	
444	فهوس المحتويات	

رقم الايداع (۲۰۰۰) دار الكتب صنعاء ۲۰ | ۹ | ۱۹۹۸م

دار المجد الطباعة والنشر معاددة عدد المحددة النشر